

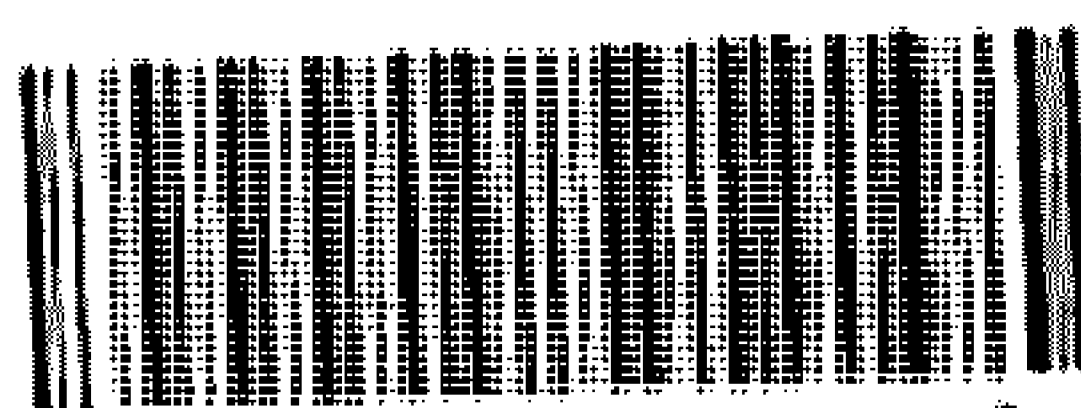
المنهاج

في القواعد والإعراب

الطبعة الثامنة
مزيّدة ومنقّحة

محمد الأنطاكي

دار الشرق العربي
بيروت - لبنان ص.ب ١١٦٩١٨
ط ٤ - ص ٤ - ص ٤١٥



999184871

مقدمة

هذا كتاب قصدنا منه أن يكون كتاب إعراب أكثر من قصدنا أن يكون كتاب نحو، ولذلك سيبان:

الأول: أن النحو بمفهومه الصحيح هو علم بقواعد تأليف الكلام، والإعراب هو تحليل لأجزاء الكلام التي يتألف منها. ونحن في الامتحان - امتحان قواعد اللغة - لا نطلب من الطالب أن يؤلف الكلام، بل نطلب منه أن يحلل. فلهذا وضعنا بين يدي الطالب هذا الكتاب في الإعراب ليهديه السبيل السوي.

الثاني: أن كتب النحو كثيرة بحيث يبدو أنه من الفضول تأليف كتاب جديد في الموضوع. هذا بالإضافة إلى الكتب الرسمية التي يستطيع الطالب أن يجد فيها غناء عن أي كتاب آخر.

على أننا لم نهمل جانب القواعد إهمالاً تاماً، فذكرنا من الأبواب ما تشد إليه حاجة الطلاب، وما يتعلق بالكلام الكثير الدوران على الألسن، فذكرنا من كل باب نحوي القواعد التي تساعد الطالب في الإعراب، وأهملنا كل قاعدة لا تفيد في ذلك.

والكتاب مقسوم قسمين: قسماً لأبواب النحو، وقسماً للأدوات النحوية.

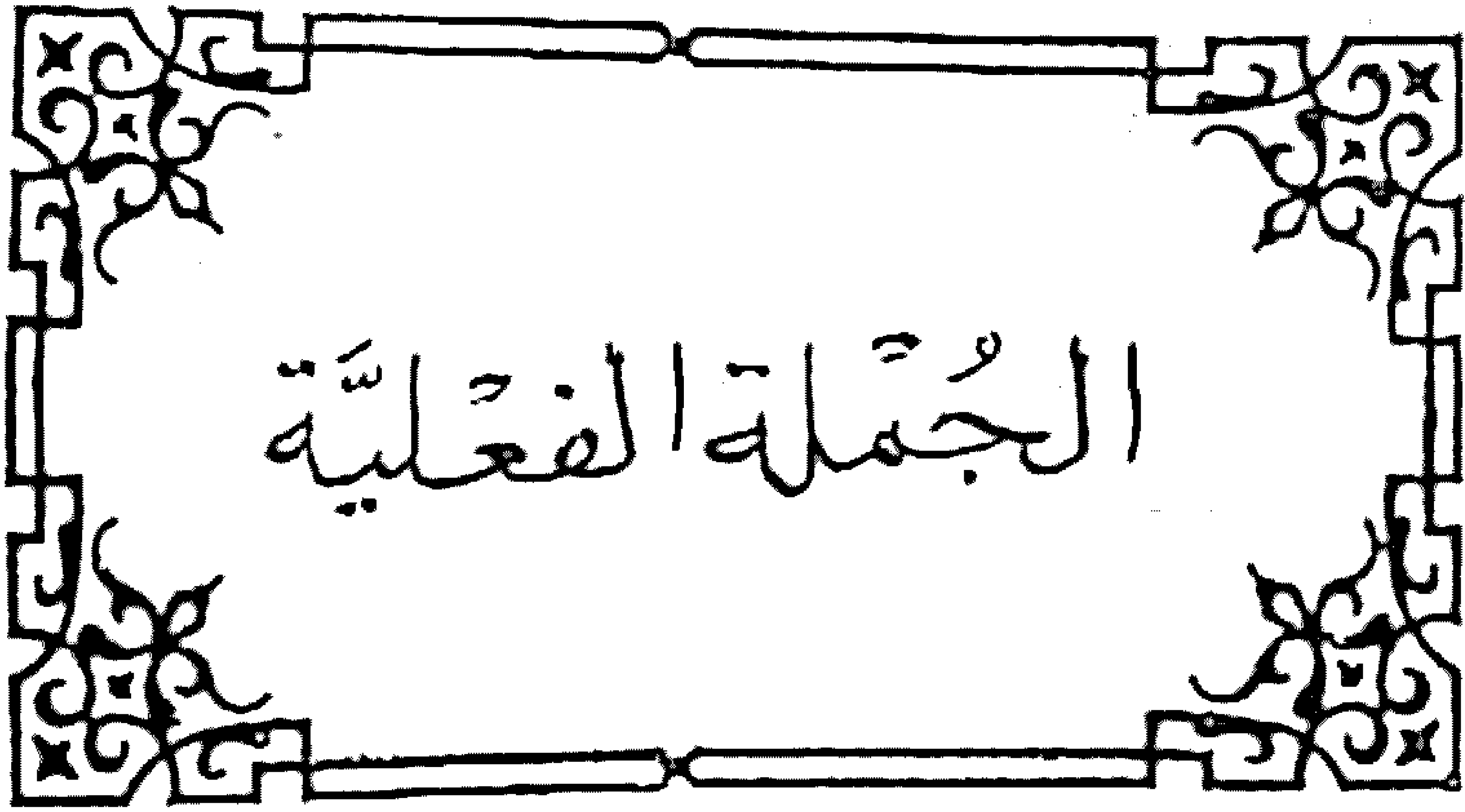
هذا ونرجو الله أن يكون هذا الكتاب وافياً بالغرض الذي وضع من أجله وأن يجد فيه الطالب العون الذي يرجوه في تحصيله العربية.

المؤلف

ومن المراجع الحديثة القيمة كتاب النحو الوافى للأستاذ
الكثير عباس حسن ، وكتاب تطبيقات نحوية وبلاغية للدكتور
عبد العال سالم ، وكتاب النحو المصفى للدكتور محمد عيد .
والله أسأل أن يجعل عملى خالصا لوجهه الكريم ، وأن
ينفع بهذا الكتاب بقدر ما بذل فيه من جهد فسيحانه بيده الخير ،
وهو الموفق إلى سواء السبيل .

المؤلف
الدكتور

مُطَفَّى عَبْدُ الْعَزِيزِ الشَّيخِي



الفاعل

الأمثلة:

قال الله تعالى :

- ١- (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ . رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) .
 - ٢- (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ) .
 - ٣- (أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ) .
 - ٤- قال أحمد شوقي :
- أبا الهول طال عليك العصر * وَبُلِّغْتَ فِي الْأَرْضِ أَقْصَى الْعُمْرِ

الشرح :

في المثال الأول نجد الفعل (يرفع) قد أسند إلى كلمة (إبراهيم) ودلَّ هذا الإسناد على أن إبراهيم هو الذي فعل هذا الفعل ، ومن ثمَّ يسميه النحويون (فاعلا) ، ومن اليسير أن ندرك أن كلمة (إبراهيم) اسم صريح ، أما في المثال الثاني

فإننا نجد الفعل (يكفى) قد أسند إلى اسم مؤول هو (أنا أنزلنا) و (أن) مع اسمها وخبرها تكون مصدرا مؤولا يعرب فاعلا لهذا الفعل ، والتقدير (أولم يكفهم إنزالنا) ، ومن ذلك قول النابغة :

أتانى - أبیت اللعن - أنك لمتنى * وتلك التى أهتم منها وأنصب
ف (أن) مع معموليها مصدر مؤول يعرب فاعلا للفعل (أتى) ،
والتقدير (أتانى لومك) ، ويأتى هذا الاسم مؤولا أيضا من (أن)
والفعل ، كقولك (يسرنى أن تنجح) ، ف (أن) والفعل المضارع
مصدر مؤول يعرب فاعلا للفعل (يسر) ، والتقدير (يسرنى
نجاحك) ، ومن ذلك العبارة التى روى عليها الحديث الشريف
(لا يحل لمؤمن أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام) ، ف (أن) والفعل
المضارع مصدر مؤول يعرب فاعلا للفعل (يحل) ، والتقدير (لا
يحل لمؤمن هجر أخيه) ، وكذلك يأتى المصدر المؤول من (ما)
والفعل نحو (يندر ما يحدث هذا) ، ف (ما) والفعل مصدر مؤول
يعرب فاعلا للفعل (يندر) ، والتقدير (يندر حدوث هذا)

وعلى ذلك يمكننا أن نقرر أن الفاعل قد يكون اسما صريحا مثل
كلمة (إبراهيم) فى المثال الأول ، وقد يكون اسما مؤولا مثل
(أنا أنزلنا) فى المثال الثانى ، وكذلك ما أشبه هذا الاسم
المؤول من الأمثلة المذكورة .

وفى المثال الثالث نجد الضمير (أنت) يعرب فاعلا لكلمة
(راغب) ، وهى ليست فعلا ، وإنما هى بمنزلة الفعل ، وذلك
لأنها اسم فاعل ، وقد قرر النحويون أن اسم الفاعل يعد بمنزلة
الفعل ، وكذلك الصفة المشبهة نحو كلمة (خبير) فى قول
الشاعر :

خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا * مقالة لِهَبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتْ
فكلمة (بنو لَهَبٍ) تعرب فاعلا لكلمة (خبير) ، وذلك لأنها
صفة مشبهة ، فهي بمنزلة الفعل ، وكذلك اسم التفضيل أيضا
نحو كلمة (خَيْرٌ) في قول زهير بن مسعود الضبى :
(١) فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ * إذا الداعِي المَثُوبُ قَالَ يَا لَأَ
فَالضَّمِيرُ (نحن) يعرب فاعلا لكلمة (خير) ، فهمى اسم
تفضيل (٢) وقد قرر النحويون أن اسم التفضيل أيضا يعد
بمنزلة الفعل فيرفع فاعلا ، وعلى ذلك يمكننا أن نقول أن
الفاعل قد يتقدم عليه فعل ، أو كلمة هي بمنزلة الفعل كاسم
الفاعل ، والصفة المشبهة ، وأفعِل التفضيل .

ومن اليسير أن ندرك أن الفاعل قد يسند إليه الفعل ، أو ما
هو بمنزلة الفعل على وجه يدل على حدوث الفعل منه ، كما في
المثال الأول ، فالفاعل وهو (إبراهيم) قد أحدث الفعل (يرفع) ،
وقد يسند الفعل ، أو ما هو بمنزلة الفعل إلى الفاعل لاعلى وجه
المثال الرابع ، فالفعل (طال) قد أسند إلى فاعله وهو (العصر) ،
وهذا الإسناد ليس على وجه حدوث الفعل من فاعله لأن العصر
لم تحدث الطول ، وإنما هذا الإسناد على وجه قيام الفعل بفاعله
من غير أن يحدثه ، ومن ذلك قولك (اُذْهَرْتَ الحَدَائِقُ) ،
(١) الداعِي المَثُوبُ : هو الداعِي الذي يلوح بثيابه لطلب النجدة . قال يالا :

قال يا آل فلان .

(٢) القول بأن كلمة ' بنو لَهَبٍ ' فاعل لكلمة ' خبير ' ، والضمير ' نحن ' فاعل ' خَيْر ' هو مذهب الكوفيين ، أما البصريون فيقولون ' خبير ' خبر مقدم ، و ' بنو لَهَبٍ ' مبتدأ مؤخر ، وكذلك ' خَيْرٌ نحن ' لأن الوصف لم يعتمد على نفى أو استفهام .

و(تقدمت الحضارة) ، و (اتسع الميدان) ، و(ازدحمت الطرق) ،
و(اضطربت الأمور بعد أن مات عمر) ، وعلى ذلك يمكننا أن
نعرف الفاعل على النحو الآتى :

تعريف الفاعل : هو اسم صريح ، أو مؤول ، أسند إليه
فعل ، أو ما هو بمنزلة الفعل على وجه يدل على حدوثه منه ،
أو قيامه به ^(١) .

وقد قرر علماء النحو أن للفاعل عدة أحكام يمكننا أن
نوضحها على الصورة الآتية :

الحكم الأول : وجوده فى الجملة ، فلا يجوز حذفه أبدا ،
ويتمثل وجوده فى عدة صور ، فقد يكون اسما ظاهرا مثل
(إبراهيم) فى قوله تعالى (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ) ، وقد
يكون ضميرا بارزا منفصلا مثل (أنت) فى قوله تعالى (أَرَأَيْبُ
أَنْتَ) ، وقد يكون ضميرا بارزا متصلا مثل واو الجماعة فى
قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ
جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا) ، وقد يكون ضميرا مستترا مثل فاعل
(اقْرَأْ) ، و (خَلَقَ) فى قوله تعالى (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ) ^(٢)

الحكم الثانى : وقوعه بعد عامله ، ومعنى هذا أنه لايجوز أن
يتقدم الفاعل على الفعل ، أو ما هو بمنزلة الفعل كما تقدم فى

(١) أشار ابن مالك إلى أن الفاعل يسبقه فعل ، أو ما هو بمنزلة الفعل فى قوله

الفاعل الذى كثر فوعى اتى * زَيْدٌ مُنِيرًا رَجُّهُ نَعَمُ الْفَتَى

(٢) ذكرت بعض المراجع أن فى اللغة أفعالا ليس لها فاعل مثل الأفعال التى

تتصل بها * ما * الكانة نحو * طالما قلت * ، و * قلما حدث ذلك * ، و * لشد

ما أجزع * ، وأرى أن الراجع أن * ما * مصدرية تؤول مع الفعل الذى بعدها

بمصدر يعرب فاعلا ، والتقدير * طال تولى * و * قل حوث ذلك * ، و * لشد

جزعى * .

الأمثلة ، فإذا وجد في الأساليب العربية الفصيحة ما يُوهِم بظاهريه أن الفاعل تقدم على عامله فجمهور النحويين يقررون أن الفاعل ضمير مستتر يعود على الاسم المتقدم ، وذلك نحو قوله تعالى (الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ) ، ونحو قوله تعالى (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) ، ففي النص الأول يكون فاعل الفعل (عَلَّمَ) ضميراً مستتراً يعود على الرحمن ، وكلمة (الرَّحْمَنُ) تعرب مبتدأ ، وفي النص الثاني يكون فاعل الفعل (انشقت) ضميراً مستتراً يعود على السماء ، وكلمة (السماء) تعرب فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعدها ^(١) .

الحكم الثالث : الرفع كما تقدم في الأمثلة ، وقد يجر بإضافة المصدر إليه نحو (اجتهد الطلاب واجب) ، فكلمة (الطلاب) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، ومن ذلك قوله تعالى (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ) فلفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، كما قد يجر بحرف الجر الزائد نحو قوله تعالى (ماجاءنا من بشير) ، فـ (مِنْ) حرف جر زائد ، وكلمة (بشير) فاعل للفعل (جاء) ونحو قوله تعالى (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً) فالباء حرف جر زائد ، ولفظ

(١) ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الفاعل ، ومن ثم يجيزون إعراب الاسم

المتقدم في هذين النصين فاعلاً للفعل المذكور بعده ،

وقد أشار ابن مالك إلى الحكمين الأول والثاني بقوله :

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ * فَهُوَ وَإِلَّا فَضْمِيرٌ اسْتَتَرَ

الجلالة فاعل للفعل (كفى) .

الحكم الرابع : تأنيث عامله إذا كان مؤنثا ، ومعنى ذلك أن الفاعل إذا كان مؤنثا فإن الفعل تلحقه علامة التأنيث ، وهى تاء ساكنة فى آخر الفعل الماضى نحو (كتبتُ فاطمة) ، أو تاء المضارعة فى أول الفعل المضارع نحو (تكتبُ فاطمة) ،

(١) تذكر بعض المراجع المطولة أنه سُمِعَ من بعض العرب نصبُ الفاعل ، ورفع المفعول به وذلك عند ظهور المعنى ، ومعرفة الفاعل من المفعول به ، وهذا ما عبروا عنه بأمن اللبس ، ومن ثمَّ جاء فى الكافية :

ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل رَوَوْا فلا تقس
ومن ذلك قول بعضهم * خَرَقَ الثوبُ المسمارَ * وقول بعضهم * كَسَرَ الزجاجُ
الحجرَ * وقول الأخطل :

مثلُ القنافذِ هَدَّاجُونَ قد بلغت * نجران ، أَرِ بلغتِ سُرَّاتِهِمْ هَجَرُ
فكلمة * سُرَّاتِهِمْ * فاعل ، وجاءت منصوبة بالكسرة ، وكلمة * هَجَرُ * مفعول
به وجاءت مرفوعة بالضمة .

وسمع أيضا رفعهما كقول الشاعر :

كيف من صَادَ عَقْعَقَانٌ وَبِومٍ

ففاعل * صَادَ * ضمير مستتر ، و * عَقْعَقَانٌ * مفعول به مرفوع بالضمة .

كما سمع أيضا نصبهما كقول العجاج :

قد سَالَمَ الحَيَاتِ مِنْهُ القَدَمَا * الأفعوانَ والشجاعَ الشَّجَعَتَا

فكلمة * الحَيَاتِ * فاعل وجاءت منصوبة بالكسرة ، وكلمة * القَدَمَا * مفعول
به وجاءت منصوبة بالفتحة ، والمبيح لذلك كله فهم المعنى ، وأمن اللبس ،
ولا يجوز لنا القياسُ على ذلك حرصا على سلامة اللغة من الخلط ،
والاضطراب . راجع مع الهوا مع ٨/٢ .

وتأنيث الفعل على هذا النحو له وجهان ^(١) ، فتارة يكون واجبا ،
وتارة يكون جائزا .

فيجب في موضعين الموضع الأول : أن يكون الفاعل اسما
ظاهرا حقيقى التأنيث ، متصلا بالفعل نحو قوله تعالى (إذ
قالت امرأة عمران) الموضوع الثانى : أن يكون الفاعل ضميرا
مستترا يعود على مؤنث حقيقى أو مجازى ، فمثال الضمير
العائد على مؤنث مجازى (الشمس طلعت) ، ومثال الضمير
العائد على مؤنث حقيقى (فاطمة حضرت) ^(٢) .

(١) اكتفى ابن مالك بالحديث عن تأنيث الفعل الماضى فقال :

وتاء تأنيث تلى الماضى إذا * كان لأنثى كأتت هند الأذى

(٢) أشار ابن مالك إلى هذين الموضعين بقوله :

وإنما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات كَرِ

وذكرت بعض المراجع أنه يقال فى اللهجة الفصحى " نعم المرأة " ، و " بنس
المرأة " من غير تأنيث الفعل ، بل صرح بعض النحويين أنهم يستحسنون
هنا عدم التأنيث لأن الاسم المقترن بـ " أل " يراد به جنس المرأة ، وقد أشار
ابن مالك إلى ذلك بقوله :

والحذف فى نعم الفتاة استحسنوا * لأن قصد الجنس فيه بَيِّنٌ

وقرر بعض النحويين أن من العرب من يقول " قال فلانة " وصرحوا بأن هذا
تعبير شاذ ، وقال عنه ابن هشام فى توضيحه " هو ردىء لا ينقاس عليه " .
ويجوز فى الشعر عدم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل ضميرا مستترا يعود على
مؤنث مجازى كقول عامر الطائى :

فلا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ ودَقَّتْها * ولا أرض أبقل إيقالها

وإلى ذلك يشير ابن مالك بقوله :

والحذف قد يأتى بلا فصل ومع * ضمير نى النجاس فى شعر وقع

ويجوز التأنيث في موضعين الموضع الأول : أن يكون الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التأنيث منفصلا عن الفعل نحو (غابت اليوم طالبة) ، ويجوز (غاب اليوم طالبة) ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِنَّ امْرَأَةً مِّنْكَ وَاحِدَةٌ * بَعْدَى وَبَعْدِكَ فِى الدُّنْيَا لَمُغْرور

الموضع الثانى : أن يكون الفاعل اسما ظاهرا مجازى التأنيث نحو (انتهت الحرب) ، أو (انتهى الحرب) ، ونحو (اتسع الطريق) ، ونحو (طلعت الشمس) ، أو (طلع الشمس) قال تعالى (وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ^(١)) .

ومن المؤنث المجازى اسم الجنس نحو (الشجر) ، و (البقر) ، واسم الجمع نحو (قوم) و (نسوة) ؛ وجمع التكسير نحو (الرجال) ، و (الأقلام) فيجوز تأنيث الفعل معها نحو (اخضرت الشجر) أو (اخضر الشجر) ، و (سارت البقر) ، أو (سار البقر) و (خَرَجْتُ من المنزل قومك) ، أو (خرج من المنزل قومك) ، و (سافرت نسوة) ، أو (سافر نسوة) ، و (حضرت الرجال) ، أو (حضر الرجال) و (ضاعت الأقلام) ، و (ضاع الأقلام) ، وفى القرآن الكريم (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ) ، و (كَذَّبَ به قومك) ، و (قالت الأعراب) ، و (وقال نسوة فى المدينة) ، أما جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم فإن سلامة المفرد فى كل منهما توجب عدم تأنيث الفعل مع جمع المذكر السالم ، كما توجب تأنيث الفعل مع جمع المؤنث السالم

(١) جاء التمثيل بهذه الآية مع أن كلمة " الشمس " تعرب نائب فاعل وذلك

لأن حكم تأنيث الفعل وعدمه مع نائب الفاعل مثل حكمه مع الفاعل .

على الأصح^(١).

الحكم الخامس : أفراد عامله عندما يكون الفاعل مثنى أو جمعا، ومعنى ذلك أن الفعل لا تلحقه علامات التثنية والجمع عندما يكون فاعله مثنى أو جمعا فيظل على صورة الأفراد كما إذا كان الفاعل مفردا ، فكما تقول (ينجح المجتهد) ، و (تنجح المجتهدة) تقول أيضا (ينجح المجتهدان) ، و (تنجح المجتهدتان) و (ينجح المجتهدون) ، و (تنجح المجتهدات) ولا يصح فى اللهجة الفصحى أن تقول (ينجحن المجتهدات) .

وقد جاء فى اللغة بعض الأساليب العربية الفصيحة التى التحقت فيها الأفعال بعلامات التثنية والجمع مع ذكر الفاعل بعدها نحو قوله تعالى (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) ،

(١) ذهب الكوفيون إلى جواز تانيث الفعل إذا كان الفاعل جمع مذكر سالما محتجين بقوله تعالى " إِلَّا الَّذِى آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ " ، كما ذهبوا إلى جواز عدم تانيث الفعل إذا كان الفاعل جمع مؤنث سالما محتجين بقوله تعالى " إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ " وقول عبدة بن الطيب :

فبكى بناتى شَجُوهُنَّ وزوجتى x والطاعنونة إلى ثم تصدَّعوا

وقد رد عليهم جمهور البصريين بأن الفعل جاء مؤنثا فى الآية الأولى لأن الفاعل هو " بنو اسرائيل " لم يسلم فيه بناء المفرد فأشبه جمع التكسير ، وقد صرح كثير من النحويين بأن كلمة " بنين " جمع تكسير ، وجاء الفعل غير مؤنث فى الآية الثانية للفصل بالمفعول به ، كما جاء الفعل غير مؤنث فى البيت لأن كلمة " بنات " لم يسلم فيها بناء المفرد فأشبهت جمع التكسير أيضا ، وقد أشار ابن مالك إلى جواز تانيث الفعل مع الفاعل إذا كان جمع تكسير بقوله :

والتاء مع جمع سوى السالم من x مذكر كالتاء مع إحدى اللَّيْنِ

وقوله سبحانه (ثم عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) : وقول عبيد الله بن قيس الرقيات في رثاء مصعب بن الزبير رضي الله عنهما :

تَوَلَّى قِتَالِ المَارْقِينَ بِنَفْسِهِ * وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

وقول أبي عبد الرحمن محمد بن عبيد الله العتبي :
رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لَحَاحًا رَضِي * فَأَعْرَضَنِي عَنِ الْخُدُودِ النَوَاضِرِ^(١)
وللنحويين في هذه النصوص وما يشابهها ثلاثة آراء :

الرأى الأول : أن هذه العلامات الدالة على التثنية والجمع حروف اتصلت بالفعل للدلالة على تثنية الفاعل أو جمعه مثل تاء التانيث التي تتصل بالفعل للدلالة على تانيث الفاعل ، ومن ثمَّ يَذْكُرُ الفاعل اسما ظاهرا بعد هذه العلامات ، وقد نُقِلَ هذا الأسلوب عن بعض القبائل العربية مثل طيء ، وأزد شنوءة ، وبنى الحارث بن كعب ، وكان أحد أفراد هذه القبائل

(١) ذكرت بعض المراجع أن من شواهد هذه اللهجة الحديث الشريف " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار " ومن ثمَّ قرر بعض النحويين أن هذه اللهجة تسمى لهجة " يتعاقبون فيكم " وأرى أننا إذا رجعنا إلى أصل الحديث نجد أنه لا شاهد فيه فأصل الحديث " إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم . ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار " فالواو في " يتعاقبون " فاعل ، وكلمة " ملائكة " المذكورة بعدها من جملة مستأنفة وليست فاعلا ، وعلى ذلك فلا شاهد في هذا الحديث .

(٢) كتاب " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " ٣٥١/١ . وقد أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله :

وَجَرَّدَ الفعل إذا ما أُسْنِدَا * لاثنين ، أو جمع كفاز الشهدا
وقد يقال سَعِدَا وسَعِدُوا x والفعل للظاهر بعد مُسْنَدٍ

التي تستعمل هذا الأسلوب يقول (أكلوني البراغيث) فعرف هذا الأسلوب بين الدارسين بلهجة (أكلوني البراغيث) .
 الرأي الثانى : أن الألف ، والواو ، والنون المتصلة بهذه الأفعال تُعدُّ أسماءً فهي ضمائر تعرب فاعلا لفعل المذكور قبلها ، والجملة الفعلية تكون خبرا مقدما ، والاسم الظاهر المذكور بعد ذلك مبتدأ مؤخر .

الرأى الثالث : أنها أيضا أسماء وهى ضمائر تعرب فاعلا للفعل المذكور قبلها ، ويكون الاسم الظاهر المذكور بعدها بدل منها :

والرأى الأول هو الراجح لدى كثير من النحويين ومنهم ابن هشام ، ولهذا يقول : (والصحيح أن الألف والواو والنون فى ذلك أحرف دلُّوا بها على التثنية والجمع ، كما دل بالتاء فى نحو (قامت) على التانيث ، لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير ، أو تابع على الإبدال من الضمير)
الحكم السادس : بقاؤه مع حذف عامله ومعنى هذا أن الفعل يصح أن يحذف ويبقى فاعله ، وهذا الحذف قد يكون جائزا ، وقد يكون واجبا .

فيحذف جوازا فى جواب النفى نحو قولك (بلى خالد)
 جوابا لمن قال : (ما غاب أحد اليوم) أى (بلى غاب خالد) ومن ذلك قول الشاعر :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرِ قَلْبَهُ

من الوجد شىءٌ قلت بل أعظم الوجد

فكلمة (أعظم الوجد) فاعل لفعل محذوف والتقدير (عراه أعظم الوجد) ، وجاز حذفه لوقوعه فى جواب النفى السابق وهو (لم يَعْرِ قَلْبَهُ ..)

كما يحذف جوازا أيضا فى جواب الاستفهام نحو (خالدا) جوابا لمن قال (مَنْ غاب اليوم ؟) أى (غاب خالدا) ومن ذلك قوله تعالى (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) فالتقدير والله أعلم (خَلَقَهُنَّ اللَّهُ) .

() بعض المراجع تفصل القول فى الاستفهام فتقرر أن الاستفهام نوعان : استفهام محقق كما فى الآية المذكورة ، واستفهام مقدر نحو قولك (أَقْبَلْتُ إجازة الصيف وعظم الفرح بها الأساتذة والطلاب والعمال) ، فكلية (الأساتذة) فاعل لفعل محذوف أى فرح الأساتذة وجاز حذفه لوقوعه جوابا لاستفهام مقدر فكان سائلا سأل (من فرح ؟) ففيل الأساتذة ، ومن ذلك قوله تعالى " يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ " فى قراءة من قرأ (يُسَبِّحُ) بالبناء للمجهول ، وهى قراءة الشامى وأبى بكر ، فكلية (رجال) فاعل لفعل محذوف ، والتقدير (يسبحه رجال) ، وجاز الحذف لأن الكلام السابق يدل عليه وكان سائلا سأل من يسبحه ؟ ففيل رجال ، ومن ذلك قول لبيد بن ربيعة العامري فى رثاء يزيد بن نهشل :

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخَصُومِهِ * وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطْيِيعُ الطَّوَانِحِ

فى رواية (لَيْبِكَ يَزِيدُ) ببناء الفعل للمجهول ، ورفع (يزيد) على أنه نائب فاعل ، ومن ثم تُعرب كلمة " ضارع " فاعلا لفعل محذوف أى يبكيه ضارع ، وجاز حذف الفعل لوقوعه جوابا لسؤال مقدر ، وكان سائلا سأل " من يبكيه ؟ " ففيل : يبكيه ضارع ، ويرى البيت " لَيْبِكَ يَزِيدُ " ببناء الفعل للمعلوم ، ونصب كلمة " يزيد " على أنها مفعول به ، فتكون كلمة " ضارع " فاعل للفعل " يَبْكِي " ، وعلى ذلك لاشاهد فيه ، وقد اقتصر ابن مالك فى حديثه عن حذف الفعل على الصورة التى يقع فيها جوابا عن الاستفهام ، ولهذا قال :

رَيَّرَقَعَ الْفَاعِلُ فَعَلَ أَضْمِرًا * كَمَثَلِ زَيْدٍ فِى جَوَابِ مَنْ قَرَأَ ؟

ويحذف الفعل وجوبا إذا وقع الاسم بعد أداة شرط سواء
 أكانت جازمة أم غير جازمة وذكر بعده ما يفسر الفعل المحذوف
 نحو قوله تعالى (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) ،
 ونحو قوله تعالى (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) فكلمة (أَحَدٌ) فى النص
 الأول فاعل لفعل محذوف وجوبا ، والتقدير (وَإِنْ اسْتَجَارَكَ
 أَحَدٌ ...) ، و كلمة (السماء) فى النص الثانى فاعل لفعل
 محذوف وجوبا ، والتقدير (إِذَا انشَقَّتْ السماء) .

الحكم السابع : وضعه قبل المفعول به ، ومعنى هذا أن الأصل
 فى وضع الفاعل أن يتصل بفعله ويذكر بعده المفعول به ، وقد
 يتقدم المفعول به عليه ، وقد يتقدم المفعول به عليه وعلى فعله ،
 وكل ذلك قد يكون جائزا ، وقد يكون واجبا ، وهاهو ذا بيان
 هذه الحالات :

أما جواز الأصل فنحو قوله تعالى (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ)

وأما وجوبه فيتمثل فى المواضع الآتية :

الموضع الأول : خوف اللبس بمعنى أننا لايمكننا تمييز
 الفاعل من المفعول به إلا بوضع المفعول به بعد الفاعل ، وذلك
 حيث تكون علامة الإعراب مقدرة على كل منهما ولا توجد قرينة
 لفظية أو معنوية تساعد على تمييز أحدهما من الآخر نحو (أَكْرَمَ
 صَدِيقِي أَبِي) فإذا وجدت القرينة جاز التقديم والتأخير سواء
 أكانت القرينة لفظية ، أم معنوية فاللفظية نحو (أَكْرَمْتُ أَبِي
 جَارَتِي) فتاء التانيث تدل على أن كلمة (جَارَتِي) هى الفاعل ،
 ومن ثَمَّ جاز تأخيرها ، والمعنوية نحو (سَرَقَ كِتَابِي خَادِمِي)
 فالمعنى يدل على أن الفاعل هو كلمة (خَادِمِي) ومن ثَمَّ جاز
 تأخيرها .

الموضع الثاني : أن يكون المفعول به محصورا سواء أكان الحصر بـ (إنما) ، أو (إلا) المسبوقه بالنفى ، فالمحصور بـ (إنما) هو المتأخر دائما ، والمحصور بـ (إلا) المسبوقه بالنفى هو الواقع بعدها . مثال الحصر بـ (إنما) قولك (إنما ساعد الأستاذ المجتهدين) ، ومثال الحصر بـ (إلا) قولك (ماساعد الأستاذ إلا المجتهدين) .

الموضع الثالث : أن يكون الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين نحو (عاهدتكم) ، و (عاهدوني) في قول القائل : (أيها الإخوة لقد عاهدتكم على الوفاء فعاهدوني عليه) .

الموضع الرابع : أن يكون الفاعل ضميرا ، والمفعول به اسما ظاهرا نحو (عاونتُ أخى على الدراسة ، وساعدتُ صديقى على إتمام بحثه) .

وأما تقديم المفعول به على الفاعل ليتوسط بين الفعل وفاعله جوازا فنحو قوله تعالى (ولقد جاء آل فرعون النذر) ونحو قولهم (خاف ربّه عمر) ، ونحو قول جرير في مدح الخليفة عمر بن عبد العزيز :

(١) ذهب بعض النحويين إلى جواز تقديم المفعول به المحصور بـ " إلا " إذا

تقدم معها مستدلين ببعض النصوص كقول دعبل الخزاعي :

ولمّا أبى إلا جماحا فـؤاده * ولم يسأل عن ليلى بعال ولا أهل

تسلى بأخرى غيرها فاذا التى * تسلى بها تغرى بليلى ولا تسلى

وكقول مجنون بنى عامر :

تزوّدت من ليلى بتكليم ساعة * فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها

وأرى أن ذلك جائز في الشعر .

جَاءَ الْخَلَاقَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا * كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ (١)
وأما وجوب هذه الحالة فيتمثل في المواضع الآتية :

الموضع الأول : أن يكون الفاعل متصلا بضمير يعود على هذا المفعول المتقدم نحو (أَخَذَ الْكِتَابَ صَاحِبُهَا) ، ونحو قوله تعالى (وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) ، وقوله سبحانه (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ) ، ولا يجوز هنا تأخير المفعول به ووضعه بعد الفاعل لما يترتب على ذلك من عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة ، وهذا مالا تقبله اللغة العربية .^(٢)

الموضع الثاني : أن يكون الفاعل محصورا بـ (إنما) ، أو بـ (إلا) المسبوقة بالنفي ، وقد علمنا أن المحصور بـ (إنما) هو المتأخر ، وأن المحصور بـ (إلا) هو الواقع بعد ها ، فمثال حصر الفاعل بـ (إنما) قولك (إنما تكافىء العاملين الدولة)

(١) من اليسير أن نلاحظ أن المفعول به وهو كلمة " رَبُّهُ " قد اتصل بضمير يعود على الفاعل المتأخر ، وجاز عود الضمير على متأخر لأنه متأخر في اللفظ فقط فهو فاعل ، والفاعل متقدم في الرتبة وبذلك يكون الضمير قد عاد على متأخر في اللفظ متقدم في الرتبة ، وذلك جائز وشائع في اللغة العربية كما في قولهم " خَافَ رَبُّهُ عَمْرُ " ، وقول الشاعر " أَتَى رَبُّهُ مُوسَى " والممنوع أن يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة كما إذا اتصل الفاعل بضمير يعود على المفعول به المتأخر نحو " زَانَ نُورُهُ الشَّجَرَ " ، ولهذا يقول ابن مالك :

وَشَاعَ نَحْوُ (خَافَ رَبُّهُ عَمْرُ) * وَشَذَّ نَحْوُ (زَانَ نُورُهُ الشَّجَرَ)

(٢) أجاز بعض النحويين عود الضمير المتصل بالفاعل على المفعول به المتأخر محتجين بنحو قول أبي الأسود الدؤلي يهجو عدى بن حاتم الطائي :
جَزَى رَبُّهُ عَنَى عَدَى بَنَ حَاتِمَ * جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ
وأرى أن ذلك جائز في الشعر كما سبق .

ونحو قوله تعالى (إنما يخشى الله من عباده العلماء) ، ومثال
حصره بـ (إلا) قولك (لا ينال الجائزة إلا المجتهدون) .

الموضع الثالث : أن يكون المفعول به ضميراً متصلاً
والفاعل اسماً ظاهراً نحو (أحبك الزملاء ، واحترمك الأصدقاء) ،
وأما تقديم المفعول به على الفعل وفاعله جوازا فنحو قوله
تعالى (فريقا كذبتن ، وفريقا تقتلون) ، وقوله سبحانه
(فريقا هدى ، وفريقا حق عليهم الضلالة) .

وأما وجوب هذه الحالة فيتمثل في المواضع الآتية :

الموضع الأول : أن يكون المفعول به من الأسماء التي لها
الصدارة كأسماء الاستفهام نحو (أيّ الكتب تفضل ؟) ، ونحو
(مَنْ قابلت في الحقل ؟) ونحو قوله تعالى (فأَيُّ آيات الله
تنكرون) ، وكذلك أسماء الشرط نحو (أيّ كتاب تقرأ تستفد) ،
ونحو (مَنْ تصاحب فإني أرحب به) ، ونحو قوله تعالى (أَيُّ
ماتدعو فله الأسماء الحسنی) .

الموضع الثاني : أن يكون المفعول به ضميراً قد قدم على
فعله لغرض بلاغي هو الحصر نحو (إِيَّاكَ أَقْصِد) ، ونحو قوله
تعالى (إِيَّاكَ نَعْبُد وإِيَّاكَ نَسْتَعِين) فيجب تقديم المفعول به في
هذه الحالة لأنه إذا تأخر وجب اتصاله بالفعل ، وبذلك يضيع
هذا الغرض البلاغي .

(١) أجاز الكسائي تقديم الفاعل المحصور بـ " إلا " معها محتجا بقول ذي
الرمة غيلان بن عقبة :

مررنا على دار لية مرة * وجاراتها قد عاد يعفو مقامها

فلم يدر إلا الله ما هيئت لنا * عشية إناء الديار وشامها

وكذلك قول الآخر :

ماعاب إلا لنيم فعل ذي كرم * ولا جفا قط إلا جبا بطلا

والجبا : الجبان ، وأرى أن ذلك خاص بالشعر كما تقدم .

الموضع الثالث : أن يكون عامل المفعول به مقتربا بقاء
الجزاء الواقعة في جواب (أما) وقد تقدم المفعول به ليفصل
بينهما نحو قوله تعالى (فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل
فلا تنهر) ، ويستوى في ذلك (أما) المذكورة في الكلام كما في
الآية السابقة ، و (أما) المقدرة نحو قوله تعالى (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ،
وثيابك فطهر ، والرجز فاهجر) ومن اليسير أن نلاحظ عدم
وجود فاصل سوى المفعول به المتقدم ، فإن وجد فاصل سواء
لا يجب التقديم نحو (أما اليوم فأكرم ^(١) محمدا) .

الخلاصة :

الفاعل اسم صريح ، أو مؤول أسند إليه فعل ، أو ماهر
بمنزلة الفعل ، على وجه يدل على حدوثه منه ، أو قيامه به .
وله سبعة أحكام :
الحكم الأول : وجوده في الجملة ، فلا يجوز حذفه أبدا .
الحكم الثاني : وقوعه بعد عامله ، فلا يجوز أن يتقدم عليه على
الأصح .

(١) تناول ابن مالك الحديث عن هذا الحكم السابع حيث قال :

والأصل في الفاعل أن يتصلا * والأصل في المفعول أن ينفصلا
وقد يجاء بخلاف الأصل * وقد يجي المفعول قبل الفعل
وأخر المفعول إن لبس حذر * أو أضر الفاعل غير منحصر
وما بإلا أو بئنا انحصر * آخر ، وقد يسبق إن قصد ظهر
وشاع نحو " خاف ربّه عمر " * وشذ نحو " زان نوره الشجر "

الحكم الثالث : رفعه ، وقد يجز بالإضافة إلى المصدر ، أو بحرف الجر الزائد .

الحكم الرابع : تأنيث عامله لتأنيثه ، ويجب هذا التأنيث إذا كان الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التأنيث متصلا بالفعل ، أو ضميرا مستترا يعود على مؤنث حقيقى ، أو مجازى ، ويجوز إذا كان الفاعل اسما ظاهرا حقيقى التأنيث منفصلا عن الفعل ، أو كان اسما ظاهرا مجازى التأنيث ، ومن المؤنث المجازى جمع التكسير ، واسم الجمع ، واسم الجنس .

الحكم الخامس : أفراد عامله ، فلا تلحقه علامات التثنية ، والجمع لتثنية الفاعل ، أو جمعه ، وأما نحو قوله تعالى (وأسروا النحوى الذين ظلموا) فللنحويين فيه ثلاثة آراء ، الأول أن واو الجماعة فى (أسروا) حرف للدلالة على الجمع ، وكلمة (الذين) فاعل . الثانى : أن هذه الواو اسم وهى الفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل خبر مقدم ، وكلمة (الذين) مبتدأ مؤخر . الثالث أن هذه الواو اسم ، وهى الفاعل أيضا ، وكلمة (الذين) بدل منها .

الحكم السادس : حذف عامله ، وهذا الحذف يكون جانزا فى جواب النفى ، والاستفهام وواجبا إذا وقع الاسم بعد أداة شرط وذكر بعده ما يفسر الفعل المحذوف .

الحكم السابع : وضعه قبل المفعول به ، وقد يتقدم المفعول به عليه ، وقد يتقدم المفعول به عليه وعلى الفعل ،

وكل ذلك جائز واجب .

أما جواز الأصل فنحو قوله تعالى (وورث سليمان داود)^١ وأما وجوبه ففي أربعة مواضع . الأول : خوف اللبس . الثاني : أن يكون المفعول به محصورا . الثالث : أن يكون الفاعل ، والمفعول به ضميرين متصلين . الرابع : أن يكون الفاعل ضميرا ، والمفعول به اسما ظاهرا .

~~وأما تقديم المفعول به على الفاعل جوازا فنحو قوله تعالى (ولقد جاء آل فرعون النذر) ونحو قولهم (خاف ربّه عمر) .~~

وأما وجوب هذه الحالة ففي ثلاثة مواضع . الأول : أن يكون الفاعل متصلا بضمير يعود على المفعول به المتقدم عليه . الثاني : أن يكون الفاعل محصورا . الثالث : أن يكون المفعول به ضميرا متصلا ، والفاعل اسما ظاهرا .

وأما تقديم المفعول به على الفاعل وفعله جوازا فنحو قوله تعالى (فريقا كذبتُم ، وفريقا تقتلون) .

وأما وجوب هذه الحالة فيتمثل في ثلاثة مواضع . الأول : أن يكون المفعول به من الأسماء التي لها الصدارة . الثاني : أن يكون المفعول به ضميرا قد تقدم على فعله لغرضي بلاغي . الثالث : أن يكون عامل المفعول به مقترنا بفاء الجزاء الواقعة في جواب (أما) ، وقد تقدم المفعول به ليفصل بينهما .



نائب الفاعل

الأمثلة:

قال تعالى :

- ١- (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لِعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) .
- ٢- (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لِعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ) .
- ٣- (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ، فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ) .
- ٤- (وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا قَالُوا لَلَّهِمَّ يَرْحَمْنَا رَبَّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لِنَكُونَ مِنَ الْخَاسِرِينَ) .
- ٥- (وَإِذَا تَنَزَّلَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) .

الشَّرْحُ ،

اشتملت الأمثلة السابقة على أفعال مبنية للمجهول ، فقد غيرت صورة الفعل ، وذكر بعده ماناب عن الفاعل بعد حذفه ، ومن اليسير أن ندرك أن تغيير صورة الفعل قد تحقق بضم الحرف الأول وكسر ما قبل الآخر في الفعل الماضي مثل (كُتِبَ) في المثال الأول ، وكذلك الحال في الأفعال الماضية الأخرى ، أما في الفعل المضارع فكان بضم الأول ، وفتح ما قبل الآخر مثل (تَتْلَى) في المثال الخامس ، وبتأمل الأمثلة السابقة يتضح لنا أن نائب الفاعل يتمثل في المفعول به مثل كلمة (الصيام) في المثال الأول ، و (القرآن) في المثال الثاني ، و (آياتنا) في

المثال الخامس ، كما يتمثل في المصدر نحو كلمة (نفخة) في المثال الثالث ، ويتمثل كذلك في الجار والمجرور نحو (في أيديهم) في المثال الرابع ، ويأتى أيضا الظرف نائب فاعل سواء أكان ظرف زمان نحو (صِيمَ رمضان) ، أم ظرف مكان نحو (جُلسَ أَمَامُكَ) ، وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن نائب الفاعل هو ما ناب عن الفاعل بعد حذفه وتغيير صورة فعله .

وقد قرر علماء النحو أن ما ثبت للفاعل من الصفات والأحكام يثبت لنائب الفاعل أيضا ، فنائب الفاعل قد يكون اسما صريحا كما في الأمثلة السابقة ، وقد يكون اسما مؤولا نحو (عُرِفَ أَنْكَ شَجَاعٌ وَيُرْجَى أَنْ تَنْتَصِرَ) ، وعامله قد يكون فعلا كما في الأمثلة السابقة وقد يكون اسما بمنزلة الفعل ، ويتمثل ذلك في اسم المفعول نحو (هذا أميرٌ منصورٌ جيشُهُ ، مهزومٌ عدوُّهُ مُضَاعٌ ^(١) أَمْرُهُ) ، وحكمه الرفع ، ولا بد من ذكره في الجملة وموضعه بعد الفعل أو ما هو بمنزلة الفعل ، ويؤنث عامله لتأنيثه ، وقد يكون هذا التأنيث واجبا أو جائزا على نحو ما سبق في بحث الفاعل ^(٢) .

(١) يرى بعض النحويين أن الاسم المرفوع بعد الاسم المنسوب يعرب نائب فاعل نحو " أعربى أبوك " فكلمة " أبوك " تعرب نائب فاعل لأن كلمة " عربى " بمنزلة اسم المفعول ، فتقدير الجملة " أمنسوب أبوك إلى العرب " ويرى آخرون أنه يعرب فاعلا لأن الاسم المنسوب بمنزلة الصفة المشبهة ، فتقدير الجملة " أمنتسب أبوك إلى العرب " ، والرأى الأول هو المشهور .

(٢) أشار ابن مالك إلى أن هذه الأحكام تثبت للمفعول به عند إنابته عن الفاعل في قوله :

ينوب مفعولٌ به عن فاعل * فيما له كنيْلٌ خيرٌ نائلٍ

ويعني هنا في بحث نائب الفاعل أن نُفَصِّلَ القولَ في ثلاث نقاط .
 الأولى : أسباب حذف الفاعل . الثانية : تغير صورة الفعل .
 الثالثة : أنواع نائب الفاعل .

وهاهنا بيان كل نقطة منها :

أ- أسباب حذف الفاعل :

يذكر النحويون أن هناك عدة أسباب تدعو إلى حذف الفاعل ، وإقامة نائب الفاعل مقامه منها : العلم به كما في الآية الكريمة (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) ، فمعلوم أن الذي يَكْتُبُ الأحكام على العباد هو الله سبحانه وتعالى ، ومنها : الجهل به كقول القائل (سرق الكتاب) إذا كان لا يعلم السارق ، وكذلك من أسباب حذف الفاعل الخوف منه ، أو عليه كقول القائل (صُدِمَتِ السيارة) إذا كان يعلم من صدمها لكنه يخاف إذا صرح باسمه أن يناله منه أذى ، أو كانت بينهما مودة ويخاف فإذا صرح باسمه أن يقع عليه ضرر ، ومنها الرغبة في الإبهام على السامعين نحو (قَدِمْتُ لِي بِالْأَمْسِ جَائِزَةً) ، ومنها : ألا يتعلق الغرض بذكر الفاعل إذ يكون الغرض هو حدوث الفعل فحسب نحو قوله تعالى (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا) وقوله سبحانه (وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا) ، ومنها تحقيق بعض الأغراض اللفظية مثل تناسق الجمل في السجع ، والمحافظة على الوزن في الشعر ، فالسجع كقولهم (من طابت سريرته . حُمِدَتْ سيرته) ، والشعر كقول الشاعر :
 وما المال والأهلون إلا ودائع * ولا بد يوما أن تَرَدَّ الودائعُ
 إلى غير ذلك من الأسباب التي هي أكثر اتصالا بعلم البلاغة .

ب - تغير صورة الفعل

يتحقق التغيير في الفعل الماضي - كما علمنا - بضم الحرف الأول ، وكسر ما قبل الآخر

، فالفعل (كَتَبَ) يصير (كُتِبَ) ، وترتب علي ذلك أن الفعل الناقص مثل (دَعَا)

، و (سَعَى) ، و (رَمَى) يُقْلَبُ آخره ياء فنقول عند بنائه للمجهول (دُعِيَ) ، و (سُعِيَ)

، و (رُمِيَ) كما أن الفعل الذي علي وزن (فاعَل) مثل (قاتل) و (بايع) تقلب ألفه

واوا ، فنقول عند بنائه للمجهول (قوتل) ، و (بويع) .

وإذا كان الفعل مبدؤا بتاء زائدة مثل (تَعَلَّمَ) ، و (تَقَدَّمَ) فعند بنائه للمجهول يضم الحرف

الثاني مع الأول فنقول (تُعَلَّم) ، و (تُقَدَّم) ، فإذا كان بعد الثاني ألف نحو (تقاتل) فإن

ألفه تقلب واو فنقول (تقوتل) .

وإذا كان الفعل مبدؤا بهمزة وصل استفهم . وانطلق ، واجتمع فعند بنائه للمجهول يضم

الحرف الثالث مع الأول فنقول (استُفْهِم) ، و (انطلق) ، و (اجتمع) .

وإذا كان الفعل ثلاثيا أجوف نحو (قال) ، و (باع) فعند بنائه للمجهول

يكرر أوله فنقلب ألفه ياء فنقول : قيل ، و بيع ، أما ^(١)

(١) ذكرت بعض المراجع أن للعرب ثلاث لهجات عند بناء هذا الفعل للمجهول اللهجة الأولى ذكرتها

لك وهي اللهجة الفصحى . الثانية : تتمثل في ضم أول الفعل فنقلب ألفه واوا وبهذه اللهجة جاء قول

رؤبة بن العجاج : ليت وهل ينقع شينا ليت لا ليت شبابا بوع فاشترت وكذلك قول الراجز :

حوكت علي نبرين إذ تُحاك * تغتبط الشرك ولا تُشاك =

إذا كان الأجوف على وزن افتعل مثل (اختار) ، أو (انفعل) مثل (انقاد) فعند بنائه للمجهول يكسر أوله ، وثالثه فتقلب ألفه ياء وعلى ذلك نقول (اختير) ، و (انقيد^(١)) ، فإذا كان على وزن (استفعل) مثل (استقام) فعند بنائه للمجهول يضم أوله وثالثه ويكسر رابعه فنقلب ألفه ياء ، وعلى ذلك نقول (استقيم) ، وإذا كان على وزن أفعل نحو (أقام) فعند بنائه للمجهول يضم أوله ، ويكسر ثانيه ، فتقلب ألفه ياء ، وعلى ذلك نقول (أقِيم) ، وإذا كان الفعل ثلاثيا مضعفا نحو (شَدَّ) ، و (مَدَّ) فعند بنائه

= وهذا الراجز يتحدث عن ثياب محكمة النسيج ، و " نِيرَين " مثنى " نِير " ، وهو جزء من النسيج ، وتنسب هذه اللهجة لقبيلة دُبَيْرِوْفُقْمَس . اللهجة الثالثة وتسمى الإشمام ومعناها أن الحركة التى توضع على الحرف الأول من الفعل لا تكون كسرة خالصة وإنما تكون كسرة بها إشمام الضمة فتكون الحركة بين الكسرة والضمة ، ويظل الحرف الثانى ياء كما فى اللهجة الأولى ، ولهذا يقول النحويون إن الإشمام يظهر فى النطق لا فى الكتابة ، وباللهجات الثلاث قرئ قوله تعالى " وسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا " ، وقرر بعض النحويين أن الأجوف الثلاثى تجوز فيه الأوجه الثلاثة إلا إذا خفيف اللبس فيمتنع الوجه الذى فيه اللبس ويجوز الوجهان الآخران ، وتوضيح ذلك أنك إذا قلت " خافنى العدو " ، و " باعنى السيد " ثم بنيت الفعلين للمجهول قلت " خِفت " و " بِعت " بكسر الحرف الأول فيهما ، وحينئذ يتوهم السامع أنهما مبنيان للمعلوم ، ومن ثم يمتنع فيه الكسر ويجوز الوجهان الآخران .

(١) يجوز فى أوله وثالثه الأوجه الثلاثة السابقة ، وفى حالة الضم تقلب ألفه وارا كما سبق ، وينسب هذا الرأى لبعض النحويين منهم ابن عصفور ، والأبدي ، وابن مالك .

للمجهول يضم أوله فنقول (شُدَّ) و (مَدَّ)^(١) .

ويتحقق التغيير فى الفعل المضارع - كما علمنا - بضم الحرف الأول ، وفتح ما قبل الآخر ، فالفعل (يَكْتُبُ) يصير (يُكْتُبُ) ، ويترتب على ذلك أن الفعل إذا كان آخره ياء مثل (يرمى) ، أو واوا مثل (يدعو) فإنهما يقلبان ألفا ، ومن ثم نقول عند بناء الفعلين السابقين للمجهول (يرمى) ، و (يدعى) ، وإذا كان ما قبل آخر الفعل واوا مثل (يقول) أو ياء مثل (يبيع) قلبا ألفين ، فنقول عند بناء الفعلين السابقين للمجهول (يُقال) ، و (يُباع)^(٢) .

(١) هذا رأى الجمهور ، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز الكسر وهى لهجة بنى ضبة ، وبعض تميم ، وبها جاءت قراءة "علقمة" هذه بضاعتنا ردت إلينا "ولو ردتوا لعادوا لما نهوا عنه" بكسر الراء فيهما ، وجوز ابن مالك الإشمام أيضا ، وهكذا نجد الأوجه الثلاثة فى فاء المضعف الثلاثى عند بنائه للمجهول الضم الخالص ، والكسر الخالص ، والإشمام .

(٢) فى اللغة أفعال مسموعة عن العرب بالبناء للمجهول ، ولم يسمع فيها البناء للمعلوم ، ومن أشهر هذه الأفعال زُكِمَ ، وَجُنَّ ، وَهَزِلَ ، وَهَشَ . ونتج ، وعُنِيَ بكذا ، وأرلَع بكذا ، واستهتر به ، وأهرع ، وفى القرآن الكريم " وجاءه قومه يهرعون إليه " ويرى علماء اللغة أن الاسم المرفوع بعد هذه الأفعال يعرب فاعلا لأنه لم يكن فاعل ثم حذف وجاء هذا الاسم ليكون نائباً عنه ، كذلك ينبغى أن نعلم أن الأفعال الجامدة مثل (نعم) ، و(نفس) ، وعسى ، وليس) لايجوز بناؤها للمجهول ، أما الأفعال الناقصة غير الجامدة مثل كان ، وكاد فاختلف النحويون فى بنائها للمجهول ، وأرى أن الراجع فى ذلك الاختصار على ماسمع من العرب .

وتحدث ابن مالك عن تغيير صورة الفعل عند بنائه للمجهول فقال

قَالَ الْفِعْلُ أَصَمُّرٌ وَالْمُتَّصِلُ * بِالْأَخْرِ اكْسَرُ فِى مَضَى كَوُصِّلُ =

ج - أنواع نائب الفاعل :

تتمثل أنواع نائب الفاعل فى أربعة أشياء هى :

المفعول به ، والمصدر ، والظرف ، والجار والمجرور ، وما هوذا بيان كل نوع منها .

أولا : المفعول به ، وذلك نحو قوله تعالى (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ) ، (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا) ، و (إِذَا حَيَّيْتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا) إلى غير ذلك من الأمثلة التى تقدمت ، ومن اليسير أن ندرك أن الفعل فى هذه الأمثلة كان يتعدى لمفعول واحد ، فإذا كان يتعدى لمفعولين فإنابة الأول أولى ، سواء أكان يتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نحو (ظننت محمدا ناجحا) ، أم يتعدى لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو (كسوت الفقير ثوبا) ، وعلى ذلك تقول عند بناء المثالين السابقين للمجهول (ظنَّ محمدٌ ناجحا) ، و (كَسَى الفقيرُ ثوبا) ، ويجوز إنابة المفعول الثانى عند أمن اللبس ، كما فى المثالين السابقين ، ومن ثم نقول عند إنابة المفعول الثانى (ظنَّ ناجحٌ محمداً) و (كَسَى ثوبٌ الفقيرَ) ، فإذا خيف اللبس تعين إنابة الأول منهما ، كما فى نحو (ظننتُ محمداً خالداً) ، و (أعطى

== واجعله من مضارع منفتحاً	x كينتجى القول فيه ينتجى
والثانى التالى تا المطاوعة	x كالاول اجعله بلا منازعة
وثالث الذى بهمز الوصل	x كالاول اجعلنه كاستحلى
واكسر أو اشعم فالثلاثى أعل	x عينا وهم جاكبوع فاحتمل
وإن بشكل خيف لبس يجتنب	x وما لباع قد يرى لنحو حب
وما لفا باع لما الهين تلى	x فى اختار وانقاد وشبه ينجلي

اللهُ محمداً خالداً) ، وذلك لیتعین المشبه والمشبه به فی المثال الأول ، والآخذ والمتخوذ فی المثال الثاني .

ومما تجدر الإشارة إليه أن المفعول الثاني للفعل الذي ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر يجوز أن يأتي جملة نحو (ظننت الأستاذ يلقي محاضرة) ، أو (ظننت الأستاذ حقيقتَه موجودة) ، وفي هذه الحالة يمتنع إنابة المفعول الثاني لأن نائب الفاعل مثل الفاعل لا يصح أن يكون جملة .

وإذا كان الفعل ينصب ثلاثة مفاعيل نحو (أعلمتُ محمداً علياً ناجحاً) فإنابة الثالث ممتنعة على الراجع ، والثاني جائزة كما سبق ، والأول هو الأول بالنيابة ، وبنياتته جاء السماع عن العرب كقول همام بن غالب الملقب بالقرظوق .

ونَبِّئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحْتُ * كَرَامًا مَوَالِيهَا لَثِيمًا صَمِيمًا^(١)
ثانياً : المصدر . نحو قوله تعالى (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ

واحدة) فالمصدر هو (نفخة) يعرب نائب فاعل كما تقدم ، وقد اشترط التحويون شرطين ليصح أن يكون المصدر نائب فاعل . الأول : أن يكون مُتَصَرِّفًا ، والثاني : أن يَكُوْزُ مَخْتَصًّا ، ومعنى أن يكون المصدر متصرفاً هو أن يفارق النصب على المصدرية إلى وجه آخر من وجوه الإعراب مثل كلمة (اجتهد) فهي مصدر للفعل (اجتهد) ، ويصح أن تفارق النصب على المصدرية

(١) التاء في (نَبِّئْتُ) نائب فاعل ، وهي المفعول الأول ، وهذا موضع الشاهد ، و (عبد الله) اسم قبيلة ، وهو المفعول الثاني ، و (الجو) هو الاسم القديم لبلدة اليمامة ، وجملة (أصبحت) هي المفعول الثالث ، و (كراماً) خبر أول للفعل (أصبح) و (مواليتها) أي عبيدها فاعل لكلمة (كراماً) ، و (لثيماً) خبر ثان للفعل (أصبح) ، و (صميمها) أي سادتها فاعل لكلمة (لثيماً) .

فتكون فاعلا نحو (ظهر اجتهدك) ، أو نائب فاعل نحو (عرف اجتهدك) ؛ أما إذا كان المصدر غير متصرف ، أي أنه ملازم للنصب على المصدرية فإنه لا يصح أن يكون نائب فاعل نحو قولك (معاذ الله) فكلمة (معاذ) مصدر ملازم للنصب على المصدرية ، وكذلك قولك (سبحان الله) فكلمة (سبحان) مصدر ملازم للنصب على المصدرية ، ومن ثم لا يصح مجيء واحد منهما نائب فاعل ، ومعنى أن يكون المصدر مختصا هو أن يكون مُحددًا غير مبهم ، ويتحقق تخصيصه وتحديدته غالبا بالوصف نحو (جُلسَ جلوسٌ طويل) أو بالإضافة نحو (جُلسَ جلوسُ العلماء) فإذا كان المصدر غير مختص لا يصح أن يكون نائب فاعل نحو (جُلسَ جلوسٌ) وذلك لأنه لا يتحقق بذكره أية فائدة .

ثالثا : الظرف بنوعيه أعنى ظرف المكان ، وظرف الزمان ، فمثال ظرف المكان (جُلسَ أمامك) ، و (شُغِلَ مكانُ الغائب) ، ومثال ظرف الزمان (صِيَمَ رمضان) ، و (قُضِيَ يومٌ جميل في الحديقة) .

وقد اشترط النحويون هنا أيضا شرطين ليصح أن يكون الظرف بنوعيه نائب فاعل .

الأول : أن يكون متصرفا تصرفا تاما ، والثاني : أن يكون مختصا ، ومعنى أن يكون الظرف متصرفا تصرفا تاما أن يفارق النصب على الظرفية إلى أوجه الإعراب المختلفة كالظروف السابقة ، فإذا كان لا يفارق النصب على الظرفية مطلقا مثل إذا ، وقت ، أو كان يفارقها إلى حالة تشبهها ، وهي الجر بمن غالبا ويسمى المتصرف تصرفا ناقصا مثل عند ،

ومع ، وهنا . فإنه لاتصح إنابته عن الفاعل^(١) ومعنى أن يكون الظرف مختصا أن يكون مُحدّدا غير مبهم كما فى الأمثلة السابقة ، وتحديد الظرف يكون بوصفه كما فى المثال السابق (قُضِيَ يومٌ جميل فى الرحلة) أو بتعريفه ، وتعريف الظرف يكون بالعلمية ، كما فى (صميم رمضان) ، أو بالإضافة ، كما فى (جُلسَ أمامك) ، أو بـ (أل) نحو (قضى الوقت ، وعلينا أن ننصرف) .

رابعا : الجار والمجرور نحو قوله تعالى (ولما سَقِطَ فى أيديهم) ، وللنحويين هنا أيضا شرطان . الأول : أن يكون حرف الجر متصرفا أى لا يختص بمجرور معين ، وذلك لأن بعض حروف الجر تَجَرُّ نوعا معينا من الأسماء مثل (مَذُّ ، وَمُنْذُ ، وَحَتَّى) ؛ فهى تجر النكرات فقط ، ومثل حروف القسم أى الواو، والباء ، والتاء ، فهى تجر المقسم به فحسب ، ومثل حروف الجر التى تفيد الاستثناء ، أعنى (خلا ، وعدا ، وحاشا) فهى تجر المستثنى فقط ، وعلى ذلك فمجرور هذه الأحرف لا يصلح للنيابة عن الفاعل لأنها حروف جر غير متصرفة ، الشرط

(١) لم يشترط الكوفيون والأخفش هذا الشرط ، ومن ثم يجوز على مذهبهم أن تقول : (جلس عندك ، وجلس معك ، وجلس هنا) وهذا المذهب - فيما أرى - أولى بالاتباع تيسيرا لأساليب اللغة العربية ، وقد ورد به السماع نحو قوله تعالى (وحيل بينهم وبين ما يشتهون) ، والذين اشترطوا هذا الشرط وهم البصريون يلجئون - كما دلتهم - إلى التأويل والتقدير فى هذا النص وما شابهه إذ يقولون إن نائب الفاعل فى الآية ضمير مستتر يعود على المصدر المفهوم من الفعل المبني للمجهول ، ولا ريب أن هذا التأويل، وما مثله جعل كثيرا من الدارسين يضيقون بالنحو العربى ، فالأولى أن نبتعد عنه بقدر المستطاع .

الثانى : أن يكون المجرور مختصا أى مُحدَّداً غير مبهم ،
 ويتحقق تخصيصه بالوصف نحو (جِئَ بطالب متفوق ، فأخذ
 الجائزة) ، أو بكونه معرفة من المعارف نحو (جِئَ بى ،
 وبمحمد ، وبهذا ، وبالذى فاز وبالمتفوق وبأخى^(١)) .
 ومن اليسير أن ندرك أن النحويين قد اشترطوا فى المصدر ،
 والظرف ، والمجرور أن يكون كل منهما مختصا لتحقيق الفائدة
 فى الكلام ، فإن هذا الشرط إذا فقد لم يعد للكلام فائدة .
 وكذلك قرر النحويون أن المفعول به إذا اجتمع فى الكلام مع
 غيره مما يصلح للنيابة عن الفاعل فإن المفعول به هو الذى^(٢)
 يتعين للنيابة عن الفاعل ، ولا يصح نيابة غيره مع وجوده ،
 فإذا قلت (كافأت الجامعة المتفوقين مكافأة عظيمة أمام زملائهم
 فى حفل كبير) ثم أردت بذاء الفعل للمجهول فإنك تقول :
 (كُوفِئَ المتفوقون مكافأة عظيمة أمام زملائهم فى حفل كبير) ،
 وقد وردت فى بعض الأساليب العربية الفصيحة نيابة غير
 المفعول به مع وجوده ، ومن ثم أجاز ذلك بعض النحويين ،
 ومن هذه الأساليب قول ، رؤية بن العجاج :
 لم يُعَنَّ بالعلياء إلا سيدا * ولاشفى ذا الغى إلا ذو هدى

(١) أشار ابن مالك إلى صلاحية الظرف ، والمصدر ، والجار والمجرور للنيابة
 عن الفاعل بقوله :

وقايلٌ من ظرف ، أو من مصدر * أو حرف جرٍّ بنيابة حرى

(٢) ذكر ابن مالك أنه لا يجوز إنابة غير المفعول به مع وجوده ، وأن بعض
 النصوص العربية الفصيحة قد وردت على خلاف هذه القاعدة ، وذلك حيث
 يقول :-

ولا ينوب بعضٌ هذى إن رُجِدَ * فى اللفظ مفعولٌ به وقد يردُ

فجاء الجار والمجرور وهو (بالعلياء) نائب فاعل للفعل (يُعْن) مع وجود المفعول به وهو كلمة (سيدا) ، وكذلك قول الآخر .
 ليس مُنِيباً امرؤٌ مُنِيبٌ * للصالحات مُتناسٍ ذنبه
 وإنما يُرْضَى المنيبُ ربّه * مادام معنياً بذكر قلبه
 فكلمة (مَعْنِياً) اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، وجاء الجار والمجرور وهو (بذكر) نائب فاعل لاسم المفعول مع وجود المفعول به وهو كلمة (قُلْبِه) ، ومن ذلك قراءة أبى جعفر (لِيَجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون) فالفعل (يُجْزَى) مبني للمجهول ، وجاء الجار والمجرور وهو (بما) نائب فاعل مع وجود المفعول به وهو كلمة (قوماً) .

ولا يخفى أن ماسوى نائب الفاعل من الألفاظ المرتبطة بالعامل يكون منصوباً لفظاً إلا إذا كان مجروراً بحرف الجر فيكون منصوباً محلاً ، ومعنى ذلك أن نائب الفاعل لا يتعدد لأنه مثل الفاعل فكما لا يتعدد الفاعل لا يتعدد أيضاً نائب الفاعل^(١) .

الخلاصة:

نائب الفاعل هو ماناب عن الفاعل بعد حذفه وتغيير صورة فعله ، ويثبت لنائب الفاعل غالباً ما ثبت للفاعل من الأحكام .
 ويحذف الفاعل لعدة أسباب أهمها : العلم به ، والجهل به ، والخوف منه ، أو عليه ، والرغبة فى الإبهام ، وعدم تعلق غرض بذكره ، وتحقيق بعض الأغراض اللفظية مثل تناسق الجمل فى السجع ، والمحافظة على الوزن فى الشعر .

(١) أشار إلى ذلك ابن مالك فى قوله :

وما سوى النائب مما عُلِّقاً * بالرافع النصبُ له مُحَقَّقاً

ويتحقق تغيير صورة الفعل الماضى بضم الحرف الأول ،
وكسر ما قبل الآخر ، وإذا كان الفعل مبدؤا بتاء زائدة بضم
الحرف الثانى مع الأول ، وإذا كان الفعل مبدؤا بهمزة وصل
يضم الحرف الثالث مع الأول ، والثلاثى الأجوف يكسر أوله
فتقلب ألفه ياء ، فإذا كان على وزن (افتعل) مثل (اختار) ،
أو (انفعل) مثل (انقاد يكسر ثالثه مع أوله ، وإذا كان على
وزن (استفعل) مثل (استقام) يضم أوله وثالثه ويكسر رابعه .
وأما لفعل المضارع فيضم أوله ، ويفتح ما قبل آخره ، وإذا
كان ما قبل الآخر واو مثل يقول ، أولياء مثل يبيع قلبتا
ألفين .

ويصلح للنيابة عن الفاعل نوع واحد من هذه الأنواع

الأربعة:

النوع الأول : المفعول به ، وإذا كان الفعل يتعدى لمفعولين
فإنابة الأول أولى . سواء أكان المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر
كما فى باب (ظن) ، أم ليس أصلهما المبتدأ والخبر كما فى
باب (كسا) ، ويجوز إنابة الثانى عند أمن اللبس ، وإذا كان
المفعول الثانى باب ظن جملة امتنعت إنابته لأن نائب الفاعل
مثل الفاعل لا يصح أن يكون جملة ، وإذا كان الفعل ينصب ثلاثة
مفاعيل فإنابة الثالث ممتنعة على الراجع والثانى جائزة ،
والأول أولى .

النوع الثانى : المصدر ، ويشترط فيه شرطان : أن يكون
متصرفا ، ومختصا ومعنى كونه متصرفا أن يفارق النصب
على المصدرية إلى وجه آخر من وجوه الإعراب ، ومعنى كونه
مختصا أن يكون محددًا غير مبهم ، ويتحقق تخصيصه غالبا
بالوصف ، أو بالإضافة .

النوع الثالث : الظرف سواء أكان ظرف زمان ، أم مكان ، ويشترط فيه أيضا الشرطان السابقان فى المصدر ، ويتحقق تخصيص الظرف بوصفه ، أو بتعريفه بالعلمية أو بالاضافة ، أو بـ (أل) .

النوع الرابع : الجار والمجرور ويشترط هنا أيضا شرطان .
الاول : أن يكون حرف الجر متصرفا أى لا يختص بمجرور معين ،
الثانى : أن يكون المجرور مختصا ، وتخصيصه يكون بالوصف ، أو بكونه معرفة من المعارف .

وإذا اجتمع المفعول به مع غيره مما يصلح للنيابة عن الفاعل تعين أن يكون هو نائب الفاعل على الأصح ، وماسوى نائب الفاعل من الألفاظ المرتبطة بالعامل يكون منصوبا إلا إذا كان مجرورا بحرف الجر فيكون منصوبا محلا ، فكما لا يتعدد الفاعل لا يتعدد أيضا نائب الفاعل .



التَّذَرُّيَات

س ١ : قال المرحوم على الجارم :
سنا الشرق أشرق وابعث النور ساطعا
يشق دياجير الظلام ويصدع

أعدّ شمسك الأولى إلى الأفق مثلما
أعاد ضياء الشمس للأفق يوشع
نزفنا دموع المقلتين تفجعا
فهل مرة أجدى علينا التفجع
إذا ضيَّع التاريخ أبناء أمة
فأنفسهم فى شرعة الحق ضيعوا

أ - اضبط بالشكل التام الأبيات السابقة .

ب - استخرج منها مايتى :

- ١- مفعولا مقدا وبين حكم تقديمه .
- ٢- فعلا معربا ، وآخر مبنيًا وعلل لما تقول .
- ٣- اسما معربا بعلامة فرعية واذكر هذه العلامة .
- ٤- اسما ممنوع من الصرف واذكر سبب منعه .
- ٥- اسما مقصورا وبين إعرابه .

س ٢ : استخرج الأفعال التى فى الأبيات الآتية ، وبين حكمها
من حيث التانيث مع ذكر السبب .

- أ- هى الطبيعة مابتر الأنام بها * أمّا ، وبترت بهم من قبل أنجالا
- ب - وإذا كانت النفوس كبارا * تعبت فى مرادها الأجسام
- ومانيل المطالب . بالتمنى * ولكن تؤخذ الدنيا غلابا

س ٣ : استخرج الفعل المبني للمجهول ، وبين ناذب الفاعل ونوعه في النصوص الآتية :

أ - (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشربهم بعذاب أليم . يوم يحسب عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم . هذا ما كنزتم لأنفسهم فذوقوا ما كنتم تكنزون) .

ب - (فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة ، وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة فيؤمئذ وقعت الواقعة) .

ج - (ولما سَقِطَ في أيديهم ورأوا أنهم قد ضلوا قالوا لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا لنكونن من الخاسرين) .

س ٤ : تحدث عن شاهدين اثنين من الشواهد النحوية الآتية . مبينا موضع الشاهد ، ووجه الاستشهاد .

أ - قال عبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات في رثاء مصعب بن الزبير رضي الله عنهما .

تَوَلَّى قِتَالَ المَارْقِينَ بِنَفْسِهِ * وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

ب - قال لبيب بن ربيعة في رثاء يزيد بن نهشل :

لِيبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخَصُومِهِ * وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطْيِيعُ الطَّوَانِحِ

ج - قال رُوَيْةُ بْنُ الْعَجَّاجِ :

لَمْ يَعْزْ بِالْعُلَيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا * وَلَا شَفَى ذَا النَّفَى إِلَّا ذُوهُدَى

د - قال مجنون بن عامر :

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ * فَمَا زَادَ إِلَّا ضَعْفَ مَا بَى كَلَامُهَا

س ٥ : مثل لما يأتى فى جمل مفيدة :

- أ - مصدر مؤول يعرب فاعلا ، وآخر نائب فاعل .
- ب - فاعل مرفوع ، وآخر مجرور .
- ج - فعل مؤنث جوازا ، وآخر وجوبا .
- د - فاعل حذف فعله جوازا ، وآخر وجوبا .
- هـ - مفعول به يجوز أن يتقدم على الفعل ، وآخر يمتنع .
- و - نائب فاعل يكون ظرفا ، وآخر يكون جارا ومجرورا .

س ٦ : أعرب نصين اثنين من النصوص الآتية إعرابا تفصيليا:

- أ - (أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ)
- ب - (وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) .

ج - (وكفى بالله شهيدا) .

د - (وَإِذَا تَتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) .



أَسْلُوبُ الْأَشْتِغَالِ

الأمثلة:

قال تعالى :

١ - (إنا كلَّ شيء خلقناه بِقَدَرٍ . وما أمرنا إلا واحدةً كلمح بالبصر) .

٢ - (وكلَّ إنسانٍ أَلَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنْقِهِ ونُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا) .

٣ - (والذين صبروا ابتغاء وجه ربهم وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سرا وعلانية ويذرون بالحسنة السيئة أولئك لهم عُقْبَى الدار . جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم والملائكة يدخلون عليهم من كل باب . سلام عليكم بما صبرتم فنعم عُقْبَى الدار) .

٤ - (الرحمن . علم القرآن . خلق الإنسان . علمه البيان . الشمس والقمر بحسبان . والنجم والشجر يسجدان . والسماء رفعها ووضع الميزان) .

٥ - (كذبت ثمود بالنذر . فقالوا أبشراً منا واحدا نتبعه إنا إذا لفي ضلال وسعر) .

الشَّرْحُ :

اشتملت الأمثلة السابقة على أسلوب يسمى فى مراجع النحو العربى بأسلوب الاشتغال ، ويتحقق هذا الأسلوب حين

يكون في الكلام اسم ، ويذكر بعده فعل قد شُغِلَ عن العمل في هذا الاسم السابق بالعمل في ضميره بحيث لو تفرغ هذا الفعل للعمل في الاسم السابق لنصبه ، ففي المثال الأول نجد كلمة (كل شيء) اسما قد ذكر بعده الفعل (خَلَقَ) ، وهذا الفعل قد شُغِلَ عن العمل في الاسم السابق بالعمل في ضميره وهو الهاء في (خلقناه) ولو تفرغ هذا الفعل للعمل في الاسم السابق لنصبه على أنه مفعول به مقدم ، وكذلك الحال في المثال الثاني فإننا نجد أسلوب الاشتغال قد تحقق في قوله تعالى (وكل إنسان ألزمناه) على نحو ما سبق ، وفي المثال الثالث أيضا في قوله تعالى (جنات عدن يدخلونها) ، وكذلك الشأن في المثال الرابع في قوله تعالى (والسماء رفعها) ، وفي المثال الخامس أيضا في قوله تعالى (أبشراً منا واحدا نتبعه) .

وهذا الاسم يأتي منصوبا ، أو مرفوعا ، فإذا جاء منصوبا فهو مفعول به لفعل محذوف ويفسره الفعل المذكور ، وإذا جاء مرفوعا فهو مبتدأ والجملة الفعلية المذكورة بعده هي الخبر ، ثم إنَّ نصْبَهُ قد يكون واجبا ، كما أن رفعه أيضا قد يكون واجبا ، وقد يترجع النصب على الرفع ، وقد يحدث العكس ، وقد يستوى الأمران ، ومن ثم يمكننا أن نقول أن أحوال هذا الاسم من حيث الرفع والنصب تتمثل في خمس حالات :

الحالة الأولى : وجوب النصب وذلك إذا وقع الاسم السابق بعد أداة تختص بالدخول على الأفعال كأدوات الشرط والاستفهام غير الهمزة مثل (إِنَّ سَعْدًا زَرْتَهُ فسلم عليه) ، و(هل خالداً قابِلْتَهُ) ، ولا يجوز رفع الاسم في هذه الحالة على أنه مبتدأ ، والجملة بعده خبر لأن هذه الأدوات تختص بالدخول

(١١)
على الأفعال كما ذكرت . نعم يجوز رفع الاسم فى هذه الحالة
على أنه فاعل لفعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور ، ومن ثم
جاء هذا الاسم مرفوعا بعد (إن) الشرطية فى قول النمر بن
تولب يخاطب امرأته وقد لامته على إتلاف ماله :

لا تجزعى إن منفس أهلكته * فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى
فقد روى البيت برفع كلمة (منفس) وقرر النحويون أنها
حينئذ فاعل لفعل محذوف وتقدير البيت (إن هلك منفس
أهلكته) ، كما روى البيت بنصب هذه الكلمة ، وعلى ذلك تعرب
مفعولا به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور ، والتقدير (إن
أهلك منفسا أهلكته) .

وكذلك جاء رفع هذا الاسم بعد (إن) الشرطية فى قول الشاعر:
فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب * لعك تهديك القرون الأوائل
فكلمة (أنت) تعرب فاعلا لفعل محذوف والتقدير (فإن لم
تنفع بعلمك لم ينفعك علمك) .

الحالة الثانية : وجوب الرفع ، وذلك إذا وقع الاسم السابق
بعد أداة تختص بالدخول على المبتدأ مثل إذا الفجائية ،
وليتما ، وواو الحال نحو (خرجت فإذا العميد يكلمه الطلاب فى
المقررات) ، ونحو (ليتما العميد يكلمه الطلاب ..) ، ونحو

(١) تحدث ابن مالك عن أسلوب الاشتغال ، وقرر أن الاسم السابق يكون
منصوبا بفعل محذوف وجوبا وذلك حيث يقول :

إن مضمر اسم سابق فعلا شغل * عنه بنصب لفظه أو المحل

فالسابق انصبه بفعل أضمر * حتما موافق لما قد أظهرنا

كما تحدث عن الحالة التى يجب فيها نصب الاسم السابق فقال :

والنصب حتم إن تلا السابق ما * يختص بالفعل كأن وحيثما

(حضرت والعميدُ يكلمه الطلبة...) (فيجب رفع كلمة (العميد)
فى هذه الأمثلة على أنها مبتدأ والجملة بعدها خبر لأن هذه
الأدوات تختص بالدخول على المبتدأ .

كذلك يجب رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ والجملة بعده
خبر إذا وقع الفعل بعد لفظ لا يعمل مابعد فيما قبله كأدوات
الشرط ، والاستفهام ، وكم الخبرية نحو (الأستاذ إن زرتك فسلم
عليه) ، ونحو (الأستاذ أين قابلته ؟) ، ونحو (الأستاذ كم
مرة زرتك ؟) ، فيجب رفع كلمة (الأستاذ) فى هذه الأمثلة على
أنها مبتدأ والجملة بعدها خبر ولا يجوز نصبها بفعل محذوف
يفسره الفعل المذكور لأن هذا الفعل المذكور قد وقع بعد ألفاظ
لا يعمل مابعد فيما قبلها ، وما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملاً
فيه .^(١)

الحالة الثالثة : جواز الأمرين مع ترجيح النصب وتحقيق
هذه الحالة فى ثلاث صور :

الأولى : أن يقع الاسم قبل فعل طلبى وهو الأمر ، والنهى ،
والدعاء نحو (محمداً أكرمه) ، و (عليا لاتهنه) ، و (اللهم
عبدك أرحمه) . الصورة الثانية : أن يقع الاسم بعد لفظ من
الألفاظ التى يذكر الفعل بعدها غالباً مثل همزة الاستفهام ،

(١) لم يذكر بعض النحويين كابن هشام هذه الحالة التى يجب فيها رفع
الاسم السابق لأن شروط أسلوب الاشتغال لم تتحقق فيها ، لكن ابن مالك
كان من رآيه إثبات هذه الحالة ولهذا يقول :

وإن تلا السابق ما بالابتداء * يختص بالرفع التزمه أبداً

كذا إذا الفعل تلاما لم يرد * ما قبل معمولاً لما بعد وجد

راجع * ضياء السالك . إلى أوضح المسالك * للأستاذ محمد عبد العزيز

و (ما) ، و (لا) النافيتين ، ومثل كلمة (حيث) المجردة من ما ، وذلك نحو قوله تعالى (أبشركمنا واحدا تتبعه) ، ونحو (ما أستاذك قابلته ، ولا صديقك كلمته) ، ونحو (اجلس حيث زميلك أجلسه) ، والصورة الثالثة : أن يقع الاسم بعد حرف عطف مسبوق بجملة فعلية نحو (قابلت محمدا ، وعليها كلمته) ونحو (سافر محمد ، وعليها كلمته) ، وذلك ليتحقق تناسب الجملتين في العطف ، لأننا في حالة النصب نكون قد عطفنا جملة فعلية على جملة فعلية ، أما في حالة الرفع فإننا نكون قد عطفنا جملة اسمية على جملة فعلية ، والتناسب بين الجملتين في العطف أحسن من تخالفهما ، ومن أمثلة هذه الصورة قوله تعالى (والأنعام خلقها لكم) بعد (خلق الإنسان من نطفة) .

الحالة الرابعة : جواز الأمرين على السواء أى من غير ترجيح النصب أو الرفع ، وذلك إذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة ذات وجهين ، وهى الجملة الاسمية التى يكون الخبر فيها جملة فعلية ، وتسمى أيضا جملة كبرى ، كما تسمى الجملة الواقعة خبرا بالجملة الصغرى نحو (الخجاج رجعوا والحفلة أقمتها لهم) فيجوز فى كلمة (الحفلة) الرفع ،

(١) تذكر بعض المراجع شرطا فى هذه الصورة وهو عدم الفصل بـ " أما " بين العاطف والاسم فإذا وجد هذا الفاصل فالمختار الرفع نحو " سافر خالد ، وأما محمد فقابلته " وذلك لأن " أما " تقطع ما بعدها عما قبلها ، وقد تحدث ابن مالك عن هذه الحالة التى يترجح فيها نصب الاسم بصورها الثلاث فقال :

واختير نصب قبل فعل نى طلب * وبعد ما إيلاؤه الفعل غاب

وبعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أو لا

والنصب من غير ترجيح أحد الوجهين على الآخر لوجود التناسب بين الجملتين فى العطف سواء رفعت أم نصبت ، وفى حالة الرفع تكون عطفت على الجملة الكبرى ، وفى حالة ^(١)النصب تكون عطفت على الصغرى .

الحالة الخامسة : جواز الأمرين مع ترجيح الرفع وتتحقق هذه الحالة فيما عدا الحالات السابقة نحو (محمدٌ أكرمته) وذلك لأن نصب الاسم السابق يحتاج إلى تقدير فعل يعمل فيه النصب ، ورفعه لا يحتاج إلى تقدير فهو مرفوع بالابتداء ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى .

ونصب الاسم فى هذه الحالة يعد أسلوباً عربياً جيداً لوروده فى بعض النصوص التى تمثل اللغة الفصحى ، ومن الشواهد التى ذكرها ابن الشجرى على جواز النصب فى هذه الحالة قول عقلة فى وصف شجاع :

فارسا ما غادروه مَلْحَمًا * غير زَمِيلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلِ^(٢)

(١) اشترط بعض النحويين فى هذه الحالة أن تكون الجملة الكبرى غير تعجبية نحو " ما أحسن السماء والقمر شاهدته بين نجومها " وذلك لأن العطف على الجملة الصغرى لا يجوز فى هذا التركيب لما يترتب عليه من تسلط " ما " التعجبية على الجملة المعطوفة ، وهذا لا يصح ، ومن ثم يترجع الرفع للعطف على الجملة الكبرى فحسب ، وقد أشار ابن مالك إلى هذه الحالة الرابعة التى يجوز فيها الأمران على السواء بقوله :

وإن تلا المعطوف فعلا مخيرا x به عن اسم فاعطفن مخيرا

(٢) موضع الاستشهاد كلمة (فارسا) فقد روى البيت بنصبها ، ومن ثم كان حجة على من منع النصب فى هذه الحالة ، و (ما) زائدة و " الملحم " بصيغة اسم المفعول الشجاع الذى يلتحم به الأعداء فى المعركة من كل جانب ، و (الزمِيل) بضم الزاى ، وفتح الميم مشددة : الجبان و (النكس) بكسر =

وكذلك قراءة بعضهم (جناتِ عدن يدخلونها) ينصب كلمة (جناتِ) ^(١) . وبقيت بعد ذلك أمور متممة لبحث الاشتغال .

منها : أن العامل في أسلوب الاشتغال كما يكون فعلا - كما في الأمثلة السابقة - يكون أيضا اسما بشرط أن يكون وصفا صالحا للعمل فيما قبله نحو (محمد أنا مكرمه) ^(٢) .

ومن : أن أسلوب الاشتغال لابد فيه من علاقة بين العامل والاسم السابق ، وكما تتحقق هذه العلاقة بالضمير المتصل بالعامل كما في الأمثلة السابقة تتحقق أيضا بالضمير المنفصل بحرف الجر نحو (محمدا مررت به) أو بأسم مضاف لهذا الضمير نحو (محمدا أكرمت أخاه) ، أو بهما معاً نحو (محمدا مررت بأخيه) ، أو بأسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم السابق كالنعت في نحو قولك (محمدا أكرمت رجلا يحبه) ^(٣) .

== النون، وسكون الكاف : الضعيف ، و (الركل) ضبطها العينى فى شواهد بفتح الواو والكاف ، وهو العاجز ، وضبطها الأستاذ النجار فى كتاب " ضياء السالك " بفتح الواو ، وكسر الكاف وعلى ذلك هى صيغة مبالغة لمن يُكثر التواكل على غيره لعجزه وضعف رأيه .

(١) أشار ابن مالك إلى هذه الحالة بقوله :

والرفع فى غير الذى مرّ رجع * فما أبيع افعل ودع ما لم يُبَّعْ

(٢) أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله :

وسوّفى ذا الباب وصفا ذا عمل * بالفعل إن لم يك مانع حصل

(٣) تحدث ابن مالك عن هذه العلاقة التى تربط العامل بالاسم السابق

وسماها (عُلقة) وذلك حيث يقول :

وعلقة حاصلة بتابع * كعلقة بنفس الاسم الواقع

ومنها : أن العامل المقدر فى نحو (محمداً أكرمته) يجب أن يكون من معنى العامل المذكور ولفظه ، وأما فى بقية الأمثلة فإنه يكون من معناه دون لفظه ، ففى نحو (محمداً مررت به) يكون التقدير (جاوزت محمداً مررت به) وفى نحو (محمداً أكرمت أخاه) يكون التقدير (احترمت محمداً أكرمت أخاه) ، وفى نحو (محمداً أكرمت رجلاً يحبه) يكون التقدير (جاملت محمداً أكرمت رجلاً يحبه) .

الخلاصة ،

يتحقق أسلوب الاشتغال حين يكون فى الكلام اسم قد ذكر بعده فعل مشغول عن العمل فيه بالعمل فى ضميره بحيث لو تفرغ هذا الفعل للعمل فى الاسم السابق لنصبه ، ويأتى هذا الاسم السابق منصوباً ^١ ، أو مرفوعاً ^٢ ، فإذا جاء منصوباً فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور ، وإذا جاء مرفوعاً فهو مبتدأ ، والجملة الفعلية المذكورة بعده خبر عنه ، ثم إن نصبه قد يكون واجباً ^١ ، كما أن رفعه ^٢ أيضاً قد يكون واجباً ، وقد يترجح ^٣ النصب ، وقد يحدث ^٤ العكس وقد يستوى ^٥ الأمران .

فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد أداة تختص بالدخول على الأفعال كأدوات الشرط ، والاستفهام غير الهمزة ، وقد جاء رفع هذا الاسم فى هذه الحالة فى بعض النصوص العربية ، ومن ثم أعربه النحويون فاعلاً لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور ، وقرروا أنه لا يصح إعرابه مبتدأ لأن هذه الأدوات تختص بالدخول على الأفعال .

ويجب الرفع إذا وقع الاسم بعد أداة تختص بالدخول على المبتدأ مثل إذا الفجائية ، وليتما ، وواو الحال ، وكذلك إذا

وقع الفعل بعد لفظ لا يعمل ما بعده فيما قبله ، كأدوات الشرط ، والاستفهام ، وكم الخبرية .

ويترجح النصب إذا وقع الاسم قبل فعل طلبى ، وهو الأمر ، والنهى ، والدعاء ، وكذلك إذا وقع بعد لفظ من الألفاظ التى يذكر الفعل بعدها غالبا مثل همزة الاستفهام ، وما ، ولا النافيتين ، أو مثل كلمة (حيث) المجردة من (ما) وكذلك إذا وقع هذا الاسم بعد حرف عطف مسبوق بجملة فعلية ليتحقق التناسب بين الجملتين فى العطف .

ويجوز الأمران على السواء إذا وقع الاسم بعد عاطف مسبوق بجملة ذات وجهين ، وهى الجملة الاسمية التى يكون الخبر فيها جملة فعلية .

ويترجح الرفع فيما عدا الحالات السابقة لأن النصب يحتاج إلى تقدير ، والرفع لا يحتاج إلى تقدير ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى .

ومن الأمور المتممة لأسلوب الاشتغال أن العامل فى هذا الأسلوب كما يكون فعلا يكون أيضا اسما بشرط أن يكون وصفا صالحا للعمل فيما قبله ، ولا بد فى هذا الأسلوب من علاقة بين العامل والاسم السابق ، وكما تتحقق هذه العلاقة بالضمير المتصل بالعامل تتحقق أيضا بالضمير المنفصل بحرف الجر ، أو باسم مضاف لهذا الضمير ، أو بهما معا ، أو باسم أجنبى أتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم السابق كالنعت مثلا .

والعامل المقدر فى نحو (محمد أكرمه) يجب أن يكون من معنى العامل المذكور ولفظه ، وأما فيما عدا المثال السابق فإنه يكون من معناه دون لفظه .



أُسْلُوبُ التَّنَازُعِ

الأمثلة:

١- قال تعالى (فَأَمَّا مَنْ أَوْتَى كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَؤُلَمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيهِ) .

٢- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (تسبحون ، وتحمدون ، وتكبرون دُبُرَ كل صلاة ثلاثا وثلاثين مرة) .

٣- قالت عاتكة بنت عبد المطلب عممة الرسول عليه السلام :
سائل بنا فى قومنا * وليكف من شر سماعه
قيسا وماجمعوا له * فى مجمع باق شناعه
بُعْكَاطُ يُعْشَى النَّظِيرِ * نَ إِذَا هُمْ لَحُوا شَعَاعَه

٤- قال كثير عزة :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْفَى غَرِيمَه * وعزة مطول معننى غريمها
٥- وقال آخر :

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا * عقوا وعافية فى الروح والجسد

الشَّرْحُ

اشتملت الأمثلة السابقة على أسلوب يسمى فى علم النحو أسلوب التنازع ، وَيُقَرَّرُ هَذَا الأسلوب حين يكون فى الكلام عاملان غالبا سواء أكانا فعلين ، أم اسمين ، أم فعلا واسما ، ويكون بعدهما اسم غالبا يطلبه كل من العاملين ليكون معمولا له ومن ثَمَّ يتنازعان العمل فيه وهذا هو سبب تسمية هذا الأسلوب بأسلوب التنازع ، وقد يكون فى الكلام أكثر من

عاملين كما قد يكون فيه أكثر من معمول واحد كما يتضح ذلك
فى الأمثلة المذكورة :

فى المثال الأول نجد الكلمتين (هاؤم) ، و (اقرءوا)
الأولى اسم فعل أمر بمعنى خذوا ، والثانية فعل أمر ،
وكلاهما تطلب كلمة (كتابيه) لتكون معمولاً لها على أنها
مفعول به ، وفى المثال الثانى نجد الأفعال (تسبحون) ، و
(تحمدون) ، و (تكبرون) كل فعل منها يطلب الكلمتين (دبر
كل صلاة) ، و (ثلاثا وثلاثين) ليكونا معمولين له ، الأولى
ظرف زمان ، والثانية مفعول مطلق ، وفى المثال الثالث نجد
الفعلين (يعيش) ، و (لمحوا) وكلاهما يطلب كلمة (شعاعه) ،
والأول يطلبها لتكون فاعلاً ، والثانى لتكون مفعولاً به ،
والشاعرة أعملت الفعل الأول ، ومن ثم رفعت كلمة (شعاعه)
وفى المثال الرابع نجد فى الشطر الأول الفعلين (قضى) ،
و(وفى) كل منهما يطلب كلمة (غريمه) لتكون معمولاً له على
أنها مفعول به ، ونجد فى الشطر الثانى الكلمتين (مطول) ،
و (مُعَنَّى) وكلاهما اسم مفعول يطلب كلمة (غريمها) لتكون
نائب فاعل ، وفى المثال الخامس نجد الأفعال (أرجو) ،
و(أخشى) ، و (أدعو) كل منها طلب لفظ الجلالة ليكون
معمولاً له على أنه مفعول به .

واتفق النحويون على جواز إعمال أحد العالمين فى الاسم
المتأخر ، واختلفوا فى الأحق^(١) بالعمل منهما فذهب الكوفيون

(١) أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله :

إنَّ عاملان اقتضيا فى اسم عمل * قبلُ فللواحد منهما العمل

والثانى أولى عند أهل البصرة * واختار عكسا غيرهم ذا أسرة

ومعنى قوله (ذا أسرة) صاحب منزلة عالية سامية .

إلى أن الأول هو الأحق لسبقه ، وذهب اليصريون إلى أن الأخير هو الأحق لقربه من المعمول .

وقرروا أننا إذا أعملنا أحد العاملين في الاسم الظاهر فإننا نعمل الثانى فى ضميره المطابق له فى الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث لأن هذا الاسم الظاهر يعد مرجعا للضمير ، ويجب مطابقة الضمير لمرجعه فى هذه الأشياء .

ويمكن تفصيل هذا الحكم على النحو التالى :

عند إعمال العامل الأول فى الاسم الظاهر المتأخر وهو مرفوع مع إعمال العامل الثانى فى ضميره فإننا نقول (قدم واسترحوا الحجاج) ، وعند إعمال الثانى فى هذه الحالة نقول (قدموا واستراح الحجاج) ، ولا يقال يترتب على ذلك عود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة وهذا لايجوز لأننا نقول إن هذا الضمير جزء أساسى فى الجملة لايجوز حذفه ومن ثم ذكر على هذه الصورة مع استثنائه من هذا الحكم السابق .

وعند إعمال العامل الأول فى الاسم المتأخر وهو فضلة منصوب مع إعمال الثانى فى ضميره فإننا نقول (قابلت ، وأكرمتهم الحجاج) ، وعند إعمال الثانى فى هذه الحالة لاتعمل الأول فى الضمير لما يترتب عليه من عود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة مع ملاحظة أن الضمير حينئذ يكون فضلة^(١) يمكن الاستغناء عنه ومن ثم نقول (قابلت وأكرمت الحجاج) .

(١) أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله :

وأعمل المهمل فى ضمير ما × تنازعا والتزم ما التزما

كيحسنان ويسىء ابناكا × وقد بغى واعتدى عبداكا

ولاتجىء مع أول قد أهيلأ × بمضمر لغير رفع أوهلا

وبقيت للتنازع صور أخرى عنيت ببيانها المراجع المطولة ، والحق أن بعض

ومن اليسير أن ندرك في ضوء ماسبق أن أسلوب التنازع يأتي في عدة صور : فقد يكون العاملان فعلين كما في الشطر الأول من المثال الرابع ، فالعاملان (قضى) و (وفى) قد تنازعا العمل في كلمة (غريمه) ، وكلاهما فعل يطلب هذه الكلمة لتكون مفعولا به ، وكما في قول علقمه بن عبده في صيد بقرة وحشية :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضَى لَهَا وَأَرَادَهَا * رجال فبذت نبلهم وكليب
فالعاملان (تَعَفَّقَ) ، و (أَرَادَ) قد تنازعا العمل في كلمة (رجال) ،
وكلاهما فعل يطلب هذه الكلمة لتكون فاعلا .

وقد يكون العاملان اسميين كما في الشطر الثاني من المثال الرابع أيضا ، فالعاملان (مطول ومُعَنَى) قد تنازعا العمل في

= النحويين القدماء قد بالفوا في هذه الصور مما جعل هذا الباب يبدو في صورة مضطربة معقدة ومن ثم كان مجالا لنقد بعض اللغويين المحدثين وحسبى في ذلك قول الأستاذ عباس حسن (يُقَدُّ بابُ التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطرابا وتعقيدا وخضوعا لفلسفة عقلية خيالية ليست قوية السند بالكلام الماثور الفصيح) النحر الوافى ١٦٢/٢ .

() تَعَفَّقَ : استتر . الْأَرْضَى : نوع من الشجر له ثمر كالعناب تأكله الإبل مفردة أرطاة لها اللام للتعليل والضمير للبقرة الوحشية . بَذَّتْ : تفوقت ، وغلبت . نبلهم : مفعول به . كَلِيبُ : جميع كلب مثل عبيد جمع عبد : معطوف على " رجال " والبيت من قصيدة مشهورة لحلقمة بن عبيدة يمدح بها الحارث بن جبلة الغساني مطلعها :

طحا بك قلب في الحسان طروب * بُعِيدَ الشَّبابِ عَصْرُ حَانَ مَشِيبِ

وفيهما يقول :

فإن تسألونى بالنساء فإننى * بصير بأدواء النساء طبيب

إذا شاب رأس المرء أو قلَّ ماله * فليس له من دهن نصيب

كلمة (غريبها) على رأى بعض النحويين ، وكلاهما اسم يطلب هذه الكلمة لتكون نائب فاعل كما سبق ، وكما فى قول

الشاعر:

عَهِدْتُ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ * فلم أتخذ إلا فناءك مؤثلا
فالعاملان (مغيثا) ، و (مغنيا) قد تنازعا العمل فى كلمة (من أجرتة) ، وكلاهما اسم يطلب هذه الكلمة لتكون مفعولا به .

وقد يكون أحد العاملين اسما والآخر فعلا كما فى المثال الأول ، فالعاملان (هاؤم) ، و (اقرءوا) قد تنازعا العمل فى كلمة (كتابيه) والأول اسم ، والثانى فعل ، وكلاهما يطلب العمل فى هذه الكلمة لتكون مفعولا به كما سبق .

وقد يتحد نوع العمل بالنسبة للعاملين كما سبق ، وقد يختلف فيطلب أحد العاملين الاسم المتأخر ليكون فاعلا مثلا ، ويطلبه الآخر ليكون مفعولا به كما فى المثال الثالث ، فالعاملان (يُعْشَى) ، و (لحوا) قد تنازعا العمل فى كلمة (شعاعه) والأول يطلبها لتكون فاعلا ، والثانى يطلبها لتكون مفعولا به ، والشاعرة أعملت العامل الأول ، فرفعت هذه الكلمة كما سبق ، وكما فى قول الشاعر :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنْنِي * لغير جميل من خيلى مهمل
فالعاملان (جفا) ، و (لم أجف) قد تنازعا العمل فى كلمة (الأخلاء) ، والأول يطلبها لتكون فاعلا ، والثانى يطلبها لتكون مفعولا به وقد أعمل الشاعر العامل الثانى فنصبها وأعمل الأول فى ضميرها وصح عود الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة لأنه فاعل كما سبق ، ومن أمثلة اختلاف العاملين فى العمل قول الشاعر :

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ صَاحِبٌ

جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلَّوِيَّ

فالعاملان (تُرْضِي) ، و (يَرْضِي) قد تنازعا العمل في كلمة (صاحب) والأول يطلبها لتكون مفعولا به ، والثاني يطلبها لتكون فاعلا ، وقد أعمل الشاعر العامل الثاني ، فرفعها وأعمل الأول في الضمير ، وكان ينبغي أن يحذف هذا الضمير لأنه يعود على متأخر في اللفظ والرتبة وهو فضله كما سبق ، ومن ثم قرر جمهور العلماء أن الضمير قد ذكر لضرورة الشعر . وقد يشتمل أسلوب التنازع على أكثر من عاملين ، كما قد يكون المتنازع فيه أكثر من كلمة كما تقدم في الأمثلة .

الخلاصة :

يتحقق أسلوب التنازع حين يكون في الكلام عاملان غالبا سواء أكانا فعلين ، أم اسمين ، أم فعلا واسما ، ويكون بعدهما اسم غالبا يطلبه كل من العاملين ليكون معمولا له ، ومن ثم يتنازعان العمل فيه ، وهذا سبب تسمية هذا الأسلوب بأسلوب التنازع .

وقد يكون في الكلام أكثر من عاملين ، كما قد يكون فيه أكثر من معمول واحد .

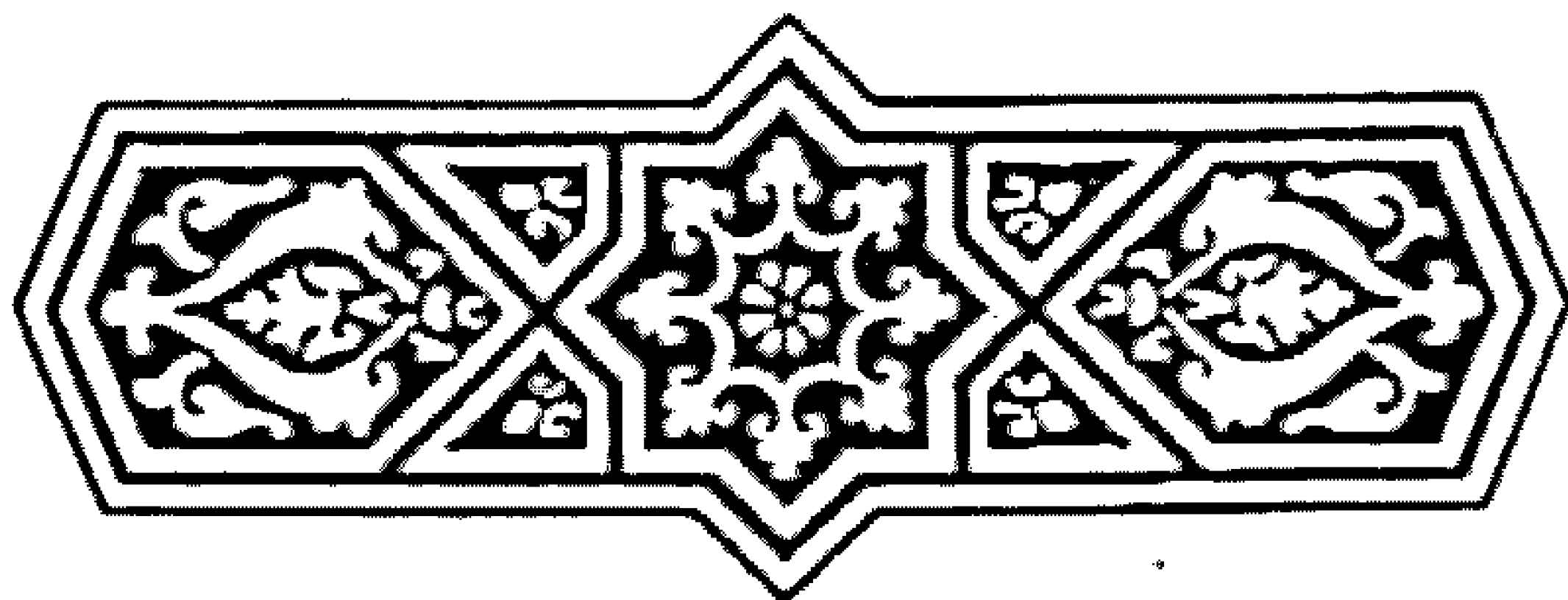
واتفق النحويون على جواز إعمال أحد العاملين في الاسم المتأخر ، واختلفوا في الأحق بالعمل منهما فذهب الكوفيون إلى أن الأول هو الأحق لسبقه ، وذهب البصريون إلى أن الأخير هو الأحق لقربه من المعمول .

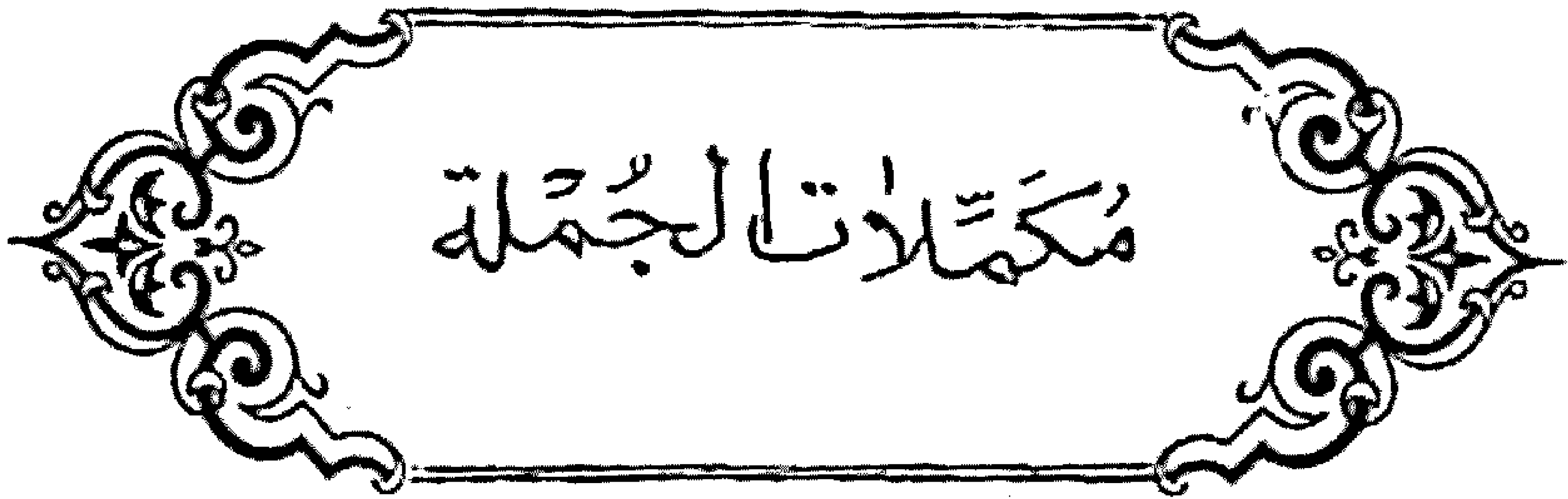
وقررنا أننا إذا أعملنا أحد العاملين في الاسم الظاهر فإننا نعمل الثاني في ضميره المطابق له في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لأن هذا الاسم الظاهر يعد مرجعا للضمير ، ويجب مطابقة الضمير لمرجعه في هذه الأشياء .

وعند إعمال العامل الثاني في الاسم الظاهر المتأخر وهو مرفوع مع إعمال الأول في ضميره لا يقال إن فيه عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة فلا يجوز لأن الضمير في هذه الحالة جزء أساسي لا يجوز حذفه ومن ثم جاء استثناءه من هذه القاعدة .

وعند إعمال الثاني في هذا الاسم وهو فضلة منصوب مع إعمال الأول في ضميره فإننا نحذف هذا الضمير لما يترتب على ذكره من عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة وهذا لا يجوز في الضمير الفضلة . وقد جاء ذكره في بعض نصوص الشعر للضرورة .

وقد يتحد نوع العمل بالنسبة للعاملين فيطلب كل منهما الاسم المتأخر ليكون فاعلا مثلا ، أو مفعولا ، وقد يختلف كما سبق .





المضاعيل الخمسة (- المفعول به

الأمثلة: قال تعالى:

١ - (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ . إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) .

٢ - (وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ فَاسْتَأْذَنَّا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُمْ فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا) .

٣ - (وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّا كُنَّا نَدْرِكُهُ لَكُنَّا مِّنْكُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا . كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ) .

٤ - (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ . كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ) .

٥ - (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا) .

٦ - (فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى . وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى . فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى) .

الشَّرْحُ ،

تتكون الجملة الفعلية كما علمنا من جُزْأَيْنِ أساسيين هما الفعل والفاعل أو نائب الفاعل ، وقد تشتمل أحيانا على كلمات أخرى تكمل المعنى وتسمى مكملات الجملة ، ومن هذه المكملات المفاعيل الخمسة وهى المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه وهو المسمى ظرفا ، والمفعول لأجله ، والمفعول معه .

وقد اشتملت الأمثلة السابقة على النوع الأول من هذه المفاعيل وهو المفعول به ، وبيان ما يتصل به من المسائل والأحكام .

ففى المثال الأول نجد الفعل (يَغْضُّ) قد وقع على كلمة (أَصْوَاتَهُمْ) فجاءت منصوبة على أنها مفعول به ، وكذلك الفعل (اُمْتَحَنَ) قد وقع أيضا على كلمة (قُلُوبَهُمْ) فجاءت منصوبة مثل الكلمة السابقة ، ومن اليسير أن نلاحظ أن الفعل فى كل جملة من الجملتين السابقتين قد نصب الكلمة التى بعده فى حالة الإيجاب ، وقد يحدث ذلك فى غير حالة الإيجاب كما فى جملة (لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ) ، وَمِنْ ثَمَّ نجد علماء النحو عرّفوا المفعول به بأنه الاسم المنصوب الذى وقع عليه فعل الفاعل إيجابا أو سلبا .

وإذا نظرنا إلى الأفعال التى اشتمل عليها هذا المثال الأول نجد بعضها قد تعدى الفاعل ونصب المفعول به كما فى الجمل السابقة ، ويسمى الفعل فى هذه الحالة بالفعل المتعدى ، كما أننا نجد بعض هذه الأفعال قد لزم الفاعل ولم يتعده إلى المفعول به ويسمى فى هذه الحالة بالفعل اللازم مثل (تَجَهَّرَ) ، و (تَحَيَّطَ) ، و (تَشَعَّرَ) ، وفى المثال الثانى نجد الأفعال التى

اشتمل عليها كلها متعدية إلا أن بعضها تعدى لمفعول واحد ،
وبعضها الآخر تعدى لمفعولين ، فالأفعال (اسأل) ، و (جاء) ،
و (قال) تعدت لمفعول واحد ، ولهذا نجد كلمة (بنى إسرائيل)
جاءت منصوبة على أنها مفعول به للفعل (اسأل) ، كما نجد
الضمير (هم) المتصل بالفعل (جاء) فى محل نصب على أنه
مفعول به لهذا الفعل ، أما الفعل (قال) فمفعوله يكون جملة ،
وتسمى مقول القول ، ولهذا نجد جملة (إني لأظنك ...) فى
محل نصب مفعول به للفعل قال وهى مقول القول .

أما ما ينصب مفعولين من أفعال المثال الثانى فيتمثل فى
الفعلين (آتَى) ، و (أَظَنَّ) ، ولهذا جاء بعد الفعل الأول كلمة
(موسى) منصوبة على أنها المفعول الأول ، وكلمة (تسع آيات)
منصوبة على أنها المفعول الثانى ، كما جاءت الكاف بعد الفعل
الثانى وهى ضمير فى محل نصب على أنها المفعول الأول ،
وكلمة (مسحورا) منصوبة على أنها المفعول الثانى .

وفى المثال الثالث نجد الفعل (يُرى) قد تعدى إلى ثلاثة
مفاعيل ، فالضمير (هم) المتصل بهذا الفعل فى محل نصب على
أنه المفعول الأول ، وكلمة (أَعْمَالَهُمْ) منصوبة على أنها المفعول
الثانى ، وكلمة (حشرات) منصوبة على أنها المفعول الثالث ،
وهكذا نجد الفعل المتعدى قد يتعدى لمفعول واحد ، وقد يتعدى
لمفعولين ، وقد يتعدى لثلاثة ، والمتعدى لمفعولين قد يكون
أصلهما المبتدأ والخبر ، وقد لا يكون أصلهما كذلك .

وفى المثال الرابع نستطيع أن نلاحظ ظاهرة أخرى غير
ظاهرة التعدى واللزوم هى ظاهرة الترتيب فى الجملة الفعلية ،
وذلك لأن الأصل أن يذكر المفعول به بعد الفعل والفاعل على نحو

ما سبق في الأمثلة ، ولكتنا إذا نظرنا إلى جملة (جاء آل فرعون النذر) في هذا المثال الرابع نجد المفعول به قد تقدم على الفاعل ، وقد يتقدم على الفعل والفاعل معا نحو قوله تعالى (قريبا كنيتهم وقريبا يقتلون) على نحو ما ^{هو} مفصل في ظاهرة الترتيب في الجملة الفعلية .

أما المثالان الخامس والسادس فتستطيع أن تلاحظ فيهما ظاهرة ثالثة هي ظاهرة الحذف التي تتمثل في حذف الفعل تارة ، وفي حذف المفعول به تارة أخرى ، فكلية (خيرا) في المثال الخامس تعرب مفعولا به للفعل محذوف ، فالعليه الكلام السابق ، والتقدير (أتزل خيرا) ، وفي المثال السادس نجد الفعل (أعطى) من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وقد حذف مفعولاه ، كما نجد الفعل (اتقى) وهو ينصب مفعولا واحدا ، وقد حذف مفعوله أيضا ، ويجوز أن يكون تقدير هذه اللقائيل اللطيفة هو (فأنما من أعطى كل في حق حقه واتقى ربه) ولكن الحذف على هذا النحو الذي وردت عليه الآية يعد من أجمل سمات القصاحة التي هي أول مظهر من مظاهر الإعجاز في القرآن الكريم .

وهكذا نجد بحث المفعول به يتصل اتصالا وثيقا بثلاث ظواهر لغوية هي ظاهرة التعدي واللزوم ، وظاهرة الترتيب ، وظاهرة الحذف .

ويمكننا أن نتناول هذه الظواهر الثلاث بمزيد من البحث على النحو الآتي :

أولاً : ظاهرة التعدي واللزم

علمنا من شرح الأمثلة السابقة أن الفعل المتعدي هو الذي يتجاوز الفاعل ليؤثر النصب في المفعول به مثل الفعل (يَغْضُرُ) في قوله تعالى (إِنْ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ) ومثل (امتحن) في قوله تعالى (أولئك الذين امتحن الله قلوبهم للتقوى)^(١).

والفعل المتعدي قد ينصب مفعولاً واحداً كما في المثالين السابقين وقد ينصب مفعولين ، وهذا النوع قد ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر مثل ظن وأخواتها وقد تقدم الحديث عنها ، وقد ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر مثل سأل ، ومنع ، ومنع ، وحرم ، وجزى ، وأعطى ، وكسا ، وألبس نحو (سألت الله المغفرة) فلفظ الجلالة مفعول أول ، والمغفرة مفعول ثان .

(١) يذكر كثير من النحويين أن للفعل المتعدي علامتين . الأولى : أن يصح أن يتصل به 'ها' ضمير غير المصدر نحو 'الدرس نهمة' فالفعل 'فهم' متعد بدليل أنه صح أن يتصل به الهاء وهي ضمير يعود على الدرس بخلاف 'هاء' ضمير المصدر فإنه يصح أن تتصل بالفعل اللازم نحو 'الجلوس جلسته' . العلامة الثانية : أنه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول تام أى من غير حاجة إلى جار ومجرور لتأدية المعنى فالفعل (نصر) متعد بدليل أنه يصح أن نقول 'الجيش منصور' بخلاف 'جالس' فإنه لازم لأنه لا يصح أن نقول 'الكرسى مجلوس' ويجب أن نقول 'الكرسى مجلوس عليه' ، وقد اكتفى ابن مالك بالحديث عن العلامة الأولى فقال :

علامة الفعل المعدى أن تصل * 'ها' غير مصدره نحو عمل

فانصب به مفعوله إن لم ينسب * عن فاعل نحو تدبرت الكتب

وقد ينصب الفعل المتعدى ثلاثة مفاعيل كالأفعال (أَعْلَمَ) ،
و (أَرَى) ، و (أَخْبِر) ، و (خَبَّر) ، و (أَنْبَأ) ، وقد تقدم الحديث
عنها .

ولعل من المناسب هنا أن نعرض لزيادة حرف الجر مع
المفعول به فقد ذكر بعض النحويين أن الباء تزداد كثيرا في
مفعول (عَرَفَ) ونحوه ومن ثم تقول (عرفت بسفرك) ،
و(عرفت بقدومك) ، كما تقول (علمت بزفاف كريمتك) ،
و(علمت بإقامة حفلها) ، ومن زيادتها في المفعول به أيضا قوله
تعالى (وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) أى وَلَا تُلْقُوا أَيْدِيَكُمْ وكذلك
زيادتها في مفعول (كَفَى) كما في الحديث الشريف (كَفَى
بالمرء كذبا أن يُحَدِّثَ بكل ما سَمِعَ) أى كفى المرء ، وقول حسان
بن ثابت رضى الله عنه :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا * حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَانَا
أى كفانا حبُّ النبى صلى الله عليه وسلم ،

كما علمنا أيضا فى شرح الأمثلة السابقة أن الفعل اللازم
هو الذى يلزم الفاعل ولايتعداه إلى المفعول به مثل الفعل
(تَجَهَّرَ) فى قوله تعالى (وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ) ومثل (تَحْبَطَ)
فى قوله تعالى (أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ) ، ومثل (تَشْعُرُ) فى قوله
تعالى (وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ) .

وقد ذكر النحويون عدة علامات للفعل اللازم أهمها ما يأتى:
(١) أن يكون الفعل من الأفعال الدالة على السجايا وهى الأخلاق
والطبائع والصفات المعنوية التى تلازم صاحبها غالبا نحو
شُرْفَ ، وَجِبْنَ ، وَظُرْفَ ، وَعَظْمَ ، ومن اليسير أن نلاحظ أن
الأفعال التى تؤدى هذا المعنى غالبا على وزن (فَعُلَ) بفتح

الفاء وضم العين ، ويمكننا أن نقول أيضا إن الأفعال التى تجيء على هذا الوزن تكون أفعالا لازمة .

(٢) أن يدل الفعل على أمر من الأمور العارضة ، وهى الأمور الطارئة التى ليس لها ثبات ولا دوام وسرعان ماتزول بزوال أسبابها نحو مَرَضَ ، وَحَزَنَ ، وَفَرِحَ ، وَسَعِدَ وَفَزِعَ وَجَزِعَ .

(٣) أن يدل الفعل على نظافة ، أو ذنيس مثل طَهَرَ ، وَوَضُوْ ، وَتَخَفَّ ، وَذَنَيْسَ ، وَنَجَسَ .

(٤) أن يدل الفعل على لون ، أو حيلة ، أو عيب مثل احمر ، واخضر ، وعَرَجَ ، وعور ، وعمى .

(٥) أن يكون الفعل على وزن انفعل مثل انطلق ، وانفجر ، واندلع ، وانكسر ، وانشق^(١) .

على أن هناك وسائل يمكن أن نحول بها الفعل الثلاثى اللازم إلى متعد ، كما أن هناك وسائل أخرى يمكن أن نحول بها الفعل

(١) تذكر بعض المراجع علامات أخرى منها أن يكون الفعل على وزن افعلل نحو اقشعر وأشماز ، واطمان ، ومنها أن يكون على وزن افعللل نحو احرنجم ، وافرئقع ، واقعنسس ، ومنها أن يدل الفعل على مطاوعته لفعل آخر متعد لمفعول واحد ، ومعنى المطاوعة أن يكون لدينا فعلا ن يدل أولهما على أثر ، ويدل فاعل الفعل الثانى على قبول هذا الاثر بشرط أن يشتق الفعلان من أصل واحد نحو فطَّرته فأنظر وإلى هذه العلامات يشير ابن مالك بقوله :

ولازم غير المَعْدَى وَحُتِّم * لزوم أفعال السجايا كَنِّهِم
كذا افعلل والمضاهى اقعنسسا * وما اقتضى نظافة أو دنسا
أو عَرَضًا أو طَأْفَعَ المَعْدَى * لِإِسْوَاحِهِ كَمَدَّهُ فامتدا

المتعدى إلى فعل لازم ، وذلك على النحو الآتى :-

١- تحويل الفعل اللازم إلى متعد :

يتحقق ذلك التحويل بوسيلة من الوسائل الآتية :

(أ) دخول همزة التعدية على الفعل فالفعل (ذهب) لازم ، فإذا دخلت عليه الهمزة صار متعديا نحو قوله تعالى (وقالوا الحمد لله الذى أذهب عنا الحزن) .

(ب) تضعيف عين الفعل ، فالفعل (فَرِحَ) لازم ، فإذا ضَعَّفْنَا عينه صار متعديا نحو (فَرَّحْتُ الطلاب بنجاحهم) .

(ج) زيادة ألف المفاعلة على الفعل ، فالفعل (جَلَسَ) لازم وبزيادة ألف المفاعلة يصير متعديا نحو (جالَسَتُ العلماء) .

(د) تضمين الفعل اللازم معنى فعل متعد ، ومعنى التضمين أن نفهم فى الفعل معنى فعل آخر فيأخذ حكمه فى التعدى واللزوم ، فالفعل (عَزَمَ) لازم لأنك تقول (عزمتم على السفر) فيتعدى بحرف الجر (على) ، وعند تضمينه معنى الفعل (نَوَى) يصير متعديا مثله كما فى قوله تعالى (ولا تَعَزِّمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ)^(١) .

(١) اختلف الباحثون فى التضمين أهو قياسى ، أو سماعى ؟ والذى

ارتضاه المجمع اللغوى فى مصر أن التضمين قياسى بشروط ثلاثة :

أولها : تحقق المناسبة بين الفعلين .

ثانيها : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس .

ثالثها : ملائمة التضمين للذوق العربى (راجع ص ١٨٠ فى الجزء الأول من

مجلة المجمع اللغوى) .

(هـ) التعدية بحرف الجر وذلك حيث يدخل حرف الجر بعد الفعل اللازم على الاسم المذكور بعده الذى يعد بمنزلة المفعول به فى المعنى ، فيكون حرف الجر وسيلة لتوصيل معنى الفعل اللازم إلى ذلك الاسم نحو (ذهبت بالمريض إلى الطبيب) ، ولا يصح فى اصطلاح النحويين أن نُسَمَّى هذا الاسم مفعولا به لأنه ليس مفعولا حقيقيا ، فالمفعول الحقيقى هو الذى يقع عليه معنى الفعل من غير الاستعانة بحرف الجر ، كما لا يصح فى تابع هذا الاسم النصب على الراجع ، وقد يحذف حرف الجر فينصب الاسم ويسمى حينئذ منصوبا بنزع الخافض نحو قول جرير :

تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا * كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

فالأصل (تمرّون بالديار) فحذف حرف الجر ، ونصب الاسم بنزع الخافض^(١) ، ونحو قول ساعدة الهذلى يصف رُمَحًا بالليونة فيقول :

(٢)

لَدُنَّ بِهَـزِّ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنَهُ * فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ

فالأصل (كما غسل فى الطريق الثعلب) فحذف حرف الجر ونصب الاسم بنزع الخافض ، ونحو قول المتلمس وهو جرير بن

(١) قد يحذف حرف الجر ويبقى الاسم المذكور بعده مجرورا كقول الفرزدق

فى هجاء جرير :

إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلُهُ * أَشَارَتْ كَلِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ

فالأصل (أشارت إلى كليب) ثم حذف حرف الجر وبقي الاسم مجرورا ،

فصرح كثير من النحويين بأن ذلك شاذ (راجع شرح الأشمونسى ٢٤٤/١ ، وأوضح المسالك ١٥/٢) .

(٢) لَدُنَّ - لَيْنٌ . يغسل : يضطرب ويتحرك . متنه : صدره .

عبد المسيح ، وكان قد ترك العراق ، وزهد فى المقام بها ،
 وأقسم ألا يأكل من خيراتها على كثرتها ، ومن ثم يقول :
 آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبَّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السَّوْسُ
 فالأصل (آليت على حَبِّ العراق) فحذف حرف الجر ونصب
 الاسم بنزع الخافض .

وقد صرح النحويون أن حذف حرف الجر ونصب الاسم بعده على
 النحو السابق مقصور على السماع ، ولا يطرد وينقاس إلا فى
 موضعين :

الأول : قبل (أَنْ) . بفتح الهمزة وتشديد النون نحو (أشهد
 أنك بارع) أى بأنك ومنه قوله تعالى (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا
 هُوَ) أى بأنه .

الثانى : قبل (أَنْ) . بفتح الهمزة وسكون النون نحو (عجبت
 أن تخلّفت) أى من أن تخلّفت ومنه قوله تعالى (أو عجبتم أن
 جاءكم ذكر من ربكم)^(١) .

وصرح بعض النحويين بأن هذا الحذف يطرد فى الموضوعين
 بشرط أمن اللبس .

فإذا خيف اللبس لايجوز الحذف نحو قولك (رغبت أن أكلم
 خصمى) فإننا لاندري هل رغبت فى أن تكلمه ؟ أو عن أن
 تكلمه ؟ ومن ثم لايجوز الحذف^(٢) وجاء فى اللغة أفعال يصح أن

(١) ذكرت بعض المراجع موضعاً ثالثاً هو قبل (كى) المصدرية نحو
 (حضرت كى استفيد) أى (لكى استفيد) ومنه قوله تعالى (كيلا يكون دُولَةً)
 أى لكيلا يكون .

(٢) تناول ابن مالك الحديث عن تعدية الفعل اللازم بحرف الجر إذ يقول :

وَعَدَّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرٍّ * وَإِنْ حَذَفَ فَالْنَصْبُ لِلْمَنْجَرِ

نقلاً ، وفى أن ، وَأَنْ يطرد * مع أَمِنْ لَبَسَ كمجبت أن يُدْرَأَ

تتعدى للمفعول به بنفسها ، كما يصح أن تتعدى إليه بحرف الجر مثل الفعل (شكر) فيصح أن نقول (شكرتك) ، كما يصح أن نقول (شكرت لك) . قال تعالى (فكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا واشكروا نعمة الله) . وقال سبحانه (وفصاله في عامين أن اشكر لى ولوالديك) .

ومثل الفعل (نصح) فإنه يصح أن نقول (نصحتك) ، كما يصح أن نقول (نصحت لك) ، وفى القرآن الكريم (وقال يا قوم لقد بلغتكم رسالة ربي ونصحت لكم) ، ومثل الفعل (قصد) فإنه يصح أن تقول (قصدته) ، كما يصح أن تقول (قصدت إليه) .

كما جاء فى اللغة أيضا أفعال يصح أن تتعدى للمفعولين بنفسها ، ويصح أن تتعدى للمفعول الأول بنفسها ، وللثانى بحرف الجر مثل الفعل (أمر) فإنه يصح أن نقول (أمرتك بالخير) ، كما يصح أن تقول (أمرتك بالخير) قال تعالى (أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم) ، وقال عمرو بن معد يكرب الزبيدى :

أمرتك الخير فافعل ما أُمِرْتُ به * فقد تركتك ذا مال وذا نُسُوبِ
ومثل الفعل (اختار) فإنه يصح أن نقول (اختار القائد كتيبته تسعين جنديا) ، كما يصح أن نقول (اختار القائد كتيبته من تسعين جنديا) . قال تعالى (واختار موسى قومه سبعين رجلا) وقال كثير عزة :

وقالوا نأت فَاخْتَرُ من الصبر والبكى

فقلت البكى أشقى إذن لغليلى

أى (اختر واحدا من الصبر والبكى) ، ومثل الفعل (استغفر)

فإنه يصح أن تقول (أستغفر الله ذنبى) ، كما يصح أن تقول
 (أستغفر الله من ذنبى^(١)) . وقال الشاعر :
 أستغفر الله ذنبا لست مُحْصِيَهُ * رَبِّ العباد إليه الوجه والعمل
 وقال آخر :
 أستغفر الله من عمدى ومن خطئى

ذنبى وكل امرئ لا شك مؤْتَزِر

٢- تحويل الفعل المتعدى إلى لازم :

يتحقق تحويل الفعل المتعدى إلى لازم بواسطة التضمين ،
 وقد علمنا أن التضمين هو أن نفهم فى الفعل معنى فعل آخر
 فيأخذ حكمه فى التعدى واللزم ، ومعنى ذلك أن الفعل
 المتعدى إذا فهم منه معنى فعل لازم فإنه يصير لازما مثله .
 مثال ذلك الفعل (سمع) فهو متعد للمفعول به بنفسه نحو
 (سمعت الأذان) لكننا حين نقول (سمع الله لمن حمده) فإن
 الفعل (سمع) صار فى معنى (استجاب) ومن ثم صار لازما
 مثله وعدى باللام ، وكذلك الفعل (خالف) فهو متعد بنفسه
 للمفعول به نحو (ساءعاقب الذين يخالفون أمرى) لكننا حين
 نقرأ الآية القرآنية (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) فإن
 الفعل (يخالفون) صار فى معنى (يخرجون) ومن ثم صار
 لازما مثله ، وعدى بحرف الجر (من) ، ومن ذلك أيضا قوله
 تعالى (وأصلح لى فى ذُرِّيَّتى) فقد ضُمِّنَ الفعل (أصلح) معنى
 الفعل (الطَّف) أى الطف بى فيهم ، وكذلك قوله تعالى (ولا تَعُدُّ
 عيناك عنهم) فقد ضُمِّنَ الفعل (تَعُدُّ) معنى الفعل (تَصْرِف)
 أى لاتصرف عيناك عنهم .

(١) ذكر ابن هشام من هذه الأفعال : أَمَر ، واستغفر ، واختار ،
 وكُنَى ، (راجع باب عمل الفعل فى كتاب شذور الذهب ص ٣٦٩) .

ومن الوسائل التى يتحقق بها أيضا تحويل الفعل المتعدي إلى لازم تحويل الفعل الثلاثى المتعدي إلى صيغة (فَعُلَ) للدلالة على المبالغة فى معناه ، وذلك لأن الأفعال التى وردت فى اللغة على هذه الصيغة تكون لازمة غالبا ، وتدل على الثبات مثل شَرَفَ ، وَعَظَّمَ ، وَحَسَّنَ ومن ثَمَّ فإننا عند تحويل الفعل الثلاثى المتعدي إلى هذه الصيغة فإنه ^{بمعبر} لازم ويدل على الثبات ، والمبالغة فى معناه ، فالفعل (فَيَّهَمَ) متعد للمفعول به بنفسه نحو قولك (فَيَّهَمُ الطالبُ الدرسَ) لكننا إذا أردنا أن نبالغ فى وصف شخص بالفهم فإننا نقول (فَيَّهَمُ الرجل) أى صار ذا فهم عظيم ، وكذلك الشأن مع الفعل (نَظَرَ) فإننا نستطيع أن نحوله إلى صيغة (فَعُلَ) لهذا الغرض فنقول (نَظَرَ الطفل) أى صار ذا نظر قوى .

ومن هذه الوسائل أيضا ضعف الفعل عن العمل بسبب تأخيره عن معموله وفى هذه الحالة يذكر حرف الجر لتقويته ، هكذا قرر النحويون ويمثلون لذلك بقوله تعالى (إن كنتم للرؤيا تعبرون) فالعل (تعبر) متعد بنفسه لكن عند تأخيره عن معموله ضعف عن العمل فجاء حرف الجر وهو اللام لتقويته ، ومن ثم يسمى النحويون هذه اللام بلام التقوية ، ومثل ذلك أيضا قوله تعالى (والذين هم لربهم يرهبون) ، وقد تذكر هذه اللام أيضا لضعف العامل عن العمل لكونه فرعاً فى العمل عن الفعل كالمشتقات نحو قوله تعالى (مصدقا لما بين

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢٧٣/٢ .

(يديه) ، وقوله سبحانه (فعال لما يريد) ^(١) .

ثانيا : ظاهرة الترتيب

علمنا أن الأصل في ترتيب أجزاء الجملة الفعلية أن يوضع الفاعل بعد الفعل ، ويذكر بعده المفعول به نحو قوله تعالى (وَوَرِّثَ سَلِيمَانُ دَاوُدَ) ، وقد يتقدم المفعول به على الفاعل فيكون فاصلا بين الفعل وقاعله نحو قوله تعالى (ولقد جاء آل فرعون النذر) ، كما قد يتقدم على الفعل وقاعله نحو قوله تعالى (فريقا كذبتهم وفريقا تقتلون) وكل وضع من هذه الأوضاع قد يكون جائزا ، وقد يكون واجبا كما سبق ^(٢) .

وهذا إذا كان الفعل متعديا لمفعول واحد ، أما إذا كان متعديا لمفعولين فقد يكون المفعولان أصلهما المبتدأ والخبر كما في باب ظن ، وقد لا يكونان كذلك كما في باب أعطى .

فإذا كان أصلهما المبتدأ والخبر فالأصل أن يتقدم المفعول الأول الذي كان أصله المبتدأ على الثاني نحو (ظننت الدراسة أحسن لك) وتجوز مخالفة الأصل فنقول (ظننت أحسن لك

(١) ذكرت بعض المراجع أن من هذه الوسائل ضرورة الشعر ، ومثلوا لذلك

بقول الشاعر

تبلت فؤادك في المنام خريدة * تسقى الضجيع ببارد بسام

فالفعل "تسقى" ينصب مفعولين بنفسه ولكنه تعدى إلى الثاني هنا بالباء لضرورة الشعر ، وأرى أن الباء لم تذكر في هذا الأسلوب للضرورة الشعرية، وذلك لورود هذا الأسلوب في القرآن الكريم قال تعالى (وَزَرَعَ ونخيل صنوانٌ و غير صنوانٍ يُسقى بماء واحد) ،

(٢) الحكم السابع من أحكام الفاعل من <

(الدراسة) ، وقد يجب الأصل كما فى المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدأ نحو (حسبت فاطمة زينب) فالتقديم هنا واجب لأنه القرينة التى يمكن بها التمييز بين المشبه والمشبه به ، ولو جاز تأخير المفعول الأول هنا لأدى ذلك إلى وقوع اللبس .

وقد تجب مخالفة الأصل كما فى المواضع التى يجب فيها تقديم الخبر نحو (ظننت فى السيارة صاحبها) فلو قدم المفعول الأول فى هذا المثال لعاد الضمير المتصل به على متأخر فى اللفظ والرتبة ، وهذا لايجوز .

وإذا كان المفعولان ليس أصلهما المبتدأ والخبر فالأصل تقديم المفعول الذى هو فاعل فى المعنى نحو (أعطيت الفقير صدقة) فالفقير يعده النحويون فاعلا فى المعنى لأنه الآخذ ، والكثير الغالب تقديمه ، ويجوز مخالفة الأصل فنقول (أعطيت صدقة الفقير) .

وتجب مراعاة الأصل فى عدة مواضع منها خوف اللبس نحو أعطيت (عليا خالدا) ، فيجب تقديم الآخذ لأنه إذا جاء تأخيرهُ وقع اللبس فلا نعلم الآخذ لأن كلا من المفعولين صالح لذلك ، ومنها أن يكون المفعول الثانى محصورا نحو (لا أعطى الفقير إلا الطعام) ، ومنها أن يكون المفعول الأول ضميرا والثانى اسما ظاهرا نحو (أعطيتك الكتاب) .

وتجب مخالفة الأصل فى عدة مواضع أيضا . منها أن يكون المفعول الأول محصورا نحو (ما أعطيت الصدقة إلا الفقراء) ، ومنها أن يكون المفعول الأول متصلا بضمير يعود على المفعول الثانى نحو (منحت الصدقة مستحقها) ، ومنها أن يكون المفعول الثانى ضميراً مستتراً لا والأول اسما ظاهرا نحو (الكتابُ

أعطيته الأستاذ^(١) .

ثالثا : ظاهرة الحذف

فى مبحث المفعول به تتمثل ظاهرة الحذف فى صورتين الأولى تتحقق فى حذف المفعول به والثانية تتحقق فى حذف عامل المفعول به ، وهاهنا توضيح كل صورة منهما .

الصورة الأولى : حذف المفعول به :

يجوز حذف المفعول به لأنه مكمل من مكملات الجملة وليس جزءا أساسيا فيها ، وقد ذكر النحويون عدة أسباب لحذفه^(٢) ، فقررنا أنه قد يحذف لسبب لفظى مثل تناسب الفواصل نحو قوله تعالى (إلا تذكرة لمن يخشى) فقد حذف مفعول (يخشى) لتكون هذه الفاصلة متناسبة مع الفاصلة السابقة وهى (تَشْقَى) فى قوله تعالى (ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى) ، ومثل الإيجاز نحو قوله تعالى (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) ، وقد يحذف لسبب معنوى مثل إفادة التعميم نحو قوله تعالى (إذ قال إبراهيم ربى الذى يحيى ويميت) ، ومثل عدم تعلق الغرض به نحو قوله تعالى (ومن يظلم منكم نذقه عذابا كبيرا) ، ومثل احتقاره كما فى قوله تعالى (كتب الله لأغلبن) أى

(١) اكتفى ابن مالك فى ألفيته بالإشارة إلى ظاهرة الترتيب فى المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر فقال :

والأصل سَبَقَ فاعِلٍ معْنَى كَمَنْ * مِنْ (أَلْبَسَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الِیْمَنُ)

ويلزم الأصل لموجب عَرَى * وتركُ ذاك الأصل حتما قد يرى

(٢) الفواصل جمع فاصلة وهى الكلمة التى تنتهى بها الجملة ، وسميت فاصلة لأنها تفصل بين الجملة التى هى فيها والجملة التى تليها .

الكافرين ، ومثل استهجان التصريح به كما فى قول عائشة رضى الله عنها (ما رأى منى ولا رأيت منه) أى العورة .

وكثيرا ما يحذف المفعول به إذا وجد فى الكلام ما يدل عليه ، ويكثر ذلك بعد (لو) التى يذكر فى جوابها ما يدل عليه نحو قوله تعالى (لو شاء ربك لآمن من فى الأرض) أى ولو شاء إيمان من فى الأرض ، وقوله تعالى (لو يشاء الله لهدى الناس) أى لو يشاء هدى الناس ، وقوله تعالى (ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة) أى لو شاء جعلكم ، وقوله تعالى (أنطعم من لو يشاء الله أطعمه) أى لو يشاء الله إطعمه .

ويمتنع حذف المفعول به إذا كان جوابا عن سؤال سابق نحو (من قابلت ؟) فنقول (قابلت الأستاذ) ، وكذلك إذا كان محصورا نحو (ما عاقبت إلا المقصر) ، وكذلك فى التعجب بصيغة (ما أفعل) نحو (ما أحسن الصبر) وهذا إذا كان الفعل ينصب مفعولا واحدا ، أما إذا كان ينصب مفعولين فقد علمنا أن المفعولين قد يكون أصلهما المبتدأ والخبر ، وقد لا يكون ، فإن كان أصلهما المبتدأ والخبر فقد تقدم الحديث عن حذفهما ، أو حذف أحدهما فى باب ظن ، وإذا لم يكن أصلهما كذلك فقد يحذفان نحو قوله تعالى (فأما من أعطى) وقد يحذف المفعول الثانى نحو قوله تعالى (ولسوف يعطيك ربك فترضى) ، وقد يحذف المفعول الأول نحو قوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون)^(١) .

(١) تحدث ابن مالك عن حذف المفعول به ، وأشار إلى بعض المواضع التى

يمتنع فيها حذفه وذلك حيث يقول :

وحذف فضلة أجز إن لم يضر * كحذف ماسيق جوابا أو حُصِر

الصورة الثانية: حذف عامل المفعول به :

قد يحذف عامل المفعول به ، وهذا الحذف نوعان . جائز ،
(١) وواجب . فيكون جائزا إذا كانت هناك قرينة تدل على المحذوف
كما إذا جاء المفعول به جوابا عن سؤال سابق نحو (عصيرَ
البرتقال) فى جواب من سأل (ماذا تشرب ؟) ، وكما إذا قطع
محدثك حديثه لسبب طارئ ثم يزول السبب وتطلب منه أن
يكمل حديثه فتقول له (حديثك) أى (أكمل) ، وكما إذا نسى
زائر عندك كتابه ، وشرع فى الانصراف فتقول له (كتابك)
أى (خذ) ، وكما نقول لصديق يتأهب للسفر (الأسكندرية ؟)
أى (أتريد ؟) .

ويكون واجبا وَعِدَةً مواضع نستطيع توضيحها على النحو

الآتى :

الموضع الأول :

الأمثلة العربية التى سمعت بالنصب نحو (أَحْشَفًا وَسُوءَ
كِيلَةٍ ؟) أى (أتعطينى حشفا وسوء كييلة ؟) ، ونحو (الكلابُ
على البقر) (٢) أى أرسل الكلاب على البقر ، وذلك لأن الأمثال
لا تغيّر .

الموضوع الثانى :

ماجرى مجرى الأمثال فى كثرة الاستعمال نحو قوله تعالى

(١) أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله :

وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا * وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا

(٢) الحشف : التمر الرديء ، وَيُضْرَبُ المثل لمن أساء إليك إساءتين فى

وقت واحد .

(٣) معنى المثل كما قال السيوطى (خُلَّ بين الناس جميعا خيرهم وشرهم ،

واغتتم أنت طريق السلامة فاسلكها) الهمع ٢٠/٢

(انتهوا خيرا لكم) أى واعملوا خيرا لكم ، ونحو قولنا فى الترحيب بالضيف (أهلا وسهلا ومرحبا) أى قابلت أهلا ،^(١) وصادفت سهلا ومتسعا .

ومن ذلك أيضا ما جاء فى الحديث من ديار الأحبة كقول نى الرُّمة :

ديار مَيْتَةٍ إِذْ مَيَّ تَسَاعَفْنَا * وَلَا يُرَى مِثْلُهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ
أى اذكر ديارمية ، ويمكننا أن نعد من هذا الموضع أيضا بعض صور الحذف التى جاءت فى القرآن الكريم نحو قوله تعالى (وذا النون إذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه) أى اذكر ذا النون، وكذلك ما أشبه هذا النص نحو قوله تعالى (ونوحا إذ نادى من بقل فاستجبنا له) وقوله تعالى (وأيوب إذ نادى ربه) وقوله تعالى (وعادا وثمود وأصحاب الرس وقرونا بين ذلك كثيرا) .

الموضع الثالث :

أسلوب الاشتغال نحو قوله تعالى (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) وقد تقدم الحديث مفصلا فى ذلك .^(٢)

الموضع الرابع :

أسلوب التحذير ، وهو تنبيه المخاطب لأمر مكروه ليجتنبه نحو (الْغَدْرُ الْغَدْرُ) ، فكلمة (الغدر) الأولى مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره (احذر) والغدر الثانية توكيد لفظى

(١) لبعض النحويين آراء أخرى فى إعراب بعض هذه الكلمات فمنهم من يعرب " سهلا " ظرف مكان على تقدير " نزلت فى مكان سهل " ، ومنهم من يعرب " مرحبا " مفعولا مطلقا على تقدير " أرحب بك ترحيبا " .

للاولى ، ونحو (الكذب والخيانة) ، فكلمة (الكذب) مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره احذر ، والخيانة معطوف على الكذب ، ومن ذلك قولك (عَيْنُكَ والحرام) والتقدير (احفظ عينك وتجنب الحرام) ، وقولك (لسانك والسباب) والتقدير (احفظ لسانك وتجنب السباب) ، وقولك (يدك والاختلاس) والتقدير (احفظ يدك وتجنب الاختلاس) ونحو (إياك والإهمال) فكلمة إياك مفعول به لفعل محذوف وجوبا وكذلك كلمة الإهمال ، والتقدير (إياك أحذر ، واجتنب الإهمال) ، وهكذا يحذف عامل المفعول به وجوبا فى أسلوب التحذير إذا جاء على صورة الأمثلة السابقة بأن كان فيه تكرار ، أو عطف ، أو كان التحذير بلفظ (إياك) ، فإذا لم يكن كذلك كان حذف العامل جائزا نحو (الكذب فإنه اساس كل رزية) ، ومن اليسير أن نلاحظ أننا عند تقدير الفعل ينبغى أن نتخير الفعل المناسب للتركيب نحو احذر ، واحفظ ، وتجنب ، وباعد ، وأحذر ، واجتنب وماشابه ذلك ، ومن اليسير كذلك أن نلاحظ أن العطف فى أسلوب التحذير قد يكون من عطف المفردات ، وقد يكون من عطف الجمل .^(١)

الموضع الخامس :

أسلوب الإغراء ، وهو تنبيه المخاطب لأمر محمود ليلزمه نحو (الوفاء الوفاء) فكلمة (الوفاء) الاولى مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره (الزم) ، والثانية توكيد لفظى للأولى ،

(١) تناول ابن مالك الحديث عن أسلوب التحذير فى قوله :

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ * مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجِبْ

وَدُونَ عَظْفٍ ذَا لَأْيَا انْصَبَ وَمَا * سِوَاهُ سَتَرَ فَعَلَهُ لَنْ يَلْزَمَا

إِلَّا مَعَ الْعَظْفِ أَوْ التَّكْرَارِ * كَالضَّيْفِ الضَّيْفِ يَأْذَا السَّارَى

ونحو (الصدق والإخلاص) فكلمة (الصدق) مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره (الزم) والإخلاص معطوف على الصدق ، ومن ذلك قول مسكين الدرامي :

أخاك أخاك إن من لا أخاله * كساع إلى الهيجا بغير سلاح
وهكذا يجب حذف عامل المفعول به في أسلوب الإغراء إذا جاء على صورة الأمثلة السابقة بأن كان فيه تكرار ، أو عطف فإذا لم يكن فيه أحد الأمرين فالحذف جائز نحو (الصبر فالحياة مليئة بالمتاعب) فيجوز حذف العامل كالمثال السابق ، ويجوز ذكره فتقول (الزم الصبر ^(١)) .

الموضع السادس :

أسلوب الاختصاص ويتمثل هذا الأسلوب في اسم ظاهر معرفة مسبق بضمير ، وقد نصب هذا الاسم الظاهر بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص ومن ثم سمي هذا الأسلوب بأسلوب الاختصاص نحو قولك (نحن المجندين ندافع عن الوطن) فكلمة (المجندين) اسم ظاهر مَعْرَفٌ بـ (أل) وقد سبق بالضمير (نحن) وقد نصب هذا الاسم الظاهر بفعل محذوف تقديره (أخص) ويغلب أن يكون الاسم الظاهر مَعْرَفًا بـ (أل) كما في المثال السابق ، أو أن يكون مَعْرَفًا بالإضافة لما فيه (أل) كما في الحديث الشريف (نحن معاشر الأنبياء لانورث) ، ونحو قول الشاعر :

لنا معشر الانتصار مجدٌ مؤثّل * بإرضائنا خير البرية أحمدا

(١) أشار ابن مالك إلى أسلوب الإغراء بقوله :

وكمحذر بلا إيا اجعلا * مفرى به في كل ما قد فصلا

ويأتى أيضا مضافا إلى العلم كقول الحارث الضبى :
نحن بنى ضبة أصحاب الجمل * والموت أحلى عندنا من العسل
وكقول عمرو بن الأهتم المنقرى :
إنا بنى منقر قوم ذو وحسب * فينا سراة بنى سعد وناديا
وكقول أبى مخزوم النهشلى :
إنا بنى نهشل لاندعى لأب * عنه ولاهو بالأبناء يشرينا
ويقل كونه علما كقول رؤبة : بنا تميما يكشف الضباب
ويغلب أن يكون الضمير ضمير التكلم ، كما فى الأمثلة
السابقة ، ويقل ضمير الخطاب نحو (بك الله نرجو الفضل) .
واستعملت كلمة (أى) فى هذا الأسلوب أيضا نحو قول

الشاعر :
جُدْ يَغْفِرْ فَإِنِّي أَيُّهَا الْعَبْدُ * — دُ إِلَى الْعَفْوِ يَا إِلَهِي فَقِيرُ
وحكمها فى هذا الأسلوب مثل حكمها فى النداء ، فهى مبنية
على الضم فى محل نصب بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص ،
وإذا استعملت لمؤنث لحقتها تاء التانيث نحو (اللهم اغفر لنا
آيتها العصابة) ، وتوصف باسم مَعْرَفٍ بِأَل مرفوع لمراعاة
لفظها .

(١) يرى الأخفش أن (أى) فى مثل هذا التركيب للنداء لأنها إذا استعملت
فى غير الشرط والاستفهام لا تكون إلا للنداء (راجع الهمع ٢٠/٢) ، وقد
تحدث ابن مالك عن أسلوب الاختصاص حيث يقول :

الاختصاص كنداء دون يا * كأيها الفتى باثر أرجونيا
وقد يُرى ذا دون أيّ تلوأل * كمثل نحن العرب أسخى من بذل

الخلاصة:

تتكون الجملة الفعلية من جزأين أساسيين هما الفعل والفاعل ، أو نائب الفاعل ، وقد تشتمل على كلمات أخرى تكمل المعنى تسمى (مكملات الجملة) ، ومن هذه المكملات (المفاعيل الخمسة) ، وهى المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه وهو المسمى ظرفا ، والمفعول لأجله ، والمفعول معه .

فالمفعول به هو الاسم المنصوب الذى وقع عليه الفاعل إيجابا ، أو نفيا ، وقد اصطلح النحويون على تسمية الفعل الذى ينصب المفعول به بالفعل المتعدى ، أما الفعل الذى لا ينصبه فيسمى بالفعل اللازم ، والأفعال المتعدية منها ما ينصب مفعولا واحدا ، ومنها ما ينصب مفعولين ، ومنها ما ينصب ثلاثة ، والأفعال التى تنصب مفعولين ، قد يكون أصلهما المبتدأ والخبر ، وقد لا يكون أصلهما كذلك .

وللفعل اللازم عدة علامات منها الدلالة على السجایا ، أو الأمور العارضة ، أو النظافة ، أو الدنس ، أو الحلية ، أو العيب ، أو اللون ، أو يكون الفعل على وزن انفعل .

وهناك وسائل يمكن أن نحول بها الفعل الثلاثى اللازم إلى متعد مثل اتصاله بهمزة التعدية ، أو تضعيف عينه ، أو زيادة ألف المفاعلة على حروفه ، أو تضمينه معنى فعل متعد ، أو تعديته بحرف الجر ، وقد يحذف حرف الجر فينصب الاسم ويسمى (المنصوب بنزع الخافض) ، ويطرده ذلك قبل (أَنْ) ، و (أَنَّ) عند أمن اللبس ، وجاء فى اللغة أفعال يصح أن تتعدى للمفعول به بنفسها ، كما يصح أن تتعدى إليه بحرف الجر مثل (شكر) ، و (نصح) ، كما جاءت أفعال يصح أن تتعدى

للمفعولين بنفسها ، ويصح أن تتعدى للأول بنفسها وللثانى بحرف الجر مثل (أمر) ، و (اختار) ، و (استغفر) .
 كما أن هناك وسائل يمكن أن نحول بها الفعل المتعدى إلى لازم مثل تضمينه معنى فعل لازم ، أو تحويل الفعل الثلاثى إلى صيغة (فَعْلٌ) للدلالة على المبالغة فى معناه ، ومثل ضعف الفعل عن العمل بتأخيره عن معموله .

والأصل فى ترتيب أجزاء الجملة الفعلية أن يتقدم ويذكر بعده الفاعل ثم المفعول به ، وقد يتقدم المفعول به على الفاعل كما قد يتقدم على الفعل ، وكل وضع من هذه الأوضاع قد يكون جائزا وقد يكون واجبا كما تقدم فى الحديث عن أحكام الفاعل .
 وهذا إذا كان الفعل يتعدى لمفعول واحد ، أما إذا كان يتعدى لمفعولين فقد يكون أصلهما المبتدأ والخبر كما فى باب الظن ، وقد لا يكون كما فى باب أعطى ، فإذا كان أصلهما المبتدأ والخبر فالأصل أن يتقدم المفعول الأول الذى كان أصله المبتدأ ، ويجوز مخالفة الأصل ، وقد يجب الأصل كما فى المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدأ ، وقد تجب مخالفة الأصل كما فى المواضع التى يجب فيها تقديم الخبر .

وإذا لم يكن أصلهما المبتدأ والخبر فالأصل تقديم المفعول الذى هو فاعل فى : المعنى ، وتجاوز مخالفة الأصل وإنما تجب مراعاة الأصل إذا خيف اللبس ، أو كان المفعول الثانى محصورا ، أو كان المفعول الأول ضميرا والثانى اسما ظاهرا .
 كما تَجَنَّبَ مخالفة الأصل إذا كان الأول محصورا ، أو كان متصلا بضمير يعود على الثانى ، أو كان الثانى ضميرا متصلا والأول اسما ظاهرا .

وظاهرة الحذف فى بحث المفعول به تتمثل فى صورتين ،
الأولى تتحقق فى حذف المفعول به ، والثانية تتحقق فى حذف
عامله .

أما حذف المفعول به فيرجع إلى أنه مكمل من مكملات
الجملة ، وليس جزءا أساسيا فيها ، وقد ذكر النحويون عدة
أسباب لحذفه ، فقررنا أنه قد يحذف لسبب لفظى مثل تناسب
الفواصل ، ومثل الإيجاز ، وقد يحذف لسبب معنى مثل إفادة
التعميم ، أو عدم تعلق الغرض بذكره ، أو استهجان التصريح
به ، أو احتقاره ، وكثيرا ما يحذف إذا وجد فى الكلام ما يدل
عليه كما فى أسلوب لو الشرطية التى يذكر فى جوابها ما
يشير إليه غالبا .

ويمتنع حذفه إذا كان جوابا عن سؤال سابق ، وكذلك إذا كان
محصورا ، أو متعجبا منه بصيغة (مَا أَفْعَلْ) .

وهذا إذا كان الفعل ينصب مفعولا واحدا ، أما إذا كان
ينصب مفعولين فقد علمنا أن المفعولين قد يكون أصلهما المبتدأ
والخبر ، وقد لا يكون ، فإذا كان أصلهما كذلك فقد تقدم الحديث
عن حذفهما ، أو حذف أحدهما فى باب ظن ، وإذا لم يكن أصلهما
كذلك فقد يحذفان ، وقد يحذف الثانى ويبقى الأول ، وقد يحدث
العكس .

وأما حذف عامل المفعول به فقد يكون جائزا ، وقد يكون
واجبا ، فيكون جائزا إذا كانت هناك قرينة تدل على المحذوف ،
ويكون واجبا فى المواضع الآتية :

الموضع الأول : الأمثال العربية .

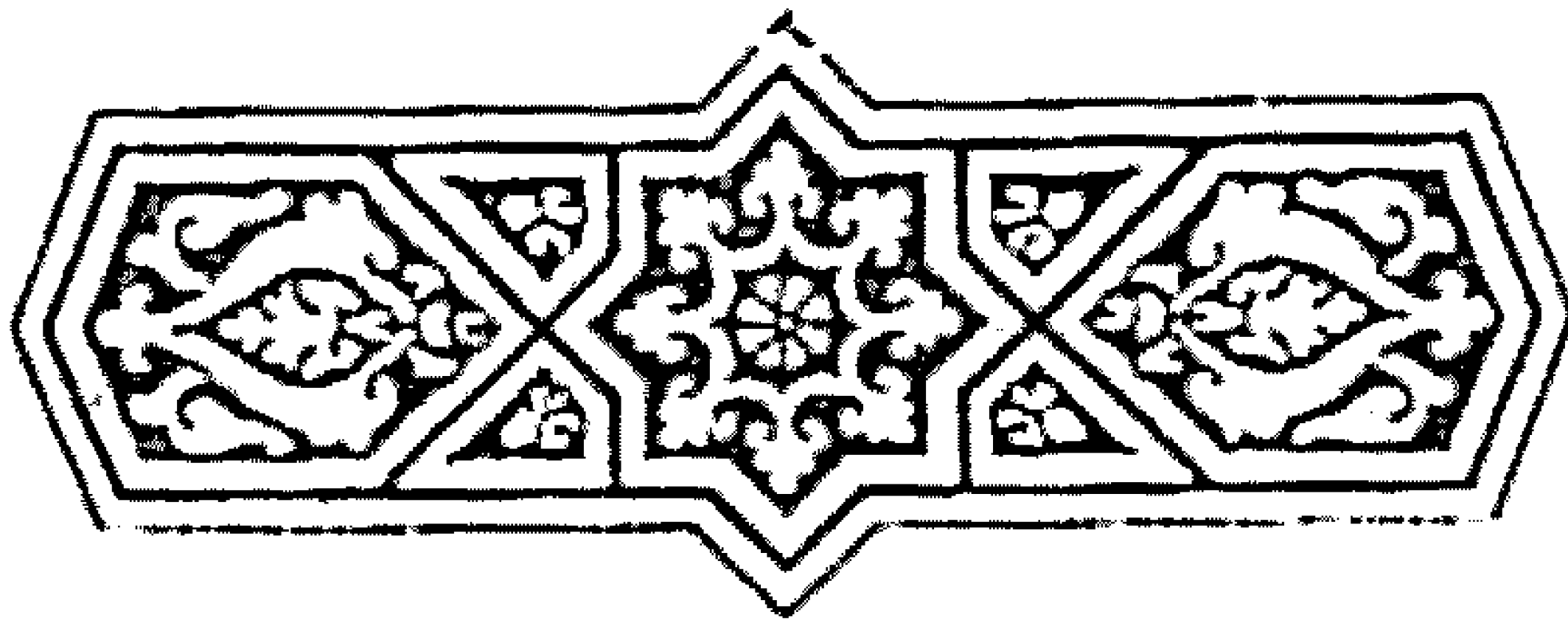
الموضع الثانى : ما جرى مجرى الأمثال العربية .

الموضع الثالث : أسلوب الاشتغال وقد تقدم الحديث عنه .
 الموضع الرابع : أسلوب التحذير ، وهو تنبيه المخاطب لأمر مكروه ليجتنبه ، ويحذف فيه العامل وجوبا إذا كان فى الأسلوب تكرار ، أو عطف ، أو كان التحذير بلفظ إياك ، فإن لم يكن كذلك فالحذف جائز .

الموضع الخامس : أسلوب الإغراء ، وهو تنبيه المخاطب لأمر محمود ليلزمه ، ويحذف فيه العامل وجوبا إذا كان فى الأسلوب تكرار ، أو عطف ، فإن لم يكن فيه أحدهما فالحذف جائز .

الموضع السادس : أسلوب الاختصاص ، ويتمثل هذا الأسلوب فى اسم ظاهر معرفة مسبق بضمير ، وقد نصب هذا الاسم بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص ، ويغلب أن يكون الاسم الظاهر معرفا ب (أل) ، أو بالإضافة لما فيه أل ، ويأتى أيضا مضافا إلى العلم ، ويقل كونه علما .

ويغلب أن يكون الضمير ضمير تكلم ، ويقل أن يكون ضمير خطاب ، واستعملت كلمة (أى) فى هذا الأسلوب أيضا فكان حكمها مثل حكمها فى النداء ، فهى مبنية على الضم فى محل نصب بفعل محذوف تقديره أخص ، وإذا استعملت لمؤنث لحقتها التاء وتوصف باسم معرف ب (أل) مرفوع لمراعاة لفظها .



التَّذْرِيبَاتُ

أولا : الأسئلة التي تُذكر بعدها الإجابة عنها .

س ١ : قال كعب بن زهير في قصيدة بانث سعاد :

١- وقال كل خليل كنت آمله

لا ألينك إني عنك مشغول

٢- فقلت : خلوا سبيلي لا أبا لكم

فكل ماقدّر الرحمن مفعول

٣- كل ابن أنثى وإن طالت سلامته

يوما على آلة حدباء محمول

٤- أنبئت أن رسول الله أوعدني

والعفو عند رسول الله مأمول

٥- مهلا هداك الذي أعطاك نافلة الـ

قرآن فيها مواعيز وتفصيل

أشرح الأبيات السابقة ، وأعرب ماتحتة ، واستخرج منها ماياتي :

أ - جملة لها محل من الإعراب ، وأخرى لا محل لها معللا لما تقول .

ب - فعلا مبنيا ، وآخر معربا مع ذكر السبب .

ج - اسما معربا بعلامة مقدرة ، وآخر معربا بعلامة ظاهرة ووضع إعراب كل منهما .

د - فعلا لازما وآخره متعديا معللا لما تقول .

هـ - اسما مشتقا وبين نوعه وطريقة صياغته .

شرح الآيات : الإجابة

يقول الشاعر : كان لى أصدقاء أخرهم لوقت الشدة ، فتوجهت إليهم لمعاونتى فى محنتى ، فقابلونى بالإعراض والنكران ، وقالوا : عليك أن تعالج مشكلتك بنفسك ، فإن لدينا من الأعمال ما يشغلنا عن الوقوف بجانبك ، فقلت لهم : اتركونى وشأنى فأنتم لآخر فيكم ، وإنى لعلى علم بأن ما قدره الله سيقع لامحالة ، وإن كل إنسان له أجل محدود سيأتى فى حينه مهما امتد به العمر ، وقد بلغنى أن رسول الله أنذرنى بأشد أنواع العقاب ، ولكننا نعلم أن الصفح من صفاته لهذا أسألك أيها الرسول الكريم أن تتمهل فى إيقاع هذه العقوبات بى ، فقد خصك الله بالهداية ، وأنزل عليك القرآن زيادة فى الإحسان إليك ، وهو هذا الكتاب العزيز الحافل بالنصائح والعظات ، وتفصيل الشرائع والأحكام .

الإعراب :

وقال : الواو حرف عطف (قال) فعل ماضٍ مبنى على الفتح . كلُّ خليلٍ : (كلُّ) فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وكل مضاف و (خليل) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

كُنْتُ : (كان) من كنت فعل ماضٍ ناقص مبنى على السكون لاتصاله بالتاء ، والتاء ضمير متصل . مبنى على الضم فى محل رفع اسم كان .

آملُهُ : (آملُ) فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا ، والهاء ضمير متصل مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به ، والجملة فى محل نصب خبر كان ، وجملة (كنت آملُهُ) فى محل جر صفة

استخراج المطلوب من الأبيات :

أ - الجملة التى لها محل جملة (خلوا سبيلى) فهى فى محل نصب مفعوله به للفعل قلت وهى مقول القول .
ومثال الجملة التى لا محل لها جملة (قَدَّرَ الرحمنُ) لأنها صلة الموصول .

ب - الفعل المبنى (قال) لأنه فعل ماضى ، والأفعال الماضية كلها مبنية . والفعل المعرب (آمل) لأنه فعل مضارع لم يتصل بإحدى النونين نون التوكيد ، ونون النسوة .

ج - الاسم المعرب بعلامة مقدرة هو (أَنْثَى) فهو مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر فهو اسم مقصور ، والاسم المعرب بعلامة ظاهرة هو (مشغول) فهو خبر (إِنَّ) مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
د - الفعل اللازم (طال) لأنه لا ينصب المفعول به .

والفعل المتعدي (أعطى) وهو من قبيل الأفعال التى تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، فمفعوله الأول الكاف وهى ضمير متصل مبنى على الفتح فى محل نصب وكلمة (نافلة) مفعوله الثانى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ونافلة مضاف و (القرآن) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

هـ - الاسم المشتق (مشغول) ونوعه اسم مفعول وطريقة صياغته أننا نلاحظ أن فعله على ثلاثة أحرف وهو (شغل) وحينئذ يصاغ على وزن مفعول ، ومن المعلوم أن صياغته اسم المفعول فيما زاد على ثلاثة أحرف تكون بالإتيان بالمضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر .



س ٢ : بين موضع الشاهد ، ووجه الاستشهاد ،
وأعرب ماتحته خط في الشواهد النحوية الآتية :
١ - آليت حَبَّ العراق الدهرَ أطعمه

والحب يأكله في القرية السوس

ب - أخاك أخاك إنَّ مَنْ لا أخاله

كساع إلى الهيجا بغير سلاح

ج - لنا معشر الأنصار مجدٌ مؤثَّلٌ

بارضائنا خيرَ البريَّةِ أحمرُّ دأ

الإجابة

(١) موضع الشاهد (آليت حَبَّ العراق) ، فقد نصب الشاعر
كلمة (حَبَّ العراق) بنزع الخافض ، فالأصل (آليت على حَبَّ
العراق) فحذف حرف الجر (على) ونصب المجرور ومن ثمَّ
يسمى هذا النصب (النصب بنزع الخافض) .

الإعراب :

والحَبَّ : الوار وار الحال . (الحَبَّ) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه
الضمة الظاهرة .

يأكله : (يأكل) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة ، والهاء ضمير متصل مبنى على الضم في محل
نصب مفعول به مقدم .

في القرية : (في) حرف جر (القرية) مجرور بفي وعلامة
جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلقان
بالفعل يأكل .

السوس : فاعل مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة
وجملة (يأكله السوس) في محل رفع خبر المبتدأ ،

وجملة (والحب يأكله السوس) فى محل نصب حال .
 (ب) موضع الشاهد (أخاك أخاك) فهذا التعبير من أسلوب الإغراء الذى يجب فيه حذف عامل النصب للمفعول به للتكرار

الإعراب :

أخاك : (أخا) مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره الزم .
 منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة (أخا) مضاف والكاف ضمير متصل مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر .

أخاك : توكيد لفظى لكلمة (أخاك) الأولى (أخا) منصوب وعلامة نصبه الألف ، والكاف مضاف إليه كما سبق .
 إنَّ : حرف توكيد ونصب .

مَنْ : اسم موصول بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل نصب اسم (إن) .

لا أخا : (لا) نافية للجنس (أخا) اسم لامبنى على الفتح فى محل نصب اسم لا والألف للإشباع .

له : اللام حرف جر ، والها ، ضمير متصل مبنى على الضم فى محل جر ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لا ، وجملة (لا أخاله) لامحل لها من الإعراب صلة الموصول .

(ج) موضع الشاهد (معشر الأنصار) ، ووجه الاستشهاد أن هذه الكلمة منصوبة على الاختصاص فهى مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره أخص وكلمة (معشر) معرفة بإضافتها إلى اسم معرف بـ (أل) .

الإعراب :

(إرضائنا) الباء حرف جر (إرضاء) مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلقان بكلمة (موئلا) و(إرضاء) مضاف و (نا) مضاف إليه ضمير مبنى على السكون فى محل جر بالإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله ، (خَيْرُ البريةِ) : (خَيْرٌ) مفعول به للمصدر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (خير) مضاف و (البرية) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .
 (أحمد) بدل من (خير البرية) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

س ٣ : مثل لما يأتى فى جمل مفيدة :
 (أ) أسلوب تحذير حذف فيه العامل جوازا ، وآخر حذف فيه العامل وجوبا .
 (ب) اسم منصوب بنزع الخافض وآخر منصوب على الاختصاص .

(د) مفعول به يجوز تقديمه على الفاعل ، وآخر يمتنع .

الإجابة

(أ) مثال الحذف الجائز فى التحذير قولك (الكذب ! فإنه أساس الرذائل) .

ومثال الحذف الواجب قولك (الكذب والخيانة ! فإنهما أخطر أمراض المجتمع) .

(ب) مثال المنصوب بنزع الخافض قول الشاعر

تمرون الديار ولم تعوجوا * كلامكم على إذا حرام

ومثال المنصوب على الاختصاص قول الرسول عليه السلام

(نحن معاشر الأنبياء لأنورث ما تركناه صدقة) .
 (د) مثال المفعول به الذى يجوز تقديمه قولك (أكرم الطلاب
 الأستاذ) ، ومن ذلك قوله تعالى (ولقد جاء آل فرعون النذر) ،
 ومثال المفعول به الذى يمتنع تقديمه قولك (أكرم أبى عمى) .

ثانيا : الأسئلة التى يجيب عنها الطلاب فى ضوء الإجابة عن
الأسئلة السابقة .

س ١ : قال الشريف الرضى فى الصديق :

وكم صاحب كالرمح زاغت كعوبه

أبى بعد طول الغمز أن يتقوما

تقبلت منه ظاهرا متبلجا

وأضمر دونى باطنا متجهما

ولو أننى كَشَفْتَهُ عن ضميره

أقمت على ما بيننا اليوم مأتما

فلا بأسط بالسوء إن ساءنى يدا

ولا فاغرا بالذم إن رابنى فما

صبرت على إيلامه خوف نقصه

ومن لام من لا يرعوى كان ألوما

أراك على قلبى وإن كُنْتُ عاصيا

أعزَّ من القلب المطيع وأكرما

حَمَلْتُكَ حمل العين لج بها القذى

فلا تنجلي يوما ولا تبلغ العمى

إذا العضو لم يؤلك إلا قطعته

على مَضَضٍ لم تَبْقِ لحما ولا دما

أشرح الأبيات السابقة ، وأعرب ماتحتة ، واستخرج منها

- أ - فعلا مبنيا وآخر معربا معللا لما تقول .
- ب - اسما معربا بعلامة ظاهرة؛ وآخر معربا بعلامة مقدرة ،
ووضع إعرابهما
- ج - فعلا معربا بعلامة أصلية وآخر معربا بعلامة فرعية ووضَّح^ه
إعرابهما .
- د - حرفا ناسخا ، وفعلا ناسخا وبين عملهما فى النص .
- هـ - فعلا صحيحا ، وآخر معتلا وبين نوع كل من الصحيح
والمعتل .
- و - اسما مشتقا وبين نوعه وطريقة صياغته .

- س آ : مثل لما يأتى فى جمل مفيدة .
- أ - فعل يتعدى لمفعول واحد ، وآخر لثلاثة .
- ب - اسم منصوب بفعل محذوف ، وآخر بنزع الخافض .
- ج - فعل تعدى بالهمزة ، وآخر بالتضمين .
- د - مفعول أول يجب تقديمه على الثانى ، وآخر يجب تأخير
عنه .
- هـ - مفعول به حذف عامله جوازا ، وآخر وجوبا .
- و - جملة بها أسلوب اختصاص ، وأخرى بها أسلوب إغراء .

نماذج الإعراب

أعرب النصوص الآتية إعرابا تفصيليا :

قال تعالى :

- ١- (رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ) .
- ٢- (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ) .
- ٣- (قُلْ أَوْحَىٰ إِلَىٰ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ) .

إعراب النص الأول :

ربنا : (رب) منادى بحرف نداء محذوف . وهو منصوب :
وعلامته نصبه الفتحة الظاهرة .

إننا : (إن) حرف توكيد ونصب ، و (نا) اسمها ضمير مبنى على السكون فى محل نصب .

سمعنا : (سمع) فعل ماضى مبنى على السكون لاتصاله بـ (نا) الدالة على الفاعلين ، و (نا) ضمير متصل مبنى على السكون فى محل رفع ، وجملة (سمعنا) فى محل رفع خبر إن (مناديا) : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

ينادى : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو ، والجملة فى محل نصب صفة لكلمة (مناديا) .

للإيمان : اللام حرف جر و (الإيمان) مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة : والجار والمجرور متعلقان بالفعل (ينادى) .

إعراب النص الثانى :

أولم : الهمزة حرف استفهام مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، و (لم) حرف نفى وجزم^{مبنى} على السكون لامحل له من الإعراب .

يَكْفِيهِمْ : (يَكْفِ) فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، و (هم) ضمير متصل مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به .

أنا : (أن) من (أنا) حرف توكيد ونصب ، و (نا) ضمير مبنى على السكون فى محل نصب اسم (أن) .

أنزلنا : (أنزل) من (أنزلنا) فعل ماضى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب و (نا) ضمير مبنى على السكون فى محل رفع فاعل ، وجملة (أنزلنا) فى محل رفع خبر (أن) ،

و (أن) مع معموليها فى تأويل مصدر فاعل (يَكْفِ) .

عليك : (على) حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب . والكاف ضمير متصل مبنى على الفتح فى محل جر ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (أنزل) .

الكتاب : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
يُتْلَى : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو ، والجملة فى محل نصب حال .

عليهم : (على) حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، و (هم) ضمير مبنى على السكون فى محل جر ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (يُتْلَى) .

إعراب النص الثالث :

قُلْ : فعل أمر مبنى على السكون ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت .

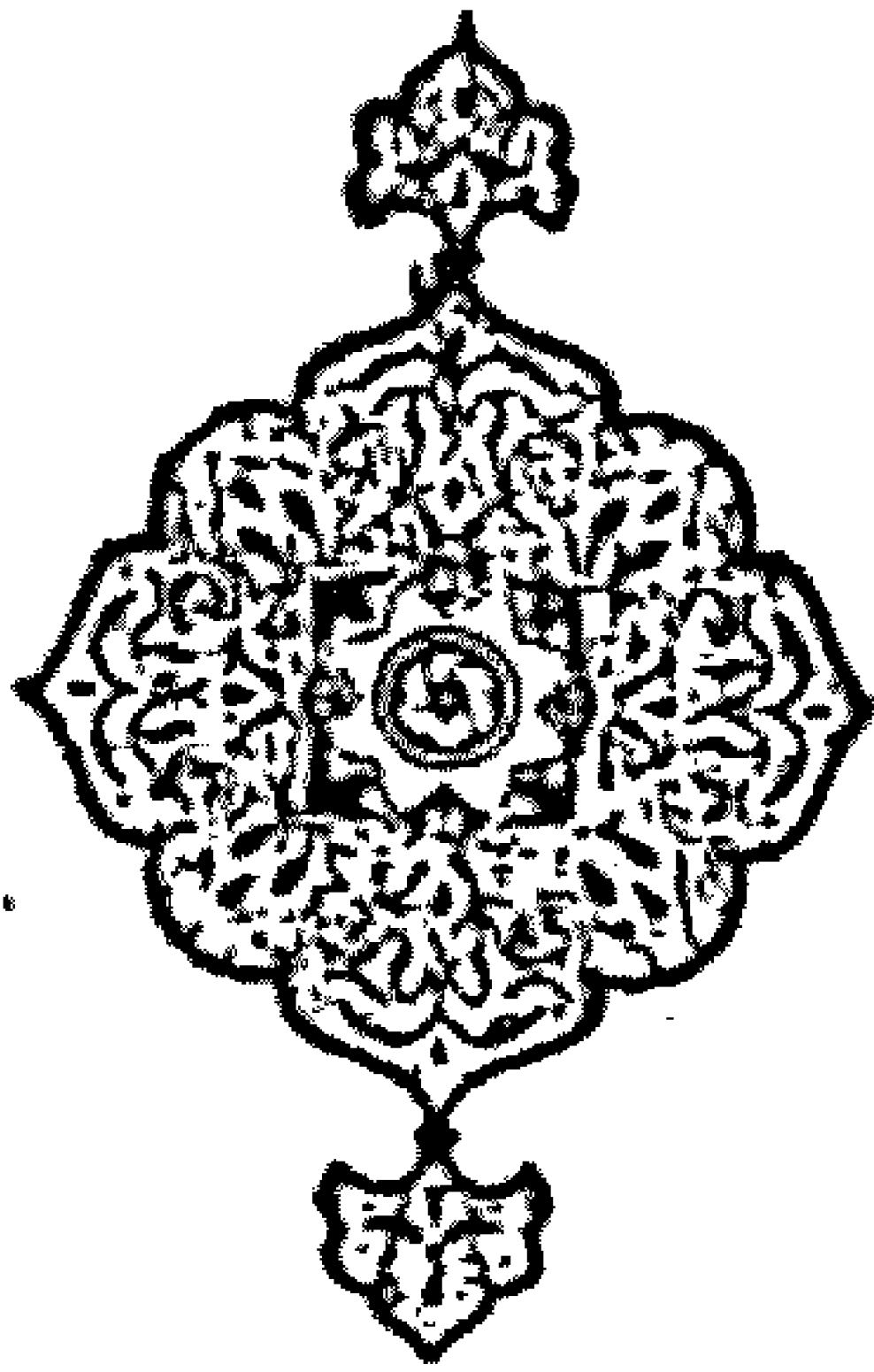
أُوحِيَ : فعل ماضى مبنى للمجهول . مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب .

إِلَى : (إِلَى) حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب وياء المتكلم ضمير مبنى على الفتح فى محل جر ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (أُوحِيَ) .

أنه : (أَنَّ) حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، والهاء ضمير مبنى على الضم فى محل نصب اسم أَنَّ .

استمع : فعل ماضى مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب .
تَفَرَّ : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من

الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن ، وأنَّ مع معموليها فى
 تأويل مصدر نائب فاعل للفعل (أوحى) ، والجملة من الفعل
 ونائب الفاعل فى محل نصب مقول القول .
 من : حرف جر مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب .
 الجن : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار
 والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لنفر .



٢ - المفعول المطلق

الأمثلة:

قال تعالى :

(١) (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) .

(٢) (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ . كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ) .

(٣) (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ . وَحُمِلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً) .

(٤) (وَالصَّافَاتُ صَفًّا . فَالزَّاجِرَاتُ زَجْرًا . فَالتَّالِيَاتُ ذِكْرًا . إِنَّ إِلَهُكُمْ لَوَاحِدٌ) .

(٥) (وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ . فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُواهَا كَالْمَلْعَلَّةِ) .

(٦) (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ الرِّقَابِ . حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً . حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا) .

الشَّرْحُ

فى المثال الأول نجد جملة (وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) قد ذكر فيها المصدر وهو كلمة (تسليما) ، وقد جاء هذا المصدر مكملا ليؤكد معنى الفعل الذى قبله ، وفى المثال الثانى نجد جملة (فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ) قد ذكر فيها المصدر وهو كلمة (أَخْذَ عَزِيزٍ) ، وقد جاء هذا المصدر مكملا ليبين نوع الفعل الذى

قبله، وفي المثال الثالث نجد جملة (فُكِّتَا نَكَّةً وَاحِدَةً) قد نكـر فيها المصدر وهو كلمة (نَكَّةٌ) وقد جاء هذا المصدر مكملًا ليبين حدوث الفعل مرة واحدة .

ويسمى المصدر في هذه الأمثلة وماشابهها بالمفعول العطلق ، وُسِّمِيَ بذلك لأنه المفعول الذي لم يقيد بحرف الجر ، أو الظرف بخلاف غيره من المفاعيل الأربعة ، فبعضها مقيد بحرف الجر وهو المفعول به ، والمفعول له ، وبعضها مقيد بالظرف وهو المفعول معه .

وفي ضوء ما سبق نستطيع أن نعرِّف المفعول العطلق بأنه المصدر المذكور تكلمة في الجملة ليؤكد عامله ، أو يبين نوعه ، أو عدده .

وقد جرت عادة النحويين أن يبدؤوا حديثهم عن المفعول العطلق بالحديث عن المصدر؛ فيذكروا أن الفعل يدل على شيئين هما الحدث ، وزمنه الذي يقع فيه ، فالفعل الماضي مثل (قال) يدل على الحدث وهو القول ، ويدل أيضا على الزمن الذي وقع فيه وهو الزمن الماضي ، والفعل المضارع مثل (يقول) يدل على الحدث وهو القول ، ويدل أيضا على الزمن وهو الحال والاستقبال ، وفعل الأمر مثل (قل) يدل على هذا الحدث والزمن الذي يقع فيه وهو المستقبل ، والحدث الذي ذكرناه في هذه الأمثلة هو المصدر .

(١) أشار إلى ذلك ابن مالك في قوله :

المصدر اسم ماسوي الزمان من * مَذْلُومِي الفعل كَأَمِّنَ من أَمِنَ

وإذا رجعنا إلى الأمثلة التي ذكرتها في بداية هذا الدرس نجد أن الأمثلة الثلاثة الأولى قد تمثلت فيها أنواع المفعول المطلق ، فهو في المثال الأول مؤكَّدٌ للفعل ، وفي الثاني مبين للنوع ، وفي المثال الثالث مبين لعدد .

ومن اليسير أن نلاحظ أن عامل النصب في المفعول المطلق في هذه الأمثلة الثلاثة هو الفعل ، أما في المثال الرابع فقد نُصِبَ فيه بالوصف فكلمة (صَفًّا) في هذا المثال تعرب مفعولا مطلقا ، والذي نصبه الوصف المذكور قبله وهو كلمة (الصَّافَّات) وكذلك كلمة (زَجْرًا) فهي تعرب مفعولا مطلقا ، والذي نصبه الوصف المذكور قبله وهو كلمة (الزَّاجِرَات) . وفي المثال الخامس نجد كلمة (كُلٌّ) قد تابعت عن المصدر وأعربت مفعولا مطلقا ، وفي المثال السادس نجد المفعول المطلق قد تمثل في ثلاث كلمات هي (ضَرَبَ الرِّقَابَ) ، و (مَنَّا) ، و (فِدَاءً) ، وقد حذف عامل النصب في هذه الكلمات .

وهكذا نرى أن دراسة المفعول المطلق تتناول النقاط الآتية :

(أ) أنواع المفعول المطلق .

(ب) عامل النصب في المفعول المطلق .

(ج) ما ينوب عن المصدر في المفعول المطلق .

(د) حذف عامل المفعول المطلق .

ويمكننا توضيح هذه النقاط على النحو الآتي :

أ - أنواع المفعول المطلق :

علمنا من الأمثلة السابقة أن أنواع المفعول المطلق ثلاثة :

النوع الأول : المؤكد لعامله نحو (وَسَلَّمُوا تَسْلِيمًا) في المثال الأول ، ونحو قوله تعالى (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) ، وقوله

تعالى (فليتنظر الإنسان إلى طبعه . أنا صببنا الماء صبا . ثم شققنا الأرض شقا) .

وقرر النحويون أن هذا النوع لا يُثنى ، ولا يجمع لأنه بمنزلة تَكَرَّرَ الفعل ، فكما أن الفعل لا يُثنى ولا يجمع فكذلك مصدره الذى يؤكد .

النوع الثانى : المبين للنوع نحو (فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر) فى المثال الثانى ، ونحو قوله تعالى (وتُحبون المال حبا جمًّا) ونحو قولهم (رجع القهقرى ، وجلس القرفصاء) ، ومن اليسير أن نلاحظ فى ضوء هذه الأمثلة الثلاثة أن المفعول المطلق المبين للنوع يتمثل فى المصدر المضاف كما فى المثال الأول ، وفى المصدر الموصوف كما فى المثال الثانى ، وفى المصدر الذى هو نوع من جنس مايدل عليه العامل كما فى المثال الثالث .

ويرى كثير من النحويين أن هذا النوع يجوز تثنيته ، وجمعه ، فنقول (سِرْتُ سَيْرِي زَيْدُ الحَسَنِ والقبيح) ، كما تقول (لقد فعلت أفعالا كثيرة منها الجيد والردىء) .

النوع الثالث : المبين للعدد نحو (فَدُكَّتَا دَكَّةً واحدة) فى المثال الثالث ، ونحو قولك (سجدت سجدتين ، وركعت ركعتين^(١)) ومن ذلك كلمة (مَرَّةً) فى نحو قولك (قلت مَرَّةً ،

(١) أشار ابن مالك إلى أنواع المفعول المطلق بقوله :

توكيدا أو نوعا يبين أو عدد x كسرت سيرتين سير ذى رشد

كما أشار إلى ما يثنى ، ويجمع من هذه الأنواع بقوله :

وما لتوكيد فوحد أبدا x وثن ، واجمع غيره وأفردا

أومرتين ، أو مراتك ، وكذلك كلمة (كَرَّةٌ) فى نحو قوله تعالى (ثم ارجع البصر كَرَّتَيْنِ) وهذا النوع يجوز تثنيته وجمعه باتفاق النحويين على نحو ما تقدم فى أمثله .

ب - عامل النصب فى المفعول المطلق :

الأول : الفعل ، ويشترط فى الفعل الذى ينصب المفعول المطلق أن يكون فعلا تاما ، فلا ينصبه الفعل الناقص مثل (كان) أو إحدى أخواتها ، وأن يكون متصرفا ، فلا ينصبه فعل التعجب مثلا لعدم تصرفه ، وأن يكون غير ملغى فلا ينصبه الفعل (ظن) فى نحو (محمدٌ ناجِحٌ ظننت) لأنه قد ألغى بتقديم معموليه عليه كما تقدم فى باب ظن وأخواتها ، ومثال الفعل المستوفى للشروط ما ذكر فى الأمثلة الثلاثة الأولى ، فى قوله تعالى (وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) ، (فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر) (فِدْكُنَّا دَكَّةً واحدة) .

الثانى : الوصف المشتق من المصدر ويتمثل ذلك فى اسم الفاعل ، واسم المفعول وصيغ المبالغة ، فمثال اسم الفاعل ما جاء فى المثال الرابع وهو قوله تعالى (وَالصَّافَّاتِ صَفًا ، فَالزُّجَرَاتِ زَجْرًا) ، ونحو قوله تعالى ، (وَالذَّارِيَاتِ ذُرًّا) ، ومثال اسم المفعول قولك (جيشنا منصور نصرا عظيما) ، ومثال صيغة المبالغة قولك (أخوك أكل أكل النهم) .

وعلى ذلك لا يدخل فى هذا الوصف أفعل التفضيل فلا يجوز أن تقول (محمدٌ أَحْسَنُ من أخيه حسنا كبيرا) ولا الصفة المشبهة ، فلا نقول (محمدٌ حَسَنُ الوجه حسنا عظيما) .

وذهب ابن هشام إلى جواز نصب المفعول المطلق بالصفة المشبهة لأنها ملحقة باسم الفاعل وهو رأى وجيه .

الثالث : المصدر نحو قوله تعالى (فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا) ، ونحو قولك (يسرني تصديقك لى تصد بقا تاما) .
ويتحدث النحويون هنا عن أصل المشتقات ، وقد اختلفت آراؤهم فى ذلك، والراجع عندهم أن الأصل الذى أخذت منه هذه المشتقات هو المصدر ، وهذا رأى البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو أصل المشتقات ، ولكل من الفريقين أدلة وبراهين وضحت^(١)ها المراجع المطولة .

(ج) ما ينوب عن المصدر فى المفعول المطلق :

ينوب عن المصدر فى النصب على أنه مفعول مطلق ما يدل على المصدر ويتمثل ذلك فى عدة ألفاظ . أهمها ما يأتى :
أولا : الكلمتان (كل ، وبعض) مضافتين إلى المصدر نحو (أحب المخلصين كل الحب ، وأكره الحاقدين بعض الكراهية) ومن ذلك قوله تعالى (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ) وقول قيس بن الملوّح :
وقد يجمع^{الله} الشَّيْئَتَيْنِ بعد ما * يظنان كل الظن أن لا تلاقيا

(١) من هذه المراجع كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف . المسألة رقم ٢٨ (١/٤٤)

وهناك رأى حديث قرره الدكتور تمام حسان وهو أن أصل الاشتقاق هو أصول الكلمة ، وهذا اتجاه أصحاب المعاجم فى الربط بين الكلمات وأصول المادة ، ومن ثم يكون الفعل نحو (خرج) والمصدر وهو (الخروج) كلاهما مشتق من أصل هذه المادة وهو (الخاء ، والراء ، والجيم) راجع اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ص ١٦٦ .

وقد أشار ابن مالك إلى عامل النصب فى المفعول المطلق وإلى أن المختار هو أن المصدر أصل المشتقات ، وذلك فى قوله :

بمثله أو فعل أو وصف نصب * وكونه أصلا لهذين انتخب

ثانيا : مرادف المصدر نحو كلمة (قعودا) فى قولك (جلس المسافر قعودا طلبا للراحة)

ثالثا : صفة المصدر نحو كلمة (أحسن استمتاع) فى قولك (استمتعتُ بالرحلة أحسنَ استمتاع) ، ونحو كلمة (كثيرا) فى قولك (ذهبت كثيرا إلى المصايف) ، ونحو كلمة (جدا) فى قولك (أشكرك جدا على إحسانك) وفى قول المقنع الكِنْدِيُّ :

وإن الذى بينى وبين بنى أبى * وبين بنى عمى لمختلف جدا
ونحو كلمة (قليلا) فى قوله تعالى (قل تمتع بكفرك قليلا
إنك من أصحاب النار) ، وفى قوله تعالى (كلوا وتمتعوا قليلا
إنكم مجرمون) .

رابعا : الإشارة إلى المصدر نحو كلمة (هذا) فى قولك (أعجبني شرح الأستاذ وسأشرح هذا الشرح) وفى قولك (سرنى ترحيب أبى بضيوفه وسأرحب بضيوفى هذا الترحيب) .
خامسا : ضمير المصدر كالضمير المتصل بالفعل (أَلْقِيهِ) فى قولك (يعجبني إلقاء خطيب المسجد وسوف ألقيه عندما أتحدث فى الحفل) ، ومن ذلك الضمير المتصل بالفعل (أَعَذِّبُهُ) فى قوله تعالى (عذابا لا أعذبه أحدا من العالمين) .

سادسا : عدد المصدر نحو كلمة (ثلاث) ، وكلمة (خمس) فى قولك (نأكل فى اليوم ثلاث أكلات ، ونصلى خمس صلوات) ، ومن ذلك كلمة (سبعين) فى قوله تعالى (إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) ، وكلمة (ثمانين) فى قوله تعالى (فاجلدوهم ثمانين جلدة) .

سابعا : آلة المصدر نحو كلمة (سَوَّطًا) فى قولك (ضرب الراعى الذئب سَوَّطًا) ونحو كلمة (كَفًّا) فى قولك (ضرب الشرطى اللصَّ كفا على وجهه) .

ثامنا : اللفظ الدال على نوع من أنواع المصدر نحو كلمة (الْقَرْفَصَاء) فى قولك (جلس الفلاح القرفصاء) ونحو كلمة (الْقَهْقَرَى) فى قولك (رجع العَدُوُّ القهقرى) ونحو كلمة (مِلءٌ جفونى) فى قول المتنبى :

أَنَامَ مِلءٌ جُفُونِي عَنْ شَوَارِدِهَا * وَيَسْهَرُ الْخَلْقَ جَرَّأَهَا وَيَخْتَصِمُ

تاسعا : الكلمة التى تتلاقى مع المصدر فى حروفه الأصلية ، وتتمثل هذه الكلمة فى ثلاث صور :

- الصورة الأولى : صورة اسم المصدر نحو كلمة (وُضُوءًا) فى قولك (تروضا المصلى وضوءا كاملا) .

- الصورة الثانية : صورة اسم الذات ، ويسمى هذا النوع من الأسماء أيضا اسم عين نحو كلمة (نباتا) فى قوله تعالى (والله أنبتكم من الأرض نباتا) .

- الصورة الثالثة : صورة مصدر لفعل آخر نحو كلمة (تبتيلا) فى قوله تعالى (وتبتل إليه تبتيلا) .

عاشرا : كلمة (أى) مضافة إلى المصدر نحو (اقرأ أى قراءة) .

(د) حذف عامل المفعول المطلق :

يحذف عامل النصب فى المفعول المطلق ، وهذا الحذف قد يكون جائزا ، وقد يكون واجبا وذلك على النحو الآتى :

الحذف الجائز : يكون الحذف جائزا إذا وجدت قرينة تدل على المحذوف كقولك لمن أقبل على السفر (سفرا سعيدا) ، ولمن أقدم على الحج ، أوفرغ منه (حجا مبرورا) ، ولمن أقبل على الصيام ، أو فرغ منه (صوما مقبولا) ، ولمن أقبل على

(١) أشار ابن مالك إلى ما يتوب عن المصدر فى النصب على المفعولية المطلقة

بقوله:

وقد ينوب عنه ما عليه دل * كجِدَّ كلَّ الجِدِّ وأفرح الجذل

الإفطار (إفطارا شهيا) ولمن جاءك زائرا (مرحبا) فالمفعول المطلق فى هذه الأمثلة منصوب بفعل محذوف ^(١) جوازا .

الحذف الواجب : ويكون الحذف واجبا إذا جاء المصدر بدلا من فعله لأنه لا يجمع بين البديل والمبدل منه ، أو بعبارة أخرى إذا جاء المصدر عوضا من اللفظ بفعله لأنه لا يجمع بين العوض والمعوّض عنه ، ويتحقق ذلك الحذف فى الأسلوبين . الطلبى والخبرى ، وها هوذا بيان الحذف فى كل منهما :

أولا : الحذف فى الأسلوب الطلبى : يتمثل هذا الحذف فى الأسلوب الطلبى فى الأمر ، والنهى والدعاء ، والاستفهام الذى يراد به التوبيخ غالبا .

مثال الحذف فى أسلوب الأمر كلمة (إحسانا) فى قوله تعالى (وبالوالدين إحسانا) ، فالتقدير - والله أعلم - أحسنوا إحسانا، ثم حُذِفَ الفعل وأُثِيبَ عنه المصدر ، ونحو كلمة (ضرب الرقاب) فى قوله تعالى (فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب) فالتقدير - والله أعلم - فاضربوا ضرب الرقاب ، ثم حُذِفَ الفعل ، وأُثِيبَ عنه المصدر ، ونحو كلمة (صبرا) فى قول قطرى بن الفُجاءة وهو ينجى نفسه فى إحدى المعارك الحربية :

فَصَبْرًا فى مجال الموت صبرا * فمَانِيْلُ الخلود بمستطاع
فالتقدير (اصبرى صبرا) ثم حذف الفعل وأُثِيبَ عنه المصدر .

(١) قرر النحويون أن هذا الحذف يتحقق فى المفعول المطلق المبين للنوع أو العدد ، أما المفعول المطلق المؤكد لعامله فلا يجوز فيه هذا الحذف لأن الغرض منه هو توكيد العامل ، والحذف يناقض هذا الغرض ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك فى قوله :

وَحُذِفَ عامل المؤكد امتنع * وفى سواء لدليل مُتَّسِع

(قوموا قياما لاتجلسوا جلوسا) ثم حذف الفعل وأنيب عنه المصدر .

ومثال الحذف فى أسلوب الدعاء كلمتا (نصرا وهزيمة) فى قولهم (اللهم نصرا لجيوشنا ، وهزيمة لأعدائنا) فالتقدير (انصر نصرا ، واهزم هزيمة) ونحو كلمة (بُعْدًا) فى قوله تعالى (ألا إن ثمودا كفروا ربهم ألا بُعْدًا لِثَمُودَ) فالتقدير -والله أعلم - أَبْعِدْ بُعْدًا ، ونحو كلمة (سُحْقًا) فى قوله تعالى (فاعترفوا بذنبيهم فسُحْقًا لأصحاب السعير) ، فالتقدير - والله أعلم - (اسْحَقْ سُحْقًا) ونحو كلمتى (وَيلَ ، وَويْحَ) فى قولك (ويلَ زيدٍ وَويْحَه) فالتقدير (أهلك الله زيدا ويله وَويحه) .

ومن اليسير أن نلاحظ أن من هذه المصادر ماله فعل مستعمل من لفظه مثل (إقداما وتوانيا ، وقياما ، وجلوسا) ومن ثم قدرنا له فعلا من لفظه ، ومنها ما ليس له فعل مستعمل من لفظه مثل (وَيلَ ، وَويْحَ) ومن ثم قدرنا له فعلا من معناه وهو (أهلك) .

ومثال الحذف فى أسلوب الاستفهام التوبيخى كلمة (تَوَانِيًا) فى قولهم لمن توانى فى عمله (أتوانيا وقد جَدَّ قُرْنَاؤُكَ) فالتقدير (أتتوانى توانيا) ، ونحو كلمتى (لَوْما ، واغْتِرَابًا) فى قول جرير يهجو خالد بن يزيد الكِنْدِي :

أَعْبَدًا خَلَّ فى شُعْبَى غريبا * ألُوما لا أَبَالُكَ واغْتِرَابا

فالتقدير (أَتَلُومُ لُوما ، وتغترب اغترابا) .

ومثال الحذف فى أسلوب النهى كلمة (تَوَانِيًا) فى قول القائد لأحد جنوده (إقداما لاتوانيا) فالتقدير (أقدم إقداما لاتَتَوَانِ تَوانيا) ثم حُذِفَ الفعل وأنيب عنه المصدر ، ونحو كلمة (جلوسا) فى قولك لإخوانك مثلا (قياما لاجلوسا) فالتقدير

ثانياً : الحذف من الأسلوب الخبرى ؛ ويتمثل ذلك فى المواضع الآتية :

الموضع الأول : صادر سمعت عن العرب ، وكثر استعمالها حتى جرت مجرى
للأمثال ، ودلت القرائن على عاملها المحذوف ، كقولهم عند نِكْر نِعْمَةٍ (حمداً وشكراً
لاكثر) . وعند حدوث مِحْنَةٍ ، أو شدة (صبراً لا جزعاً) . وعند ظهور أمر عجيب
(عجباً) ، وعند الاستجابة لأمر عظيم (سماعاً وطاعة) ، أو (حبا وكرامة) ، ومن
هذا القبيل تلك المصادر الشائعة على السنن مثل (أيضا ، وقطعاً ، وطبعاً ،
وإطلاقاً ، وسبحان الله ، ومعاذ الله ، وحاشى لله) ، وكذلك المصادر التى
سُمِعَتْ بالتحثية مثل (لبيك اللهم لبيك ، ولبيك وسعديك ، وحنانك ، ودواليك)
والراجع — فيما أرى — أن يكون المراد من هذه التحثية هو مجرد التكرار لا التحثية
الحقيقية .

الموضع الثانى : صادر ذكرت تفصيلاً لعاقبة ما قبلها نحو كلمتى (مَنَّا) ، و (فِدَاءُ)
فى قوله تعالى (فَشُدُّوا الوَتَاقَ ، فَإِذَا مَنَّا بَعْدَ وَاِمَا فِدَاءٍ) .

الموضع الثالث : المصدر المكرر ، أو المحصور إذا كان عامله المحذوف واقعا خبراً
عن اسم ذات ، مثال المصدر المكرر (القنابل دَكَا دَكَا) ، ومثال المصدر المحصور
(إِنَّمَا الْقَنَابِلُ دَكَا) أو (مَا الْقَنَابِلُ إِلَّا دَكَا) .

(١) أشار ابن مالك إلى هذا الموضع بقوله :

وما لتفصيل كَامًا مَنَّا * عامله يحذف حيث عَنَّا

(٢) أشار ابن مالك إلى هذا الموضع بقوله :

كَذَا مُكْرَرٌ وَنَوْ حَصْرٌ يَرُدُّ * نائب فعل لاسم مَحْنٍ استند

الموضع الرابع : المصدر المؤكد لنفسه ، أو لغيره ، فالمؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة يكون معناها هو معنى المصدر قطعاً نحو (لهذا الرجل عندي ألف جنيه اعترافاً مني بذلك) ، والمؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة يحتمل أن يكون معناها هو معنى المصدر ، ويحتمل أن يكون معناها غير معناه ، فإذا ذكر المصدر زال الاحتمال ، وتعين أن يكون معناها هو معناه ، نحو (هذا الطالب ابنى حقاً) ، فقولي (هذا الطالب ابنى) يحتمل أن تكون بُنُوته حقيقية ويحتمل أن تكون مجازية ، أى أن هذا الطالب بمنزلة الابن الحقيقي فى معزته ، فإذا قلت (حقاً) زال هذا الاحتمال ، وتعين أن يكون معنى الجملة هو معنى المصدر ، ونحو قولي (أنا لا أجلس على المقاهى ألبتة) ، فقولي (أنا لا أجلس على المقاهى) يحتمل أنى لا أجلس عليها مطلقاً ، ويحتمل أنى لا أجلس عليها غالباً ، وقد أجلس عليها أحياناً قليلة ، فإذا قلت (أَلْبَتَّةُ) زال هذا الاحتمال وتعين أن يكون معنى الجملة هو معنى المصدر ، ويمكنك أن تدرك أن من هذا القبيل كلمة (قطعاً) فى قولنا مثلاً (سأزورك قطعاً هذا الأسبوع) ، وكذلك كلمة (حتماً) فى قولنا مثلاً (سوف أناقشك حتماً فى كل ما تقول)^(١) .

(١) أشار ابن مالك إلى هذا الموضع بقوله :

ومنه ما يدعونهُ مُؤَكِّداً * لنفسه ، أو لغيره فالمبتدأ

نحو له على ألف عُرِفَا * والثان كابنى أنت حقاً صِرْنَا

الموضع الخامس : المصدر الذى يقصد به التشبيه ، وقد تقدمت عليه جملة مشتملة على معناه وعلى من ينسب له التشبيه نحو (لهذه الطالبة بكاءٌ بكاءٌ الثكلى^(١)) .

الخلاصة :

المفعول المطلق هو المصدر المذكور تكملة فى الجملة ليؤكد عامله أو يبين نوعه ، أو عدده ، وفى ضوء هذا التعريف نعرف أن أنواعه ثلاثة المؤكد للعامل ، والمبين للنوع ، والمبين للعدد . وعامل النصب فى المفعول المطلق هو الفعل ، أو الوصف ، أو المصدر . وينوب عن المصدر فى النصب على أنه مفعول مطلق ما يدل على المصدر ، ويتمثل ذلك فى عدة ألفاظ أهمها ما يأتى :

الكلمتان (كل ، وبعض) مضافتين إلى المصدر ، ومرادفُهُ ، وصفته ، والإشارة إليه ، وضميره ، وعدده ، وآلته ، واللفظ الدال على نوع من أنواعه ، والكلمة التى تتلاقى مع المصدر فى حروفه الأصلية ، وكلمة (أَى) إذا أضيفت إليه .

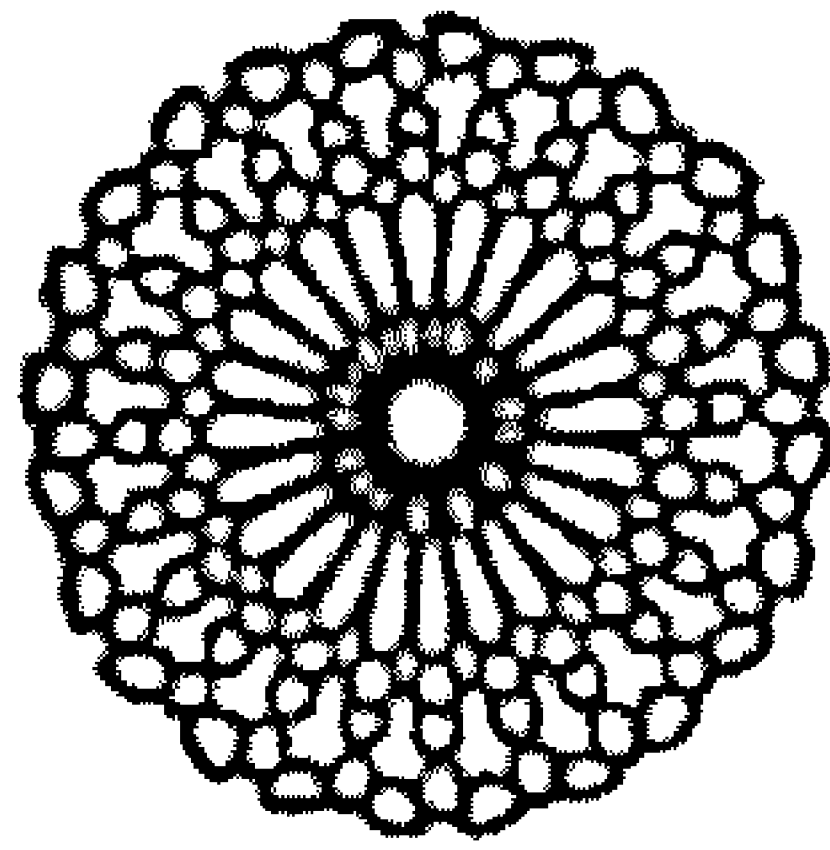
وقد يحذف عامل النصب فى المفعول المطلق ، وهذا الحذف قد يكون جائزا ، وقد يكون واجبا ، فيكون جائزا إذا وُجدت قرينة تدل على المحذوف ، ويكون واجبا إذا جاء المصدر بدلا من فعله ، لأنه لا يجمع بين البديل والمبدل منه ، ويتحقق ذلك الحذف فى الأسلوبين الطلبى والخبرى ، وفى الأسلوب الطلبى نجده ممثلا فى الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام الذى

(١) أشار ابن مالك إلى هذا الموضع بقوله :

كذاك ذو التشبيه بعد جملة * كَلَى بُكَاءُ ذاتِ عَضْلَةٍ

يراد به التوبيخ غالبا ، وفى الأسلوب الخيرى نجده ممثلا فى
المواضع الآتية :

أولا : مصادر سمعت عن العرب ، وكثر استعمالها حتى جرت
مجرى الأمثال ، ودلت القرائن على عاملها المحذوف . ثانيا :
مصادر ذكرت تفصيلا لعاقبة ما قبلها . ثالثا : المصدر المكرر ،
أو المحصور إذا كان عامله المحذوف واقعا خبرا عن اسم ذات .
رابعا : المصدر المؤكد لنفسه ، أو لغيره ، فالمؤكد لنفسه هو
الواقع بعد جملة يكون معناها هو معنى المصدر ، والمؤكد لغيره
هو الواقع بعد جملة يحتمل أن يكون معناها هو معنى المصدر ،
ويحتمل أن يكون معناها غير معناه ، فإذا ذكر المصدر زال
الاحتمال ، وتعين أن يكون معناها هو معناه ، خامسا : المصدر
الذى يقصد به التشبيه ، وقد تقدمت عليه جملة مشتملة على
معناه ، وعلى من ينسب له التشبيه .



٣ - المفعول لأجله

الأمثلة :

قال تعالى :

- (١) (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ حُدَّزَ الْمَوْتَ)
 (٢) (وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ . فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ)
 (٣) (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ
 إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا) .
 (٤) (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا
 تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبِطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ
 لَا تَشْعُرُونَ) .

الشَّرْحُ

فى المثال الأول نجد كلمة (حَذَرَ) اسما منصوبا قد ذكر لبيان سبب حدوث الفعل الذى قبله ، وقد اصطلح النحويون على تسمية هذا الاسم وماشابهه بالمفعول لأجله ، وإذا تأملنا هذا الاسم نجد أنه قد تحققت فيه خمسة شروط :

الشرط الأول : أنه مصدر ، فإذا كان الاسم المذكور لبيان سبب حدوث الفعل ليس مصدرا لا يصح أن يكون مفعولا لأجله ، ويجب جره حينئذ بحرف جر يفيد التعليل مثل اللام ، أو من على نحو ما نرى فى كلمة (الأنام) فى المثال الثانى ، فهى اسم قد ذكر لبيان حدوث الفعل الذى قبله ولكنها ليست مصدرا ، ومن ثم جاءت مجرورة باللام التى تفيد التعليل .

الشرط الثانى : أن يكون هذا المصدر قلبيا أى يدل على فعل من أفعال القلوب مثل (الحذر) فى المثال السابق ، ومثل (الرغبة) فى قولك مثلا (جئت رغبةً فى الدرس) ، ومثل (الخوف) فى قولك مثلا (هرب اللص خوفا من الشرطى) ، فإذا لم يكن المصدر قلبيا بأن كان يدل على فعل من أفعال الجوارح لا يكون مفعولا لأجله ، ويجب جره حينئذ بحرف الجر مثل كلمة (الضرب) فى قولك مثلا (خرج الجيش لضرب العدو) ، ومثل كلمة (القراءة) فى قولك مثلا (حضرت لقراءة الدرس) ، ومن هذا القبيل قوله تعالى (ولاتقتلوا أولادكم من إملاق) .

الشرط الثالث : أن يتحد هذا المصدر مع عامله فى الوقت ، ففى المثال الأول نجد وقت الحذر هو الوقت نفسه الذى خرج فيه هؤلاء القوم من ديارهم ، فإذا لم يتحقق هذا الاتحاد لا يكون المصدر مفعولا لأجله ويجب جره على حو ماسبق كما فى قولك مثلا (يجتهد الطلاب أثناء الدراسة لتفوقهم آخر العام) .

الشرط الرابع : أن يتحد هذا المصدر مع عامله فى الفاعل ، ففى المثال الأول نجد فاعل المصدر وهو الحذر هم الذين خرجوا من ديارهم ، وفى نحو قولك (وقفت إجلالا للمعلم) نجد فاعل الوقوف ، وهو المتكلم ، فإذا لم يتحد فاعل المصدر وفاعل عامله لا يكون المصدر مفعولا لأجله ، ويجب جره كما سبق نحو (لقد أكرمتنى لمساعدتى إياك) ففاعل المصدر هو المتكلم ، وفاعل العامل هو المخاطب ، ومن ذلك قول أبى صخر الهذلى :
وإنى لتَعْرُونى لذكراكِ هزّة * كما انتفض العصفور بَلَلَهُ القطر
فقد جاء المصدر مجرورا بلام التعليل وهو قوله (لذكراك)

لأن فاعل هذا المصدر هو المتكلم وفاعل عامله وهو (تعرونى) هو (هزة) ، وبذلك انتفى هذا الشرط الرابع وهو اتحاد المصدر مع عامله فى الفاعل .

وقد انتفى الشرطان الثالث والرابع فى المثال الثالث ، وهو قوله تعالى (أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ) أى ميلها عن وسط السماء ، ففاعل الإقامة المخاطب ، وفاعل الدلوك الشمس ، ووقتهما مختلف ، فوقت الإقامة متأخر عن وقت دلوك الشمس ، ومن اليسير أن تدرك انتفاء الشرط الثانى أيضا فى هذا المثال لأن دلوك الشمس ليس مصدرا قلبيا .

الشرط الخامس : أن يكون هذا المصدر قد ذكر لبيان علة حدوث عامله ، ففى المثال الأول نجد (الحذر) قد ذكر لبيان علة خروج الذين خرجوا من ديارهم ، فإذا لم يكن المصدر مذكورا لبيان علة عاملة لايجوز أن يكون مفعولا لأجله ، كما لايجوز جره بحرف جر يفيد التعليل لأنه ليس علة لعامله نحو (أكرمتك إكراما) فيكون المصدر مفعولا مطلقا كما عرفت من قبل .

هذه جملة الشروط التى يجب أن تتحقق فى الكلمة لى تعرب مفعولا لأجله ، ومتى تحققت يجوز أن تعرب الكلمة مفعولا لأجله نحو كلمة (ابتغاء) فى (تصدقت ابتغاء وجه الله) ، ويجوز أن تجر بحرف يفيد التعليل فتقول (تصدقت لا ابتغاء وجه الله)^(١) .

(١) أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله :

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لِهَ الْمَصْدَرِ إِنْ * أَبَانَ تَعْلِيلًا كَجُدِّ شُكْرًا وَدِنْ
وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ * وَقَتًا وَفَاعِلًا وَإِنْ شَرْطٌ فَقَدْ
فَاجِرُهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ * مَعَ الشَّرْطِ كُلِّهِمْ ذَا قَنَعِ

وإذا رجعنا إلى الأمثلة السابقة نرى في المثال الرابع أن
المفعول لأجله جاء مصدرا مؤولا من أن والفعل هو (أن تحبط) ،
فأن والفعل مصدر مؤول في موضع المفعول لأجله على تقدير
مضاف والتقدير - والله أعلم - خشية أن تحبط أعمالكم .
وقد اجتمع المصدران الصريح والمؤول يعرب مفعولا لأجله

في قول المتنبي يتحدث عن دار محبوبه :
(١) نزلنا عن الأكوار نمشى كرامة * لمن بان عنه أن نلّم به ركبا
فكلمة (كرامة) مصدر صريح يعرب مفعولا لأجله ، و (أن نلّم)
مصدر مؤول في موضع المفعول لأجله على تقدير مضاف
والتقدير (خشية أن نلّم به راكبين) .

أنواع المفعول لأجله :

جاء المفعول لأجله في الأساليب العربية الصحيحة على ثلاث

أنواع :

النوع الأول : المجرد من أل والإضافة نحو قوله تعالى
(تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفا وطمعا) ،
وهذا النوع يكثر نصبه كما في الآية السابقة ، ويقل جره ،
ومن شواهد جره قول الراجز :

مَنْ أَمَكَّمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جَبِر * ومن تكونوا ناصرية ينتصر

النوع الثاني : المقترن بآل نحو (زرتك للمودة والمحبة)

وهذا على عكس النوع السابق أى يكثر جره ، ويقل نصبه ،

ومن شواهد نصبه قول الراجز :

(١) الأكوار جمع كُور (بضم الكاف) وهو الرجل . يقول : نزلنا عن

رَوَاحِلنا نمشى على أقدامنا إكراما للمحبوب الذى رحل عن هذا الربع ، وقد

فعلنا ذلك خشية أن نلّم به راكبين فيكون في ذلك تقصير في البرّة .

لا أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالى زمر الأعداء^(١)

النوع الثالث : المضاف نحو (تصدقت ابتغاء وجه الله) ،
وهذا النوع يجوز فيه النصب كما فى المثال السابق ، ويجوز
فيه الجر فتقول (تصدقت لابتغاء وجه الله) والنصب والجر فى
هذا النوع على حد سواء .

الخلاصة

المفعول لأجله اسم منصوب مذكور لبيان سبب حدوث
عامله ، ولا يكون هذا الاسم مفعولا لأجله إلا إذا تحققت فيه خمسة
شروط :

الأول : أن يكون مصدرا . الثانى : أن يكون قلبيا . الثالث :
أن يتحد مع عامله فى الزمن . الرابع : أن يتحد معه فى الفاعل .
الخامس : أن يكون مذكورا لبيان سبب حدوث عامله ، فإذا
انتفى شرط أو أكثر من الشروط الأربعة الأولى فإنه يجب جره
بحرف يفيد التعليل مثل اللام ، أو من ، أما إذا انتفى الشرط
الخامس فإنه لا يجوز أن يعرب مفعولا لأجله كما لا يجوز جره لأنه
لا يفيد التعليل ، ويأتى المفعول لأجله مصدرا صريحا ، ومؤولا
أما أنواعه فتلاثة . الأول : مجرد من آل والإضافة ، وهذا
يكثر نصبه ويقل جره بحرف الجر . الثانى : المقرون بآل ،
وهذا على عكس النوع الأول يكثر جره ويقل نصبه . الثالث :
المضاف . وهذا يجوز فيه الأمران على حد سواء .



(١) أشار ابن مالك إلى النوع الأول ، والثانى بقوله :

وقل أن يصحبها مجرد * والعكس فى مصحوب آل وأنشدوا

لا أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالى زمر الأعداء

ديفهم من كلامه أن النوع الثالث وهو المضاف يجوز فيه النصب والجر على
حد سواء .

٤- المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

الأمثلة:

قال تعالى :

١- (وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ . قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذَّنْبُ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ) .

٢- (إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا . فَوَقَاهُمُ اللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ الْيَوْمِ وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا) .

٣- (إِن الَّذِينَ يَبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ . يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ) .

٤- (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمَلَكًا كَبِيرًا) .

٥- قال المتنبي :

وَمَنْ صَحِبَ الدُّنْيَا طَوِيلًا تَقَلَّبَتْ

على عينه حتى يرى صِدْقَهَا كَذِبًا

الشَّرْحُ ،

فى المثال الأول نجد كلمة (عشاء) وهى اسم من أسماء الزمان قد تضمنت معنى (فى) إذ المعنى أنهم جاءوا فى وقت العشاء ، ولهذا نصبت على الظرفية الزمانية ، ونجد فى هذا المثال أيضا كلمة (عند) وهى اسم من أسماء المكان قد تضمنت معنى (فى) إذ المعنى أنهم تركوا يوسف فى هذا المكان ، ولهذا

نصبت على الظرفية المكانية ، ومن ثم قرر النحويون أن أسماء الزمان والمكان تكون منصوبة على الظرفية الزمانية أو المكانية إذا كانت متضمنة معنى فى .

وفى المثال الثانى نجد كلمة (يوما) وهى اسم من أسماء الزمان لم تتضمن معنى (فى) ولهذا فارتقت النصب على الظرفية وأعربت مفعولا به ، ونجد فى هذا المثال أيضا كلمة (اليوم) لم تتضمن معنى (فى) ففارتقت النصب على الظرفية وأعربت بدلا من (ذلك) ، وقد قرر النحويون أن هذا النوع من الظروف يسمى بالظروف المتصرفة ، أى التى تفارق النصب على الظرفية إلى حالة تعادل ما ذكرنا فى هذا المثال أو تشبهها . وفى المثال الثالث نجد كلمة (فوق) ظرف مكان منصوبة على الظرفية المكانية ، وعامل النصب فيها محذوف ، وفى ذلك دلالة على أن عامل النصب نى الظرف قد يكون مذكورا كما فى المثال الأول ، وقد يكون محذوفا كما فى هذا المثال .

وفى المثال الرابع نجد كلمة (إذا) وهى ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط . مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية الزمنية ، ونجد أيضا فى هذا المثال كلمة (ثم) وهى أسم إشارة للمكان . مبنى على الفتح فى محل نصب على الظرفية المكانية ، وفى ذلك دلالة على أن بعض ظروف الزمان والمكان جاءت مبنية .

وفى المثال الخامس نجد كلمة (طويلا) جاءت منصوبة على الظرفية الزمنية ، وهى فى الأصل صفة لظرف زمان قد حذف إذ التقدير (ومن صحب الدنيا وقتا طويلا) ، ثم حذف ظرف الزمان وأنيبت عنه صفته ، وفى ذلك دلالة على أن فى اللغة كلمات تنوب عن الظروف فى النصب على الظرفية .

. وهكذا نجد الحديث عن الظرف بنوعيه يتناول عدة مباحث

أهمها ما يأتي :

أولا : ما يصلح للنصب على الظرفية من أسماء الزمان والمكان.

ثانيا : تقسيم الظرف إلى متصرف ، وغير متصرف .

ثالثا : عامل النصب في الظرف .

رابعا : الظروف المبنية .

خامسا : النائب عن الظرف^(١) .

وهاهنا تفصيل القول في كل مبحث من هذه المباحث .

المبحث الأول

ما يصلح للنصب على الظرفية من أسماء الزمان والمكان

يصلح للنصب على الظرفية من أسماء الزمان والمكان

ماضِئْنِ معنى (في) باطراد نحو (جلست صباحا أمام الأستاذ) ،

فكلمة (صباحا) منصوبة على الظرفية الزمانية ، و (أمام)

منصوبة على الظرفية المكانية .

(١) ذكرت بعض المراجع المطولة مباحث أخرى مثل مبحث تقسيم الظرف

إلى مؤسس ومؤكد ، فالظرف المؤسس هو الذي يفيد زمانا جديدا ، أو مكانا

جديدا لا يفهم من عامله نحو (حسن الجو اليوم) فتضيته بين الحقائق

والمتنزهات) ، فظرف الزمان وهو (اليوم) وظرف المكان وهو (بين) يسمى

كلاهما ظرفا مؤسسا لأنه أسس معنى جديدا لا يفهم إلا بذكره في الجملة .

والظرف المؤكد هو الذي لا يأتي بزمان جديد وإنما يؤكد زمنا مفهوما من

عامله نحو قوله تعالى (سبحان الذي أسرى بعبده ليلا) فكلمة (ليلا)

تسمى ظرفا مؤكدا لأنه أكد زمن الإسراء ، لأن الإسراء لا يكون إلا ليلا ، ومن

ذلك قولك (انتظرتك مدة) ، فكلمة (مدة) ظرف مؤكد لأنه لم يزد زمنا

جديدا غير الزمن الذي دل عليه الفعل ، وغاية ما أفاده أنه أكد معنى الزمن

الذي فهم من هذا الفعل ، ولهذا يسمى ظرفا مؤكدا .

وقد اشترط النحويون فى اسم الزمان أو المكان أن يكون متضمنا معنى (فى) التى وضعت أصلا فى اللغة لتفيد معنى الظرفية لأنه إذا لم يكن كذلك لايجوز نصبه على الظرفية مثل كلمة (يوما) فى قوله تعالى (إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبَّنَا يَوْمًا عِيسَى قَمَطِرِيرًا) فهى منصوبة على أنها مفعول به ، وليست على الظرفية . إذ المراد - والله أعلم - أنهم يخافون نفس هذا اليوم ، وليس خوفهم واقعا فيه ، ومثل كلمة (حَيْثُ) فى قوله تعالى (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) فهى منصوبة على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره (يعلم) إذ المراد - والله أعلم - أنه تعالى يعلم المكان المناسب لوضع الرسالة ، وليس المراد أن علم الله واقع فيه .

وقد اشترطوا أيضا أن يكون تضمن الاسم لمعنى (فى) متضمنا مطردا ، فإذا كان التضمّن غير مطرد لايجوز نصب الاسم على الظرفية مثل كلمة (الدار) فى قولك (دخلت الدار) فقد تضمنت معنى (فى) فى هذا التركيب ، ولكن هذا التضمّن ليس مطردا إذ لايصح أن تقول (قَرَأْتُ الدَّارَ) أو (جَلَسْتُ الدَّارَ)^(١) ، ومن ثمّ كان الراجع لدى كثير من النحويين أن كلمة (الدار) فى (دخلت الدار) منصوبة بنزع الخافض ، فالأصل دخلت فى الدار ثم حذف حرف الجر فنصبت الكلمة ، وهذا مايعرف بالنصب بنزع الخافض .

(١) أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله :

الظرف وقت أو مكان ضمنا * (فى) باطرادٍ كهنا امكث أزمتا

كذلك قرر النحويون أن أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية سواء أكانت محددة مثل ساعة ، ويوم ، وشهر ، ورمضان ، أم غير محددة مثل حين ، ووقت ، ومدة ، وفترة ، فيصح أن تقول (انتظرتك ساعة) ، كما يصح أن تقول (انتظرتك مدة) .

أما أسماء المكان فلا يصح نصبها على الظرفية إذا كانت مختصة ، وعرفوا اسم المكان المختص بقولهم (هو ماله صورة ، وحدود محصورة) ، مثل المسجد ، والدار ، والكلية ، والمدرج ، والبلد ، والحجرة ، والفناء ، والساحة ، وإنما تنصب أسماء المكان على الظرفية إذا كانت مبهمة غير مختصة ، وتتمثل في أربعة أنواع :

النوع الأول : أسماء الجهات الست ، وهي أمام ، وقدام ، ووراء ، وخلف ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وأعلى ، وتحت ، وأسفل .

النوع الثانى : الأسماء التى تشبه أسماء الجهات الست فى المشيرع مثل ناحية ، وجهة ، ومكان ، وجانب ، وعند ، وإزاء ، ومثل كلمة (تَلَقَاء) فى قوله تعالى (ولما تَوَجَّه تَلَقَاء مدين) ، ومثل كلمة (شَطْر) فى قوله تعالى (فَوَلَّ وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) ، ومثل كلمة (وَسَطَ) بسكون السين على الأصح نحو (جلس محمد وَسَطَ زملائه) ، وإذا استعملت هذه الكلمة غير ظرف فالأصح فتح السين نحو قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وَسَطًا) ومثل كلمة حَوْلَ ، وَحَوَالَى ، وأحوال ، أما كلمة حول فنحو قوله تعالى (فلما أضاءت ما حوله) وأما كلمة أحوال فنحو

قول امرئ القيس : -

فَقَالَتْ سُبَّكَ اللَّهُ إِنَّكَ فَاضِحِي

أَلَسْتُ تَرَى السُّمَارَ وَالنَّاسَ أحوالى

ومثل كلمة (بَدَل) فى نحو قولك (خُذْ هَذَا بَدَلْ هَذَا) .

النوع الثالث : أسماء المقادير نحو ميل ، وفرسخ ، وبريد ،

فتقول (سِرْتُ مَيْلًا ، أو فرسخًا أو بريدًا) .

النوع الرابع : اسم المكان المشتق من الفعل العامل فى

الظرف نحو (رَمَيْتُ مَرْمًى خَالِدًا) ، ومن ذلك قوله تعالى (وَأَنَا

كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ) ، وقد اشترط النحويون فى هذا

النوع أن يكون جاريا على حروف عاملة أى مأخوذا من مادة

عاملة كما فى المثالين السابقين ، ومن ثَمَّ حكموا بشذوذ بعض

العبارات التى ورد فيها هذا النوع غير جارٍ على حروف عاملة

كقولهم فى البُعد (هو منى مَزْجَرَ الكلب ، وَمَنَاطُ الثريا) ،

وقولهم فى القرب (هو منى مَقْعَدُ القابلة ، وَمَعْقِدُ الإزار) ،

ولو قالوا (زجره مزجر الكلب ، وناطه مناط الثريا ، وقعد

(١١)

مقعد القابلة ، وعقده معقد الإزار) لم يكن شاذًا .

(٢) أشار ابن مالك إلى أن ظرف الزمان يقبل النصب على الظرفية مطلقا ،

وأن ظرف المكان لا يقبل النصب على الظرفية إلا إذا كان مبهما ، وذلك فى

قوله :

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا * يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مَبْهَمَا

نحو الجهات والمقادير وما * صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

وشروط كون ذا مَقِيسًا أَنْ يَقَعَ * ظرفًا لِمَا فى أصله معه اجتماع

المبحث الثانى

تقسيم الظرف إلى متصرف وغير متصرف

الظرف المتصرف هو الذى لا يلزم النصب على الظرفية أى أنه يستعمل تارة ظرفا ، ويستعمل غير ظرف تارة أخرى مثل كلمة (يوم) فإنك تقول (مكثتُ يوما أبحتُ عن هذه المسألة) ، فتكون ظرفا ، ويمكن أن تستعمل غير ظرف فتكون مبتدأ . نحو (يومك مبارك) أو خبرا نحو (هذا يوم مبارك) أو فاعلا نحو (اتسع اليوم لأعمال كثيرة) أو مفعولا به نحو قوله تعالى (واثقوا يوما ترجعون فيه إلى الله) .

وكذلك كلمة (مكان) فتقول (جلست مكان الأستاذ) فتكون ظرفا ، ويمكنك أن تقول (مكانك دافئ) فتكون مبتدأ ، وتقول (هذا مكان مريح) فتكون خبرا ، كما تقول (اتسع المكان لعدد كبير) ، فتكون فاعلا ، وتقول (خذ مكانك) فتكون مفعولا به ، وهكذا نجدها قد فارقت النصب على الظرفية إلى وجوهٍ إعرابية أخرى ، ونقول ذلك فى بقية الظروف المتصرفة مثل حين ، ووقت وساعة وشهر ، وسنة ، ويمين ، وشمال وجانب ، وناحية .

أما الظرف الذى لا يتصرف فهو نوعان :

النوع الأول : هو الذى يلزم النصب على الظرفية ، ولا يفارقها بحال من الأحوال مثل كلمة (قَطُّ) . تقول (ما فعلته قَطُّ) فتكون كلمة (قَطُّ) ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب ، وكذلك كلمة (عَوْضٌ) تقول (لن أفعله عوض) فتكون أيضا مبنية على الضم فى محل نصب ، وقد تستعمل هذه الكلمة مضافة فتقول (لا أفعله عوض العائضين) فتكون معربة منصوبة على الظرفية الزمانية .

ومن الظروف الملازمة للنصب على الظرفية ولاتفارقها أيضا كلمة (بَدَلْ) نحو (خذ هذا بَدَلْ هذا) وكذلك الكلمتان (ذا ، وذات) إذا أُضيفتا إلى ظرف الزمان نحو (خرجت ذا صباح ، أو ذات مساء ، أو ذات مرة) ، وكذلك الكلمات التي كانت في الأصل صفة لظرف الزمان ثم حذف الموصوف وأقيمت مقامه نحو (حدث ذلك قديما ، أو حديثا ، أو أخيرا) ، وكذلك (جلست طويلا) ، فهذه الكلمات وماشابهها من قبيل الظروف الملازمة للنصب على الظرفية ، ولهذا يقول السيوطي (فهذه أوصاف عَرَضُ حَذْفُ موصوفها وانتصب (الوصف) على الظرفية فلو تَصَرَّفَ فيها ففيل : سِيرَ عليه قديمٌ ، أو حديثٌ أو طويلٌ قَبِيعٌ ذلك)^(١) .

النوع الثاني : من الظروف التي لا تتصرف هو الظروف التي تلازم النصب على الظرفية وقد تفارق ذلك إلى حالة تشبهها وهي الجر بمن على نحو مانرى في كلمة (عند) مثلا ، فإنك تقول (جلست عند أخى ثم خرجت من عنده إلى الكلية) ، ومثل كلمة (عند) الكلمات التي تشبهها في هذين الاستعمالين مثل قبل ، وبعد ، ولدى ، ولدن ، ومع .

وبعض كلمات هذا النوع قد يجر قليلا بـ (إلى) أو (حتى) نحو (إلى أين تتجه ؟) و (حتى متى تظل في هذا الكسل ؟)^(٢) .

(١) همع الهرامع للسيوطي تحقيق د. عبد العال سالم ١٤٤/٣

(٢) أشار ابن مالك إلى تقسيم الظرف إلى متصرف وغير متصرف بقوله :

وما يَرَى ظرفا وغيرَ ظرف * فذاك ذو تَصَرُّفٍ في العُرْفِ

وغيرُ ذى التَّصَرُّفِ الذى لَزِم * ظرفيةٌ أو شَبِهَا من الكَلِمِ

المبحث الثالث : عامل النصب فى الظرف

يعمل النصب فى الظرف الفعل ، وما يشبهه من المشتقات والمصادر ، فالفعل نحو (أقمت عند أخى) والمشتق نحو (إنى مقيم عند أخى) ، والمصدر نحو (إقامتى عند أخى أفادتنى كثيرا) .

وهذا العامل قد يكون مذكورا ، كما فى الأمثلة السابقة ، وقد يكون محذوفا ، وحذفه يتمثل فى نوعين جائز وواجب ، فيكون الحذف جائزا إذا وجدت قرينة تدل على المحذوف ، كما إذا سألك سائل (متى ظهرت النتائج ؟) فتقول (.. يوم الخميس) ويكون الحذف واجبا فى ستة مواضع .

الموضع الأول : إذا وقع الظرف خبرا نحو (الكتاب فوق المكتب) ونحو قوله تعالى (يد الله فوق أيديهم) .

الموضع الثانى : إذا وقع الظرف حالا نحو (شاهدت الهلال بين السحاب) .

الموضع الثالث : إذا وقع الظرف صفة نحو (هذا طالب عندك) .
الموضع الرابع : إذا وقع الظرف صلة نحو قوله تعالى (ما عندكم ينفد ، وما عند الله باق) .

وتقدير العامل فى المواضع الثلاثة الأولى يصح أن يكون فعلا ، وأن يكون وصفا فإن كان فعلا فهو (استقر) ، أو (وجد) ، وإن كان وصفا فهو (مستقر) أو (موجود) .

وأما فى الموضع الرابع فيجب أن يكون تقديره فعلا ، لأن الصلة لغير (أل) يجب أن تكون جملة ، والوصف مع مرفوعه ليس جملة .

الموضع الخامس : فى أسلوب الاشتغال إذا كان المشتغل عنه ظرفا نحو (يوم الخميس صمت فيه) .

الموضع السادس : الظرف الذى سمح بحذف عامله عن العرب
كقولهم (حينئذ الآن) .

والأحسن أن يكون تقدير العامل فعلا فى هذين الموضعين فيكون
التقدير فى الموضع الخامس (صمت يوم الخميس) ، ويكون
التقدير فى الموضع السادس (كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن^(١)) .

المبحث الرابع : الظروف المبنية

اشتملت اللغة العربية على عدة ظروف مبنية ، ومن
أشهرها ما يأتى :-

إذ : وهو ظرف لما مضى من الزمن نحو (قابلتك إذ كنت واقفا
بالباب) ، وذهب جماعة من النحويين منهم ابن مالك إلى أنه
يجوز أن يأتى ظرفا لما يستقبل من الزمن مستدلين بقوله
تعالى (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا) وقوله تعالى (فسوف يعلمون .
إِذَا الْأَغْلالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ) .

وقرر السيوطى أنه من الظروف التى تلازم النصب على
الظرفية ، فلا تتصرف إلا أن يضاف اسم الزمان إليه نحو
يومئذ ، وحينئذ ، ولكن بعض المحققين رجحوا أنه من
الظروف المتصرفة ، فقد جاء مفعولا به على الراجع فى نحو
قوله تعالى (واذكروا إذ كنتم قليلا) كما جاء بدلا فى قوله
تعالى (واذكروا فى الكتاب مريم إذ انتبذت) .

ويجب إضافته إلى الجملة ، وهذه الجملة قد تكون اسمية
نحو قوله تعالى (واذكروا إذ أنتم قليل) ، وقوله تعالى (إذ
هما فى الغار) ، وقد تكون فعلية فعلها مضارع نحو قوله
تعالى (لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة) ،

(١) أشار ابن مالك إلى الحديث عن عامل النصب فى الظرف بقوله :

فَانْصَبْ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مَظْهَرًا * كَانَ وَإِلَّا فَانْوَهْ مَقْدَرًا

وقد يكون فعلها ماضيا نحو قوله تعالى (بعد إذ هديتنا)، وإذا
حُذِفَ جزء من هذه الجملة لجأ النحويون إلى تقديره حتى لا يقال
إِنَّ إذُ يضاف إلى المفرد كما حدث في بيت ابن المعتز : -
هل تَرَجِعَنَّ ليالٍ قد مضين لنا * والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا
فقد قالوا إن التقدير (إذ ذاك كذلك) ، فلم تضاف إذ إلى
المفرد ، وقد تحذف هذه الجملة كلها للعلم بها ويعوض عنها
التنوين كقوله تعالى (وأنتم حينئذ تنظرون) فالتقدير - والله
أعلم - وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم .

وذكرت بعض المراجع أن (إذ) استعمل للتعليل نحو قوله
تعالى (ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب
مشركون)، وقد اختلفت آراء النحويين في إعرابه حينئذ ،
فقال بعضهم إنه حرف تعليل بمنزلة لام التعليل ، وقال آخرون
إنه باق على الظرفية ، والتعليل مستفاد من سياق اللفظ .
كما استعمل أيضا للمفاجأة ، وقد نص سيبويه على هذا
الاستعمال ، ويتمثل في لفظ (إذ) الواقع بعد (بينما) ،
(بينما) ، فالأول نحو قول حرقه بنت النعمان :
فاستَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وارْضَيْنَ بِهِ

فبينما العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

واختلفت الآراء هنا أيضا في إعرابه ، ف قيل إنه أفاد معنى
المفاجأة وهو باق على استعماله ظرفا ، وقيل إنه صار حرفا
لإفادة معنى المفاجأة^(١) .

(١) لمزيد من الطلاع راجع مبحث (أسلوب إذا في ضوء الدراسات القرآنية)
للدكتور عبد العال سالم مكرم ، وهو منشور في حوليات كلية الآداب جامعة
الكويت . الحولية الرابعة . الرسالة الخامسة عشر ١٩٨٢م ١٤٠٣هـ

إذا : وهو ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط ،
ولذا وجب أن يذكر بعده الفعل ، وأن يقترن جوابه بالفاء في
نحو قوله تعالى (إذا جاء نصر الله والفتح ، ورأيت الناس
يدخلون في دين الله أفواجا فسبح بحمد ربك) ، وإذا ذكر بعده
اسم فإنه يعرب فاعلا لفعل محذوف يُفسَّرُ بالفعل المذكور بعد
ذلك كما في قوله تعالى (إذا السماء انشقت) .

وذهب بعض النحويين ، ومنهم ابن مالك إلى أنه قد
يستعمل للزمن الماضي نحو قوله تعالى (وإذا رأوا تجارة أو
لهواً انفصلوا إليها) ، وقوله تعالى (ولا على الذين إذا ما أتوك
لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه) ، وذهب آخرون إلى أنه
قد يستعمل للحال نحو قوله تعالى (والليل إذا يغشى لأن الليل
مقارن للغشيان) .

وذكرت بعض المراجع أن (إذا) يذكر في الأمور التي يتعين
وجودها نحو (سأحدث إليك إذا خرجنا من المسجد) أو في
الأمور التي يرجح وجودها نحو (سأحدث في هذه الندوة إذا
طلب مني الحديث) ، وأما (إن) الشرطية فتذكر في الأمور
التي يستحيل وقوعها نحو قوله تعالى (قل إن كان للرحمن
وَلَدٌ) ، وقد تستعمل في الأمور التي يحتمل وقوعها نحو قوله
تعالى (إن جاءكم فاسق بنبأ) .

وصرح بعضهم بأن لفظ (إذا) قد لا يتضمن معنى الشرط ،
وحينئذ يكون قد تجرد للظرفية المخصصة نحو قوله تعالى (والليل
إذا يغشى) .

ومن الأحكام التي يختص بها أنه يضاف إلى الجملة الفعلية
التي بُعِثَ سِوَاهُ أكان الفعل مضارعاً نحو قوله تعالى (وإذا تتلى

عليهم آياتنا) ، أم ماضيا نحو قوله تعالى (إذا جاءك المنافقون) ، وقال ابن هشام : إيلأؤه الماضى أكثر ، وقد اجتمعتا فى قول أبى ذؤيب :

والنفس راغِبَةٌ إذا رَغَّبَتْهَا * وإذا تُرِدُّ إلى قليل تقنع

والراجع أن عامل النصب فيه هو جوابه ، وهذا معنى قول النحويين : إذا ظرف لما يستقبل من الزمن خافض لشرطه منصوب بجوابه .

ومن أحكامه أيضا أنه أداة شرط غير جازمة ، وقد يستعمل أداة شرط جازمة للضرورة كقول عبد القيس ابن خفاف : -

واستَغْنِ ما أغناك ربك بالغنى * وإذا تُصِيبُك خصاصة فتحمل

حيث : وهو ظرف مكان على الأصح خلافا للأخفش ، فقد

قال إنه يستعمل للزمان كقول طرفة ابن العبد :

للفتى عقل يعيش به * حيث تهدى ساقه قدمه

فقد قالوا : إن التقدير حين تهدى .

وهو مبنى على الضم على الأصح خلافا لمن قال إنه معرب ، ولمن قال إنه يبنى على الفتح ، أو الكسر ، وقد قرئ (سنستدرجهم من حيث لا يعلمون) بالكسر ، فقل إن هذا الكسر للإعراب ، وقل للبناء ، وبعض لهجات العرب تنطقه بالواو بدل الياء ، ولكن اللهجة الفصحى تنطقه بالياء .

ويضاف إلى الجملة الفعلية والاسمية على قدر سواء ، وعلى ذلك يصح أن تقول (اجلس حيث تستريح) كما يصح أن تقول (اجلس حيث أنت واقف) ، وقرر بعضهم أن إضافته إلى الفعلية أكثر ، كما صرح بعضهم بأن إضافته إلى المفرد نادر كقول الشاعر :

أما ترى حيث سهيل طالعا * نجما يضىء كالشهاب ساطعا
وهو من الظروف المتصرفة قليلا ، فقد جاء مجرورا بحرف
الجر (إلى) فى قول الشاعر :

فَسَدَّ وَلَمْ تَفْزَعْ بِيوتَ كَثِيرَةٍ * إِلَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أَمْ قَشَعَمَ
كما جاء مفعولا به فى قوله تعالى (الله أعلمُ حَيْثُ يَجْعَلُ
رِسَالَتَهُ) كما سبق ، وقد تزداد بعده (ما) فيصير اسم شرط
جازم ، ويظل فى محل نصب على الظرفية المكانية .
نحو قوله تعالى (وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ) ، وقول
الشاعر :

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُ يَقْدِرُ لَكَ اللَّيْلُ ... هُ نَجَاحًا فِى غَايِرِ الْأَزْمَانِ
قَطُّ : تقدم الحديث عن هذا الظرف فى الظروف التى لا تتصرف ،
وهو أيضا من الظروف المبنية ، والمشهور بناؤه على الضم ،
وللعرب عدة لهجات فى نطقه ، واللهجة الفصحى هى فتح
القاف وتشديد الطاء مع ضمها ، وهو يختص بالزمن الماضى
المنفى نحو (ماتخلفت قَطُّ عن الدَّرس) .
ويرد لفظ (قَط) فى اللغة اسم فعل مضارع بمعنى أكتفى كقول
الشاعر :

امْتَلَأَ الْحَوْضَ وَقَالَ قَطَّنِي * مهلا رويدا قد ملأت بطنى
وذكر بعض المراجع أن هذا اللفظ يرد أيضا لإفادة معنى
التقليل ، والأحسن فى هذه الحالة بناؤه على السكون نحو
(ماعندك إلا هذا قَطُّ) وقريب من ذلك هذا الاستعمال الشائع
بيننا إذ يقترب بقاء العطف ويفيد معنى التحديد نحو (وصلنى
خمسون جنيها فقط) .

عوض : تقدم الحديث أيضا عن هذا الظرف فى الظروف التى
لا تتصرف ، وهو أيضا من الظروف المبنية ، والمشهور بناؤه

على الضم ، ويستعمل فى الزمن المستقبل المنفى غالبا فنقول
 (لن أفعل ذلك عوض) وذكرت بعض المراجع أنه قد يستعمل فى
 الزمن الماضى المنفى ، ومن شواهدهم على ذلك قول الشاعر :
 فلم أرَ عاما عوضُ أكثرَ حالكا * وجه غلام يشتري وغلما
 وقد يضاف هذا الظرف إلى كلمة (العائضين) فنقول (لا أفعل
 ذلك عوضَ العائضين) ، أى دهر الداهرين ، وفى هذه الحالة
 لا يكون منيا ، وإنما يكون معربا كسائر الظروف المعربة .

الآن : وهو من الظروف المبنية على الأصح ، وبنائه على الفتح
 غالبا ، وهو اسم للوقت الحاضر ، أى وقت الفعل عند نطق
 الإنسان به نحو (كتبتُ الدرسَ الآن) ، أو (أكتبُ الدرسَ الآن) ،
 وفى القرآن الكريم (الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ) ، وقوله تعالى (فمن
 يستمعِ الآنَ يجدْ له شهابا رصدا) ، وقد يفارق النصب على
 الظرفية فيأتى مجرورا بـ (إلى) نحو (لم يحضر الأستاذ إلى
 الآن) ومن ذلك قول الشاعر :

أ إلى الآن لا يبينُ ارعواءُ * لك بعد المشيب عن ذا التصابى
 وذهب بعضهم إلى أنه معرب وفتحته للإعراب مستدلا بقول
 أبى صخر الهذلى :

كأنهما ملآن لم يتغيرا * وقد مر للدارين من بعدنا عَصْرُ
 فقد روى البيت بكسر النون وقالوا إن الأصل (مِنْ الآن)
 فحذفت النون من حرف الجر ، وجرت كلمة (الآن) بالكسرة ،
 فدل ذلك على إعرابها ، وقد ذهب ابن مالك إلى أن هذا رأى
 ضعيف لاحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ، وأن للعرب
 لهجتين فى بناء كلمة (الآن) الفتح ، والكسر ، إلا أن الفتح
 هو الغالب .

أَمْسٍ : وهو اسم لليوم الذى يليه يومك الذى أنت فيه ، أو ما هو بمنزلته فى القرب ، فتقول (انتظرت الأستاذ أَمْسٍ فلم يحضر) إذا كان انتظارك فى اليوم الذى قبل يومك الذى تحدث فيه ، وتقول (كنا نستورد أَمْسٍ كثيرا من المصنوعات) ، وأنت تقصد حدوث ذلك منذ فترة قريبة ، ومن ذلك قوله تعالى (فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس) ، وهو من الظروف المتصرفة ، فيكون فى موضع نصب على الظرفية ، وقد يفارق النصب على الظرفية إلى وجه آخر من وجوه الإعراب ، ومن ثم رأيناه فى موضع رفع بالابتداء فى قول الشاعر :

أَمْسٍ الذى مر على قربه * يعجز أهل الأرض عن رده
وفى موضع رفع على الفاعلية فى قول الشاعر :

اليوم أعلم مايجىء به * ومضى بفصل قضائه أَمْسٍ
وقد يأتى فى موضع نصب على المفعولية نحو (أحببت أَمْسٍ بما فيه) أو فى موضع جر بحرف الجر نحو (ما رأيتك مذ أَمْسٍ) ، أو فى موضع جر بالإضافة نحو (كان هذا حديث أَمْسٍ) ، وهو مبنى على الكسر مطلقا على نحو ما ذكرنا فى الأمثلة السابقة ، وهذا هو الصحيح ، وهو مذهب الحجازيين .

وقد ورد نطق هذه الكلمة بلهجات أخرى مختلفة ، ومن ثم اختلفت آراء النحويين فى إعرابها ، فقد قيل إنها
معربة إعراب مالا ينصرف ، وعلى ذلك جاء قول الشاعر :

إنى رأيت عجبا مذ أَمْسًا * عجائزا مثل السعالى خمسا
ومن النحويين من ذهب إلى إعرابها إذا اقترنت بآل ، أو أضيفت ، فتقول (إن الأمسَ ليوم جميل ، أو إن أَمْسَنَا لجميل) ، بنصبها بالفتحة فى الحالتين .

ريث : وهو ظرف زمان ، وقد ذكره بعض النحويين في الظروف المبنية ، وهو في الأصل مصدر معناه البطء ، وفعله (راث) بمعنى أبطأ ، فإذا استعمل ظرفا ظل مصاحبا لهذا المعنى ، تقول (انتظرني ريث أكتب الخطاب) أى قدر بطء كتابة الخطاب ، ومن شواهد قول الشاعر :

خَلِيلِيَّ رَفَقًا رِيثَ أَقْضَى لُبَانَةٍ * مِنَ الْعَرَصَاتِ الذَّاكِرَاتِ عَهْدًا
وكثيرا ما تُذَكَّرُ بعدها (ما) فتقول (مكثتُ ريثما أسمع
الحاضرة) ، وللنحويين رأيان في إعراب (ما) هذه فقد قيل
إنها مصدرية ، وعلى ذلك فالظرف مضاف إلى المصدر المؤول
من (ما) والفعل ، وقيل : إنها زائدة ، وعلى ذلك فالظرف
مضاف إلى الجملة الفعلية المذكورة بعده .

لذن : هو من الظروف المبنية على الصحيح ، ويستعمل
لابتداء الغاية الزمانية ، أو المكانية ، ومن شواهد قول
القطامي :-

صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَه * لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سَوْدُ الذَوَانِبِ
ويغلب اقترانه بـ (مِنْ) نحو قوله تعالى (وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ
رحمة) ، ويضاف إلى المفرد ، والجملة ومن إضافته إلى المفرد
قول الشاعر :

تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظُهَيْرِي * مِنْ لَدُنِ الظَّهْرِ إِلَى الْعَصِيرِ

ومن إضافته إلى الجملة قول القطامي السابق (لدن شب) .
وسمع نصب (غُدُوَّة) بعده على أنها تمييز في قول أبي سفيان
بن حرب :

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ * لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لَغُرُوبِ
وحكى الكوفيون رفع (غُدُوَّة) بعدها على إضمار كان أى
لذن كانت غدوة .

لَمَّا (الحينية) : فقد ذهب بعض أئمة النحو كابن السراج ،
والفارسي ، وابن جنى ، إلى أن كلمة (لَمَّا) ظرف مبنى بمعنى
(حين) ، ومذهب سيبويه ، وابن خروف أنها حرف ، وسواء
أكانت ظرفا ، أم حرفا فإنها تقتضى جملتين وجدت ثانيهما
لوجود أولادهما نحو (لما زارنى الأستاذ أكرمته) وهذا معنى
قول النحويين : إنها كلمة وجود لوجود ، وعامل النصب فيها
على القول بظرفيتها جوابها ، ويكون فعلا ماضيا عند جمهور
النحويين كالمثال السابق ، وكقوله تعالى (فلما نجاكم إلى البر
أعرضتم) ، وجوز ابن عصفور كونه مضارعا ، نحو (فلما ذهب
عن إبراهيم الروح وجادته البشرى يجادلنا) ، وجوز ابن مالك
كونه جملة اسمية مقرونة بالفاء نحو قوله تعالى (فلما نجاهم
إلى البر فمنهم مقتصد) ، أو بإذا الفجائية نحو قوله تعالى
(فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون) . وجمهور النحويين
يلجئون فى هذه النصوص ، وما شابهها إلى التأويل والتخريج ،
ويعتمدون غالبا فى هذا التخريج على أن الجواب محذوف ،
وكثيرا ما يحذف الجواب لدلالة السياق عليه .

وقد استعملت (لَمَّا) كثيرا فى اللغة العربية على أنها حرف
نفى وجزم نحو قوله تعالى (ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم) ،
كما أنها وردت حرف استثناء بمعنى (إلا) فى قوله تعالى (إن
كل نفس لما عليها حافظ) .

مذ ، ومنذ : وهما من الظروف المبنية فى بعض الأحوال ، وبيان
ذلك أن هذين الطرفين لهما ثلاثة أحوال :

الأولى : أن يكون المذكور بعدهما جملة اسمية ، أو فعلية ،
والمشهور فى هذه الحال أنهما ظرفان مضافان إلى هذه الجملة ،

فمن الإضافة إلى الجملة الاسمية قول الأعشى :

وما زالتُ أبغى المال مذ أنا يافع

وليدا وكهلا حين شبت وأمرداً
الفعلة

ومن الإضافة إلى الجملة قول الفرزدق :

ما زال مذ عقدت يداه إزاره * فسما فأدرك خمسة الأشبار

الثانية : أن يكون المذكور بعدهما اسم مرفوع ، والراجع فى

هذه الحال أنهما ظرفان أيضا ، وكلاهما فى محل رفع مبتدأ ،

والمرفوع بعد كل منهما خبر نحو مارأيت الأستاذ مذ يومان ،

أو منذ يومان) .

الثالثة : أن يكون المذكور بعدهما اسم مجرور ، والراجع فى

هذه الحال أنهما حرفا جر ، وما بعدهما مجرور ^{بشيء} نحو (مارأيته

مذ يومين ، أو منذ يومين) ، ومن شواهد هذه الحال قول

امرئ القيس :

قفا نَبِكْ من ذكرى حبيب وعرفان

وربع عفت آثاره منذ أزمان

وقول زهير :

لمن الديارُ بقنة الحجرِ * أقوين مذ حجج ومذ دهر

ومما تجدر الإشارة إليه فى الحديث عن الظروف المبنية أن

البناء قد يعرض لبعض الظروف المعربة وذلك على النحو

الآتى :

البناء العارض للظروف المعربة :

قد يعرض البناء لبعض الظروف المعربة ، ويتمثل ذلك فى

المواضع الآتية :-

أولا - الظروف المركبة ، ومن أمثلتها فى ظرف الزمان قولهم

(فلان يزورنا صباحَ مساء) أى كل صباح ومساء ومن شواهد ذلك قول الشاعر : -

وَمَنْ لَا يَصْرِفُ الْوَاشِينَ عَنْهُ * صَبَاحَ مَسَاءٍ يَضُنُّوهُ خَبَالًا
ومن أمثلة ظرف المكان المركب قولنا (التحم جيشنا بجيش الأعداء وبعض الجند يسقط بينَ بين) ، ومن شواهد ذلك قول عبيد بن الأبرص :

نَحْمَى حَقِيقَتَنَا وَبَعْدَ ... ضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا
وهذه الظروف المركبة تكون مبنية على فتح الجزأين كالأعداد المركبة نحو خمسة عشر مثلا .

ثانيا - الزمن المبهم المضاف لجملة ، والمراد بالزمن المبهم الزمن الذى لم يختص بوجه من الوجوه مثل حين ، ومدة ، أو اختص بوجه دون وجه مثل نهار ، وصباح ، ويوم ؛ فعند إضافته إلى جملة فعلية فعلها مبنى يكون بناؤه راجح .
نحو قول النابغة الذبياني :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتَ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا
وَقُلْتَ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبَ وَازِع
ببناء (حين) على الفتح على الراجح ، ويكون البناء مرجوحا عند إضافته إلى الجملة التى فعلها معرب ، فقد قرأ نافع (هذا يومَ ينفعُ الصادقين صدقهم) ببناء (يوم) على الفتح ، وقرأ الستة بضمه على الإعراب .

وكذلك يكون البناء مرجوحا عند إضافة هذا الزمن إلى الجملة الاسمية ، كقول ابن جهم المذحجى :

أَلَمْ تَعْلَمْ يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنْنَى * كَرِيمَ عَلَى حِينَ الْكَرَامِ قَلِيلُ
فقد روى البيت بفتح كلمة (حين) فدل ذلك على جواز البناء

عند الإضافة إلى الجملة الاسمية ، ومنع البصريون البناء عند الإضافة إلى الجملة الفعلية التى فعلها معرب ، وعند الإضافة إلى الجملة الاسمية ، وأوجبوا الإعراب فى ذلك ، وأيدَّ ابن مالك مذهب الكوفيين بالسمع لقراءة نافع السابقة ورواية البيت بالفتح .

ثالثا - الزمن المبهم المضاف لاسم مبنى نحو حينئذ ، ويومئذ ، ومنع ابن مالك البناء فى ذلك ، وقرر أن هذه الفتحة فتحة إعراب لأن الإضافة من خصائص الأسماء التى تكف سبب البناء وتلغيه فى غير موضع فكيف تكون داعية إليه ؟ واختار السيوطى رأى ابن مالك وقال (هذا الذى ذهب إليه هو المختار) .

رابعا - الغايات مثل قبل ، وبعد ، وأول ، وأسماء الجهات الست مثل أمام ، وقدام ، وخلف ، ووراء ، ويمين ، وشمال ، وذلك إذا حذف المضاف إليه ، ونوى معناه نحو قوله تعالى (لِّلَّ الْأَمْرِ مِّنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) بالضم ، فقد قدر النحويون أن الأصل (من قبل الغلبة ومن بعدها) ، ثم حذف المضاف إليه ونوى معناه فبنى الظرف على الضم ، وقد وضَّح ابنُ يعيش سبب تسمية هذه الظروف بالغايات فقال (قيل لهذا الضرب من الظروف غايات لأن غاية كل شئ ما ينتهى به ذلك الشئ ، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه لأنه الذى يتم به الكلام ، وهو نهايته ، فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هى غايات ذلك الكلام ، فلذلك من المعنى قيل لها غايات)^(١) .

ومن شواهدنا قول الشاعر :

لَعَنَ الْإِلَهُ تَعْلَةً بَنَ مَسَافِرَ * لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامٍ
فقد قالوا إن الأصل (من قدامه) فلما قطعه عن الإضافة ونواها
بناه على الضم ، وكذلك قول معن ابن أوس :
لعمرك ما أدري وإني لأَوْجَلُ * على أينَا تعدو المنية أولُ
قيل إن الأصل (أولُ الأمر) ، فلما قطعه عن الإضافة ونواها
بناه على الضم على نحو ما سبق .

(المبحث الخامس : النائب عن الظروف)

اشتملت اللغة على عدة كلمات نابت عن الظروف فجاءت
منصوبة على الظرفية المكانية أو الزمانية وتتمثل فيما يأتي :-
أولاً : المصدر بشرط أن يكون دالاً على وقت معين ، أو مقدار
محدود ، نحو (يبدأ عملي طلوع الشمس) ونحو (آتيك صلاة
العصر ، وهل أنتظرِك مجاورة ، أو محاضرتين ؟) كما تقول
العرب (انتظرتك حلب ناقة) ، وتقول (أجلس قرب الأستاذ)
فالتقدير في ذلك يبدأ عملي وقت طلوع الشمس ، وآتيك وقت
صلاة العصر ، وهل أنتظرِك مقدار محاضرة ، أو مقدار
محاضرتين ، وانتظرتك مقدار حلب ناقة ، وأجلس مكان قرب
الأستاذ ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وقد
قرر النحويون أن نيابة المصدر عن ظرف الزمان كثيرة ، أما
نيابته عن ظرف المكان فقليلة ، وذلك واضح في الأمثلة السابقة

(١) أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله :

وقد ينوب عن مكان مصدر x وذاك في ظرف الزمان يكثر

وذكرت بعض المراجع أن النائب عن الظرف قد يكون اسم ذات كقول بعض
العرب (لا أكله القارظين ، ولا آتيه الفرقدين) والمثال الأول
أصله (لا أكله مدة غياب القارظين) ، ثم حذف الظرف وأقيم مقامه
المصدر ، ثم حذف المصدر وأقيم مقامه اسم الذات وهو (القارظين) وهما =

وقد يأتى المصدر ظرفا من غير تقدير مضاف نحو (أَحَقَّا
 أنك مسافر ، وفعلت ذلك ظنا منى أنه صواب ، وقمت بهذا
 العمل جهد طاقتى) ، فهذه المصادر أعنى (حقا ، وظنا ،
 وجهد) منصوبة على أنها ظرف زمان من غير تقدير مضاف ،
 ومن شواهد ذلك قول ابن الدمينه :
 أحقا عباد الله أن لست صادرا * ولا واردا إلا على رقيب
 وقول النابغة الجعدي :

ألا أبلغ بنى خلف رسولا * أحقا أن أخطلكم هجاني
 ثانيا : ينوب عن الظرف أيضا وصفه نحو (انتظرتك طويلا)
 فكلمة (طويلا) منصوبة على أنها ظرف زمان ، والأصل (وقتا
 طويلا) ، ثم حذف الظرف ، وأقيم وصفه مقامه ، ونحو (أسكن
 قريبا من الكلية) فكلمة (قريبا) منصوبة على أنها ظرف
 مكان ، والأصل (مكانا قريبا) ثم حدث الحذف المذكور فى المثال
 السابق .

ثالثا : ينوب أيضا عن الظرف عدده نحو (صمت ستة أيام ،
 وسرت ثلاثة أميال) ، وفى القرآن الكريم (سخرها عليهم
 سبع ليال ، وثمانية أيام حسوما) .
 رابعا : كذلك ينوب عن الظرف كَلْبَتُهُ وَجَزْنِيَّتُهُ نحو (مكثت
 كلَّ اليوم ، أو نصفه ، وقطعنا كلَّ الميل أو نصفه) ، ومن
 شواهد ذلك قول سحيم بن وثيل الرياحي :

رجلان خرجا يجنيان القَرْظَ فلم يرجعا .

والقَرْظُ : نبات يشبه العدس شكلا ويستعمله العرب فى دباغة الجلد ،
 وأصل المثال الثانى (لا آتية مدة بقاء الفرقدين) ثم حدث الحذف المذكور فى
 المثال الأول ، والفرقدان نجمان يهتدى بهما العرب فى السير .

أكل الدهر حل وارتحال * أما يبقى على ولا يقينى
خامسا : كلمتا (ذا ، وذات) مضافتين إلى الزمان نحو
(خرجت ذا صباح ، أو ذات مساء ، أو ذات مرة) وقد تضاف
ذات إلى المكان نحو (عابر الطريق ينظر ذات اليمين وذات
الشمال) وفى القرآن الكريم (وترى الشمس إذا طلعت تزاور
عن كهفهم ذات اليمين ، وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال) .

الخلاصة :

الظرف هو ما تضمن معنى (فى) باطراد من أسماء الزمان
والمكان أو ما يشبههما ، وحديثنا عن الظرف بنوعيه يتناول
عدة مباحث تتمثل فيما يأتى :

أولا - ما يصلح للنصب على الظرفية من أسماء الزمان
والمكان، وقد علمنا فى ضوء التعريف السابق للظرف أن الذى
يصلح للنصب على الظرفية من هذه الأسماء هو ما ضمن معنى
فى باطراد ، وقد قرر النحويون أن أسماء الزمان صالحة
للنصب على الظرفية سواء كانت محددة أو غير محددة ، أما
أسماء المكان فلا يصح نصبها على الظرفية إلا إذا كانت مبهمة ،
وتتمثل فى أسماء الجهات الست ، وما يشبهها فى الشيوع ،
وفى أسماء المقادير ، وفى الاسم المشتق من الفعل العامل فى
الظرف .

ثانيا - تقسيم الظرف إلى متصرف وغير متصرف ،
فالمتصرف هو الذى لا يلزم النصب على الظرفية ، فقد يفارقها
إلى حالة أخرى ، فيكون فاعلا مثلا : أو مفعولا به ، أو نحو

ذلك ، وغير المتصرف هو الذى يلزم النصب على الظرفية ولا يفارقها إلا إلى حالة تشبهها .

ثالثا - عامل النصب فى الظرف ، ويتمثل هذا العامل فى الفعل ، وما يشبهه من المشتقات والمصادر ، وقد يكون مذكورا ، وقد يكون محذوفا ، وحذفه قد يكون جائزا ، وذلك إذا وجدت قرينة تدل على المحذوف ، كما إذا وقع الظرف جوابا عن سؤال سابق ، وقد يكون واجبا ، وذلك إذا وقع الظرف خبرا ، أو صفة ، أو صلة ، أو حالا ، أو مشغولا عنه فى أسلوب الاشتغال ، أو مسموعا بحذف عامله عن العرب .

وتقدير العامل المحذوف قد يكون فعلا ، أو وصفا مشتقا إلا إذا كان الظرف صلة فيجب أن يقدر العامل فعلا ، أو كان الظرف مشغولا عنه فى الاشتغال ، أو مسموعا بالحذف فيحسن أن يكون التقدير فعلا أيضا .

رابعا - الظروف المبنية ، ومن أشهرها ما يأتى :
إذ : وهو ظرف لما مضى من الزمن على الصحيح ، ويجب إضافته إلى الجملة ، وقد تحذف هذه الجملة للعلم بها ، ويعوض عنها التنوين .

إذا : وهو ظرف لما يستقبل من الزمن على الصحيح ، وهو متضمن معنى الشرط ، ولهذا يجب أن يذكر بعده الفعل ، وأن يقترن جوابه بالفاء إذا كان من المواضع التى يجب أن يقترن فيها جواب الشرط بالفاء ، وإذا ذكر بعده اسم فإنه يعرب فاعلا لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعد ذلك ، ويضاف هذا الظرف إلى الجملة التى بعده وهى جملة فعل الشرط ، والراجح أن عامل النصب فيه هو جوابه .

حيث : وهو - على الأصح - ظرف مكان مبنى على الضم ، ويضاف إلى الجملة بنوعيتها ، وقد تزايد بعده (ما) فيصير اسم شرط جازم ، ويظل في محل نصب على الظرفية المكانية .
 قَطُّ : وهو من الظروف المبنية التي لا تتصرف ، وبناءه على الضم على الأصح ، ويختص بالزمن الماضي المنفى .
 عَوْضُ : وهو أيضا من الظروف المبنية التي لا تتصرف ، وبناءه على الضم على الأصح ، ويستعمل غالبا في الزمن المستقبل المنفى ، وقد يضاف إلى كلمة (العائضين) فيصير ظرفا معربا .

الآن : وهو من الظروف المبنية على الأصح ، وبناءه على الفتح غالبا ، وهو اسم للوقت الحاضر وقد يفارق النصب على الظرفية فيأتى مجرورا بـ (إلى) .

أَمْسٍ : وهو اسم لليوم الذى يليه يومك الذى أنت فيه ، أو ما هو بمنزلته فى القرب ، والصحيح أنه من الظروف المبنية ، وأن بناءه على الكسر ، كما أنه من الظروف المتصرفة ، فيكون فى موضع نصب على الظرفية ، وقد يفارق هذا الوضع إلى موضع آخر من مواضع الإعراب المختلفة .

رَيْثَ : وهو من الظروف المبنية ، وكثيرا ما تذكر بعده (ما) المصدرية ، وعلى ذلك يكون مضافا للمصدر المؤول المذكور بعده ، وقيل إن (ما) زائدة ، وعلى ذلك يكون مضافا إلى الجملة الفعلية المذكورة بعده .

لَدُنْ : وهو من الظروف المبنية على الصحيح ، ويستعمل لابتداء الغاية الزمانية ، أو المكانية ويغلب اقترانه بـ (مِنْ) ، ويضاف إلى المفرد ، والجملة ، وسمع نصب (غدوة) بعده على أنها تمييز .

لما : (الحينية) فقد ذهب بعض أئمة النحو إلى أنها ظرف زمان مبنى بمعنى حين ، وذهب آخرون إلى أنها حرف ، وعلى كل فهي تقتضى جملتين وَجِدْتَ ثَانِيَتَهُمَا لَوْجُودَ أَوَّلَهُمَا ، وعامل النصب فيها على القول بظرفيتها جوابها .

هَذَا ، وَمُنْذُ : وهما من الظروف المبنية إذا ذكر بعدها جملة اسمية ، أو فعلية ، أو اسم مرفوع ، أما إذا ذكر بعدهما اسم مجرور فهما حرفا جر على الراجع .

(البناء العارض للظروف المعربة)

قد يعرض البناء لبعض الظروف المعربة ويتمثل ذلك فيما يأتى :

- أ - الظروف المركبة .
- ب - الزمن المبهم المضاف لجملة ، ويكون البناء راجعا إذا كانت الجملة جملة فعلية فعلها مبنى ، ومرجوحا إذا كان فعلها فعربا ، أو كانت الجملة جملة اسمية .
- ج - الزمن المبهم المضاف لاسم مبنى على الراجع .
- د - الغايات مثل قبل ، وبعد ، وأَوَّل ، وأَسْمَاءُ الْجِهَاتِ الست ، وذلك إذا حذف المضاف إليه ونُوبَ معناه .
- خامسا - النائب عن الظرف ، فقد اشتملت اللغة على عدة كلمات نابت عن الظروف فجاءت منصوبة على الظرفية المكانية ، أو الزمانية ، وتتمثل فيما يأتى :
- المصدر : بشرط أن يكون دالا على وقت معين ، أو مقدار محدود ، وينوب أيضا عن الظرف وصفه ، وعدده ، وكُلِّيَّتُهُ ، وجزئيته ، وكلمتا (ذا ، وذات) مضافتين إلى الزمان ، وقد تضاف كلمة (ذات) إلى المكان نحو (ذات اليمين ، وذات الشمال) .



هـ - المفعول معه

الأمثلة:

قال تعالى :

(١) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ) .

(٢) فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً) .

(٣) قال الشاعر :

فكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنَى أَبِيكُمْ * مكان الكلّيتين من الطحال

الشَّرْحُ،

من اليسير أن نفهم أن الآية الكريمة في المثال الأول قد ذكرت أن الأنصار، الذين استوطنوا دار الهجرة مع سعاتهم بنعمة الإيمان يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ، فالواو المذكورة قبل كلمة الإيمان جاءت بمعنى (مع) وجاءت بعدها كلمة الإيمان منصوبة على أنها مفعول معه .

وفي المثال الثاني نستطيع أن نفهم أيضا أن الله سبحانه وتعالى قد أمر الخاطبين في هذه الآية بإجماع أمرهم مع شركائهم ، فالواو المذكورة قبل كلمة (شركاءكم) جاءت بمعنى (مع) وجاءت بعدها كلمة (شركاءكم) منصوبة على أنها مفعول

معه .

وفى المثال الثالث نقول أيضا ان المعنى القريب لهذا البيت هو أن الشاعر قد طلب من المخاطبين أن يكونوا مع إخوتهم فى التماسك والترابط مثل الكليتين مع الطحال ، فالواو المذكورة قبل كلمة (بَنَى أَيْكُمْ) بمعنى (مع) أيضا ، وما بعدها منصوب على أنه مفعول معه .

ونلاحظ أن هذه الواو قد سبقت بجملة فعلية ، والفعل فى هذه الجملة هو عامل النصب فى المفعول معه على الصحيح ، ويجوز أن تَسْبِقَ هذه الواو بجملة اسمية مشتملة على اسم يشبه الفعل فى العمل مثل اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، ومن ثم يكون هذا الاسم المشبه للفعل هو عامل النصب فى المفعول معه ، فالمشتملة على اسم الفاعل مثل (أنا سائر وسور الحديقة) والمشتملة على اسم المفعول مثل (أنت محبوب وأخاك) ، والمشتملة على المصدر مثل (يعجبني السَّيْرُ وسور الحديقة ^(١)) .

وقد سمعت بعض الأساليب العربية التى لم تسبق فيها الواو بجملة فعلية ، ولا بجملة اسمية مشتملة على اسم يشبه الفعل، وإنما سبقت بجملة مشتملة على (ما) ، (وكيف) الاستفهاميتين كقولهم (ما أنت وبكرا ؟) ، (كيف أنت وقصعة من ثريد) ، ومن ثم قدَّر النحويون فعلا فى هذه الجملة، وغالبا ماكان هذا الفعل مشتقا من مادة (الكون) ، فقد قالوا

(١) أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله :

يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ * فِى نَحْوِ سَيْرِي وَالطَّرِيقِ مُسْرَعًا

بما من الفعل وشبَّهه سبق * ذا النصب لا بالواو فى القول الأحق

إن التقدير (ماتكون وبكرا ؟) ، و (كيف تكون وقصعة من ثريد) ، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ^(١) .

ونستطيع فى ضوء ما ذكرنا أن نعرف المفعول معه بأنه اسم مُكَمَّل من مكملات الجملة ، قبله واو بمعنى (مع) . مسبوقه بجملة مشتملة على فعل ، أو اسم يشبه الفعل فى العمل ، وقد تكون مشتملة على (ما) ، و (كيف) الاستفهاميتين ، فيقدر النحويون حينئذ فعلا من مادة الكون غالبا .

ومن أحكامه أنه منصوب - على الأصح - بهذا الفعل المذكور قبل الواو ، أو بالاسم المشبه للفعل ، أو بالفعل المقدر . ومن أحكامه أيضا أن ما يذكر بعده يراعى فيه من حيث المطابقة ما قبل الواو فقط ، فتقول (كنت والأستاذ كالأخ) ولا تقل (كالأخوين) .

وتتحدث مراجع النحو فى درس المفعول معه عن أحوال الاسم الواقع بعد الواو لتبين حكمه من حيث النصب على المعية ، فتذكر أن الاسم الواقع بعد الواو له أربع حالات :
الأولى : وجوب نصب الاسم على المعية ، وامتناع العطف ، كما فى نحو (سرتُ وسور الحديقة) ، فلا يصح هنا العطف لأن العطف يقتضى المشاركة ، وسور الحديقة لا يشترك مع المتكلم فى السير ، وكما فى نحو (نظرتُ لك والأستاذ) ، فلا يصح هنا العطف أيضا لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز فى الغالب إلا بإعادة الجار مع المعطوف فتقول : نظرت لك وللأستاذ .

(١) أشار ابن مالك إلى ذلك بقوله :

وبعد ما استفهام أو كيف نَصَبٌ * بفعل كون مضمر بعض العرب

الثانية : وجوب العطف ، وامتناع النصب على المعية ، كما فى نحو (تشاجر محمدٌ وعلىٌ) لأن الفعل يقتضى المشاركة ، ولا يصح وقوعه من فرد واحد ، فما بعد الواو ليس فضله ، وكما فى نحو (جاء محمد والأستاذ قبله ، أو بعده) لانتفاء المعية .

الثالثة : جواز الأمرين مع رجحان النصب على المعية ، كما فى نحو (اذهب أنت والأستاذ إلى المكتبة) وذلك لأن العطف يقتضى المشاركة كما علمنا ، وعلى ذلك يكون الأستاذ مأمورا بالفعل السابق ، وهذا غير لائق ، وكما فى نحو (ذهبت والصديق إلى المكتبة) وذلك لأن العطف يترتب عليه ضعف فى الأسلوب ، لأن العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فاصل أسلوب ضعيف ، وكما فى نحو (لو تَرَكْتَ الناقةَ وفصيلَها الرضعا) وذلك لأن العطف يؤدى إلى ضعف فى المعنى ، فقد تترك الناقة ويترك فصيلها ولا يلتقيان ، فلا يتحقق المعنى المراد ، ومن ثَمَّ كان النصب على المعية أقوى فى تحقيق المعنى .

الرابعة : جواز الأمرين مع رجحان العطف ، نحو (تبرع الأستاذ والطلاب لمعونة الشتاء) ونحو (حضر محمد ووالده حفل التخرج) ، وذلك لأن العطف هو الأصل ، وقد أمكن بلا ضعف فى الأسلوب أو المعنى فكان أولى .

وزاد بعض النحويين كابن هشام حالة خامسة يمتنع فيها الأمران . أعنى العطف ، والنصب على المعية ، فيكون الاسم الواقع بعد الواو مفعولا به لفعل محذوف ، وقد مثل لهذه الحالة بقول الشاعر يتحدث عن دابته :

لما حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارَدَا * عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا
فَقُولُهُ (عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً) لَا يَصِحُّ فِيهِ نَصَبُ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ
بَعْدَ الْوَائِ عَلَى الْمَعْيَةِ ، لَانْتِفَاءِ الْمَصَاحِبَةِ ، كَمَا لَا يَصِحُّ فِيهِ
الْعُطْفُ لَانْتِفَاءِ الْمَشَارَكَةِ ، فَالْفِعْلُ (عَلَفَ) لَا يَنْاسِبُ (مَاءً) ،
وَإِنَّمَا الَّذِي يَنْاسِبُهُ الْفِعْلُ (سَقَى) ، وَمِنْ ثَمَّ أُعْرِبَ هَذَا الْأَسْمُ
مَفْعُولًا بِهِ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ (وَسَقَيْتُهَا مَاءً) .
وكَذَلِكَ الْحَالُ فِي قَوْلِ الرَّاعِي النَّمِيرِيِّ :

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا * وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا
فَقُولُهُ (وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا) لَا يَصِحُّ فِيهِ نَصَبُ الْأَسْمِ
الْوَاقِعِ بَعْدَ الْوَائِ عَلَى الْمَعْيَةِ لَانْتِفَاءِ الْمَصَاحِبَةِ كَمَا لَا يَصِحُّ فِيهِ
الْعُطْفُ لَانْتِفَاءِ الْمَشَارَكَةِ ، فَالْفِعْلُ (زَجَجَ) لَا يَنْاسِبُ (الْعَيُونَا)
وَإِنَّمَا الَّذِي يَنْاسِبُ هَذَا الْأَسْمُ هُوَ الْفِعْلُ (كَحَّلَ) ، وَمِنْ ثَمَّ أُعْرِبَ
مَفْعُولًا بِهِ لِفِعْلِ مُحذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ (وَكَحَّلْنَ الْعَيُونَا)
وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أُنْمَةِ النُّحُوِّ كَالْمَازَنِيِّ ، وَالْمَبْرَدِ ، وَأَبَى
عَبِيدَةَ إِلَى أَنَّ الْأَسْمَ الْوَاقِعَ بَعْدَ الْوَائِ فِي الْمَثَالَيْنِ السَّابِقَيْنِ
مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا وَذَلِكَ عَلَى تَأْوِيلِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ بِفِعْلِ
يَنْاسِبُ الْمَعْطُوفَ ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ ، فَيُؤَوَّلُ (عَلَفْتُهَا) بِأَنْلَتْهَا ،
وَيُؤَوَّلُ (زَجَّجْنَ) بِحَسَّنَ .

(١) أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى الْحَالَتَيْنِ الرَّابِعَةِ وَالثَّلَاثَةِ بِقَوْلِهِ :
وَالْعُطْفُ إِنْ يُمْكِنُ بَلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ * وَالنَّصَبُ مَخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ
كَمَا أَشَارَ إِلَى الْحَالَتَيْنِ الْأُولَى وَالْخَامِسَةِ بِقَوْلِهِ :
وَالنَّصَبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعُطْفُ يَجِبُ * أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ تَنْصِبُ

الخلاصة:

المفعول معه اسم مكمل من مكملات الجملة . قبله واو بمعنى (مع) مسبوقة بجملة مشتملة على فعل ، أو اسم يشبه الفعل فى العمل ، وقد تكون مشتملة على (ما) ، و (كيف) الاستفهاميتين فيقدر النحويون حينئذ فعلا من مادة الكون غالبا .

ومن أحكامه أنه منصوب - على الأصح - بهذا الفعل المذكور قبل الواو ، أو بالاسم المشبه للفعل ، أو بالفعل المقدّر .
ومن أحكامه أيضا أن ما يذكر بعده يراعى فيه من حيث المطابقة ما قبل الواو فقط فتقول (كنت والصديق كالأخ) ولا تقول (كالأخوين) .

وأحوال الاسم الواقع بعد الواو تتمثل فى أربع حالات :
الأولى - وجوب نصب الاسم على المعية . الثانية : وجوب العطف . الثالثة : جواز الأمرين مع رجحان النصب على المعية . الرابعة : جواز الأمرين مع رجحان العطف ، وزاد بعضهم حالة خامسة يمتنع فيها الأمران ، فيكون الاسم الواقع بعد الواو مفعولا به لفعل محذوف كما فى قول الشاعر :
علفتها تبنا وماء باردا

وقول الآخر :

وزججن الحواجب والعيونا

وقد ذهب آخرون إلى جواز العطف فى هذين المثالين ، وذلك على تأويل الفعل المذكور بفعل يناسب المعطوف والمعطوف عليه فيؤول (علفتها) بـ (أنلتها) ، و (زججن) بـ (حسن) .



التَّذَرُّيَّاتُ

أولا : الأسئلة التى تذكر بعدها الإجابة عنها :

سأ : قال المتنبى يمدح بسيف الدولة :

- ١- أين أزمعت أيهذا الهمام * نحن نبت الربى وأنت الغمام
 - ٢- كل يوم لك احتمال جديد * ومسير للمجد فيه مقام
 - ٣- وإذا كانت النفوس كبارا * تعبت فى مرادها الأجسام
 - ٤- وكذا تطلع البدور علينا * وكذا تقلق البحور العظام
- اشرح الأبيات ، وأعرّب ماتحتة خط ، واستخرج منها ما يأتى :
- (أ) اسما معربا بعلامة ظاهرة ، وآخر بعلامة مقدرة ووضح إعراب كل منهما .

(ب) فعلا مبنيا ، وآخر معربا معللا ما تقول .

(ج) فعلا ناسخا وبين عمله فى النص .

(د) جملة لها محل من الإعراب ، وأخرى لامحل لها مع ذكر السبب .

الإجابة

الشَّرْحُ

إلى أى الأماكن قد عقدت العزم أيها الأمير العظيم . إننا معك أينما توجهت لننعم بعطائك العظيم فما أشبهنا بالنبات الذى ينمو ويزدهر حيث ينهمر المطر . إنك تخرج علينا كل يوم بمشروع عظيم ، واتجاه رائع نحو المجد والرفعة مضحيا فى سبيل ذلك براحة جسدك ، ولاعجب فى ذلك فإن ذوى الهمة العالية يضحون دائما براحة أجسامهم فى سبيل تحقيق طموحاتهم . وهكذا تطالعنا بآرائك النيرة كالبدور الساطعة التى تعم الكون بأنوارها ، وهكذا نراك فى نشاط مستمر كالبحار التى تعلو أمواجها فى حركة دائبة .

الإعراب :

أين : اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب ظرف مكان مقدم .

أزمنت : (أزمع) فعل ماض مبنى على السكون ، والتاء ضمير متصل مبنى على الفتح فى محل رفع فاعل .

أيُّهذا : (أى) منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير يا أيُّهذا مبنى على الضم فى محل نصب .

(هذا) نعت لـ (أى) مبنى على السكون فى محل رفع .

الهمام : بدل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الاستخراج المطلوب :

(أ) الاسم العرب بعلامة ظاهرة هو (نَبْتُ) فهو خبر مرفوع .

وعلمة رفعه الضمة الظاهرة . والاسم المغرب بعلامة مقدرة هو

(الرِّبَى) فهو مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة .

(ب) الفعل المبني هو (أَزْمَعَ) لأنه فعل ماض ، والأفعال

الماضية كلها مبنية ، والفعل المغرب هو (تَطْلُعُ) لأنه فعل

مضارع لم يتصل بإحدى النونين نون التوكيد المباشرة ، ونون

النسوة .

(ج) الفعل الناسخ هو (كان) وعمله فى النص يتمثل فى أنه

رفع كلمة (النفوس) اسما له ، ونصب كلمة (كبارا) خبرا له .

(د) الجملة التى لها محل من الإعراب هى جملة (كانت

النفوس كبارا) لأنها فى محل جر مضاف إليه والجملة التى لا

محل لها من الإعراب هى جملة (تعبت فى مرادها الأجسام)

لأنها جواب لأداة شرط غير جازمة .

س٢ : هات مصادر الأفعال الآتية : واجعلها مفعولا مطلقا مرة ،
ومفعولا لأجله مرة أخرى .

أَكْرَمَ . احْتَرَمَ . عَاقَبَ . رَغِبَ . أَدَّبَ .

الإِجَابَةُ

أكرم : مصدره الإكرام ، واستعماله مفعولا مطلقا نحو (أكرم
العربي الضيف إكراما عظيما) ، واستعماله مفعولا لأجله نحو
(قمت إكراما للمعلم) .

احترم : مصدره الاحترام ، واستعماله مفعولا مطلقا نحو
(أَحْتَرِمُ أبى احتراماً كبيراً) واستعماله مفعولا لأجله نحو (وقف
الشرطى احتراماً للضابط) .

عاقب : مصدره العقاب . واستعماله مفعولا مطلقا نحو
(عاقب الأستاذ الطلاب المقصرين عقاباً شديداً) ، واستعماله
مفعولا لأجله نحو (أخرج الأستاذ الطلاب العابثين عقاباً لهم) .

رغب : مصدره الرغبة ، واستعماله مفعولا مطلقا نحو (رغب
العمال فى السفر رغبة شديدة) واستعماله مفعولا لأجله نحو
(سافر العمال رغبة فى المال) .

أدب : مصدره التأديب ، واستعماله مفعولا مطلقا نحو (أدب
الوالد أبناءه تأديبا حسنا) ، واستعماله مفعولا لأجله نحو
(حرم الوالد أبناءه من المصروف تأديبا لهم) .



س٢ : مثل لما يأتى فى جمل مفيدة :

أ - أسلوب تحذير حذف فيه العامل وجوبا وآخر جوازا .

ب - مفعول مطلق مؤكد لعامله وآخر مبين لنوعه .

ج - حال جملة وحال أخرى شبه جملة .

الإجابة

(أ) مثال الحذف الواجب (الكذب الكذب فإنه أساس الرذائل)

ومثال الحذف الجائز (الخيانة فإنها تفسد المجتمع) .

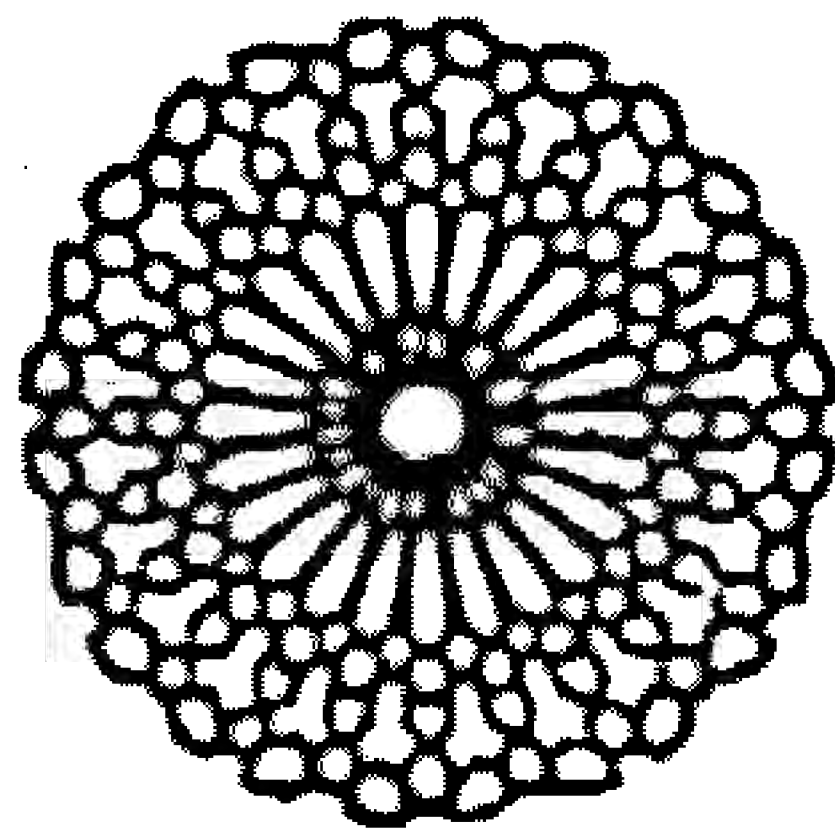
(ب) المؤكد لعامله (يأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا

تسليما) .

والمبين لنوعه (وتحبون المال حبا جما) .

(ج) الحال الجملة (شاهدت العصفور يفرد)

والحال شبه الجملة (شاهدت العصفور فوق الغصن) .



ثانيا : الأسئلة التى يجيب عنها الطالب فى ضوء الإجابة عن
الأسئلة السابقة .

س١ : قال المتنبى يعاتب سيف الدولة :
وأحرّ قلباه ممن قلبه شيمٌ

ومن بجسمى وحالى عنده سقم
مالى أكتّم حبا قد برى جسدى
وتدعى حبّ سيف الدولة الأمم
يا أعدل الناس إلا فى معاملتى
فيك الخصام وأنت الخصم والحكم
أعيذها نظرات منك صادقة
أن تحسب الشحم فيمن شحمه ورم
وما انتفاع أخى الدنيا بناظره ؟

. إذا استوت عنده الأنوار والظلم
أشرح الأبيات ، وأعرب ماتحته خط ، واستخرج منها ما يأتى :
أ - جملة لها محل من الإعراب ، وأخرى لا محل لها معلا لما
تقول .

ب - فعلا مبنيا ، وآخر معربا مع ذكر السبب .
ج - اسما معربا بعلامة ظاهرة ، وآخر بعلامة مقدرة ، ووضح
إعراب كل منهما .
د - اسما معربا بعلامة أصلية ، وآخر بعلامة فرعوية ، ووضح
إعراب كل منهما .

س٢ : هات مصادر الأفعال الآتية ، واجعلها مفعولا مطلقا مرة ،
ومفعولا لأجله مرة أخرى .
طَلَبَ . ابْتَغَى . خَشِيَ . خَافَ . طَمِعَ .

س٣ : اشرح مع التمثيل قول ابن مالك :

المصدر اسم ماسوى الزمان من * مَدَّلَوْنِي الفعل كَأَمِّنٍ من أمن
بمثله أو فعل أو وصف نصب * وكونه أصلا لهذين انتخب

س٤ : بين الوظيفة النحوية لكلمة (النَّهْرُ) فى كل جملة من
الجمال الآتية معللا لما تقول :

(أ) نهرت الولد نهرا . (ب) حفرت النهر . (ج) عاقبته
نهرا له عن العبث . (د) سِرْتُ والنهر . (هـ) فاض النهر .

س٥ : ناقش العبارات الآتية مناقشة نحوية :

(أ) علفتها تبنا وماءً باردا . (ب) لو تُرَكِّبِ الناقةً وفصيلها
لرضعها . (ج) وإنى لتعرونى لذاكراك هزة . (د) نحن
معاشر الأنبياء لانورث .

س٦ : اشرح مع التمثيل مسألتين من المسائل النحوية الآتية :

(أ) ماينوب عن المصدر فى المفعول المطلق . (ب) أنواع
المفعول لأجله . (ج) تقسيم الظرف إلى متصرف وغير
متصرف . (د) أحوال الاسم الواقع بعد الواو فى المفعول معه .

س٧ : بين موضع الشاهد ، ووجه الاستشهاد فى الشواهد
النحوية الآتية :

(أ) واستغن ما أغناك ربك بالغنى * وإذا تصببك خصاصة فتحمل
(ب) للفتى عقل يعيش به * حيث تهدى ساقه قدمه

- (ج) امتلأ الحوض وقال قطنى * مهلاً رويداً قد ملأت بطنى
 (د) اعتصم بالرجاء إنَّ عَنَّ بَأْسٌ * وتناس الذى تضمن أمس
 (هـ) فكونوا أنتم وبنى أبيكم * مكان الكليتين من الطحال

س ٨ : مثل لما يأتى فى جمل مفيدة :

- (أ) مفعول مطلق حذف عامله جوازا ، وآخر وجوبا .
 (ب) مصدر يعرب ظرف مكان ، وآخر يعرب ظرف زمان .
 (ج) ظرف حذف عامله جوازا ، وآخر وجوبا .
 (د) كلمة (قبل) معربة مرة ، ومبنيّة مرة أخرى .
 (هـ) اسم واقع بعد الواو يجب أن يعرب مفعولاً معه ، وآخر
 يمتنع .

س ٩ : اكتب مذكرة توضيحية لكل ظرف من الظروف الآتية فيها
 ماله من أحكام فى الدراسات النحوية :
 إنَّ - إذا - حيث - قَطُّ - أمس .

س ١٠ : فى العبارات الآتية أخطاء نحوية . اكتب الصواب
 معللاً لما تقول .

- (أ) إن ثمة صفتان يفخر بهما العربى هما الجود والشجاعة .
 (ب) ما زال لدينا عاملين مخلصين للوطن .
 (ج) هذا الداعية لا يدعو إلى الرذيلة ولم يرضه بالمنكر .
 (د) هؤلاء الطلاب يجتهدون فى دروسهم وسيكونوا قدرة
 صالحة .



تَدْرِيبَاتُ إِعْرَابِ التدريبات الأولى

أشرح البيتين الآتين ثم أعربهما إعراباً تفصيلياً :
أَعَلَّ النَّفْسُ بِالْأَمَالِ أَرْقَبَهَا
ما أضيّق العيش لولا فسحة الأمل
لم أرتض العيش والأيام مقبلة
فكيف أَرْضَى وقد ولت على عجل

الإجابة

الشّرح :

إنى أمنى النفس بتحقيق الآمال العظيمة التى أجتهد فى الوصول إليها فإن الحياة بدونها تكون مريرة عابسة ، وإذا كنت لا أستريح للحياة وهى مقبلة بخيراتها فى عهد الشباب فىا للعجب كيف أَرْضَى عنها وقد ضنت على خيراتها ، وأسرعت بى إلى زمن المشيب .

الإعراب :

أعلل : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا .
النفس : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
بالآمال : الباء حرف جر والآمال مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلقان بالفعل أعلل .
أرقبها : أرقب فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة

الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا، و (ها) مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب، وجملة (أرقبها) فى محل نصب حال .

ما أضيّق : (ما) تعجبية مبتدأ . مبنى على السكون فى محل رفع (أضيّق) فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ .

العيش : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
لولا : حرف امتناع لوجود مبنى على السكون لامحل له من الإعراب .

فسحة الأمل : (فسحة) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، الأمل مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والخبر محذوف وجوبا والتقدير (لولا فسحة الأمل موجودة) .

لم : حرف نفى وجزم .
أرتض : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنا) العيش : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
والأيام : الواو والحال .. الأيام مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

مقبلة : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والجملة فى محل نصب حال .

فكيف : الفاء حرف عطف . كيف اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب حال .

أرضى : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على

آخره منع من ظهورها التعذر ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنا) .

وقد : الواو وال حال . قد حرف تحقيق مبنى على السكون لامحل له من الإعراب .

وَلَّتْ : (وَلَّى) من (وَلَّتْ) فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهورها التعذر . وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، والتاء علامة التانيث . حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هي والجملة في محل نصب حال .

على : حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب .
عجل : مجرور بعلی وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (وَلَّى) .

التدريب الثاني

اشرح البيتين الآتين ، وأعربهما إعرابا تفصيليا .

حُبُّ السَّلامَةِ يَنْتَنِي هَمَّ صَاحِبِهِ

عن المعالي ويفرى المرء بالكسل

فإن جنحت إليه فاتخذ نفقا

فى الأرض أو سلما فى الجو فاعتزل

الشَّرح :

إن الرغبة فى النجاة من الأخطار والمشاق تصرف عزم

الإنسان عن كسب المجد والرفعة ، وتحبب إليه الدعة والخمول ،

فإذا وجدت فى نفسك نزوعا إلى إثارة السلام فعليك أن تعيش

فى عزلة عن الناس حتى تريح نفسك من رؤية إخوانك الذين ظفروا بالمناصب الرفيعة بعد الكفاح المرير ، وتريح الناس من رؤية إنسان خامل لا يريد أن يساير ركب الحياة .

الإعراب :

حَبَّ : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
السلامة : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .
يُثْنِي : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو .

هَمَّ : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
صاحبه : هم مضاف و (صاحب) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة وصاحب مضاف والهاء مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر .

عن : حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب .
المعالى : مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل والجار والمجرور متعلقان بالفعل يثنى ،
والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

وَيُغْرِى : الواو حرف عطف (يغرى) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منه من ظهورها الثقل .
والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو .

المرء : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
بالكسل : الباء حرف جر (الكسل) مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل يُغْرِى ،

والجملة معطوفة على الجملة السابقة .

فإنَّ : الفاء حرف عطف (إنَّ) حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب .

جَنَحْتُ : (جَنَحَ) فعل ماض مبنى على السكون فى محل جزم فعل الشرط . والتاء ضمير مبنى على الفتح فى محل رفع فاعل .

إليه : (إلى) حرف جر والهاء ضمير مبنى على الكسر فى محل جر ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل جَنَحَ .

فاتخذ : الفاء واقعة فى جواب الشرط (اتخذ) فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت .

نفقا : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

فى : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب .
الأرض : مجرور بفى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور صفة لكلمة (نفقا) ، وجملة اتخذ فى محل جزم جواب الشرط .

أو : حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب .
سلما : معطوف على (نفقا) والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

فى : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب .
الجو : مجرور بفى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور صفة لكلمة (سلما) .

فاعتزل : الفاء حرف عطف (اعتزل) فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للروى والفاعل

ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنت) والجملة فى محل جزم
بالعطف على جملة (فاتخذ) .

التدريب الثالث

أشرح البيتين الآتيين وأعرّبهما إعراباً تفصيلياً :

أَعْدَى عَدُوَّكَ أَدْنَى مَنْ وَثَقْتَ بِهِ

فحاذر الناس واصحبهم على دخل

فإنما رجل الدنيا وواحدّها

من لا يعول فى الدنيا على أحد

الإجابة

الشّرح :

قد تثق ببعض الناس فتجعلهم أقرب المقربين إليك ، ثم
تكتشف خيانتهم ، ويتبين لك أنهم ألدُّ أعدائك ، ولهذا وجب
عليك أن تصاحب إخوانك على حذر ، ولا تفكر فى الاعتماد على
أحد منهم فى تحقيق مآربك ، فالرجل الحق هو الذى يعتمد على
نفسه فى جميع أعماله .

الإعراب :

أعدى : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع
من ظهورها التعذر .

عدوك : أعدى مضاف ، و (عَدُوٌّ) مضاف إليه مجرور وعلامة
جره الكسرة الظاهرة . (عدو) مضاف والكاف مضاف إليه
مبنى على الفتح فى محل جر .

أدنى : خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره
منع من ظهورها التعذر .

مَنْ : أدنى مضاف و (مَنْ) اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

وَوَثِّقْتُ : (وثق) فعل ماض مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، والتاء فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع .

به : الباء حرف جر والهاء ضمير مبنى على الكسر فى محل جر ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل وثق وجملة (وثقت به) لامحل لها من الإعراب صلة الموصول .

فحاذر : الفاء فاء الفصيحة (حاذر) فعل أمر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، وحُرِّكَ آخره بالكسرة لالتقاء الساكنين ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت .

الناس : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة . واصحابهم : الواو حرف عطف (اصحاب) فعل أمر مبنى على

السكون لامحل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت (هم) مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب على : حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب .

دخل : مجرور بعلی وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (اصحاب) والجملة لامحل لها من الإعراب معطوفة على جملة (حاذر) .

فإنما : الفاء حرف عطف (إنَّ) حرف توكيد ونصب و (ما) كافة حرف مبنى على السكون لامحل له من الإعراب .

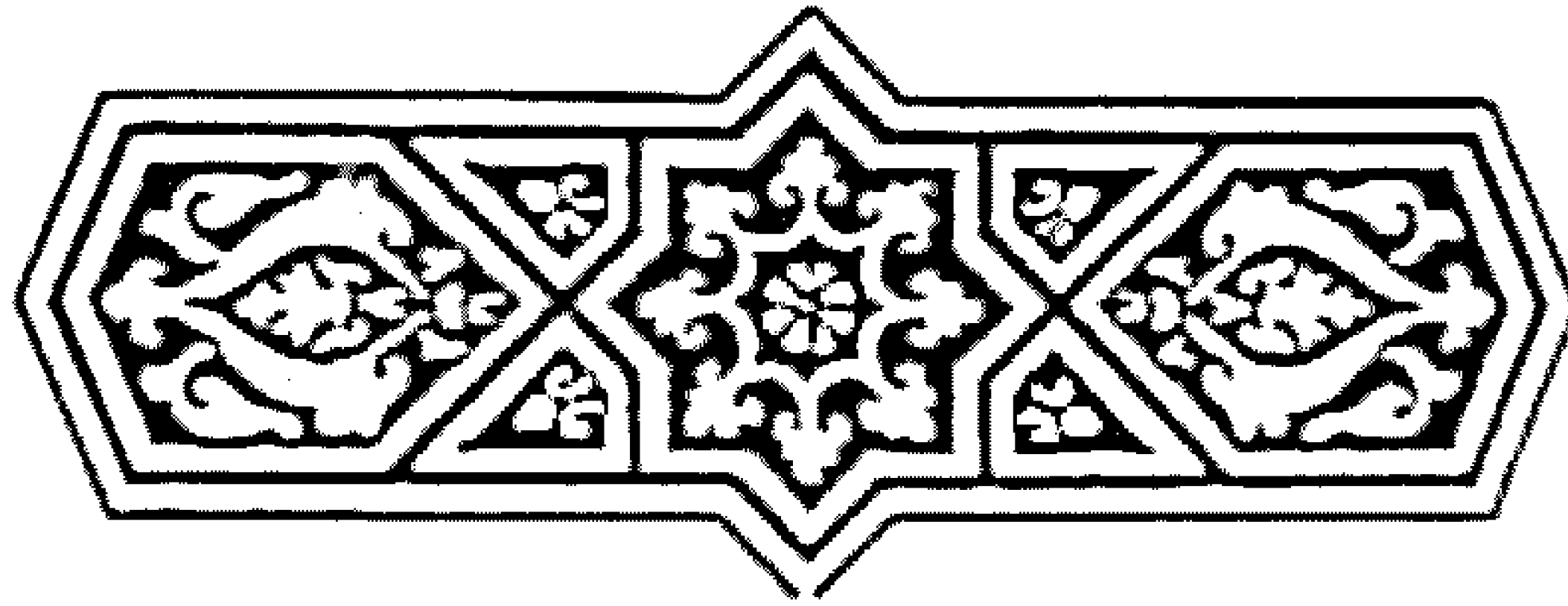
رجل : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الدنيا : رجل مضاف والدنيا مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر .

وواحدھا : الواو حرف عطف (واحد) معطوف على (رجل)
والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله ، وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة (واحد) مضاف ، و (ها) مضاف إليه مبنى على
السكون فى محل جر .

من : اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع خبر
المبتدأ .

لا : حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب .
يُعَوِّلُ : فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،
والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو) يعود على (من) .
فى : حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب .
الدنيا : مجرور بفى وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع
من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (يُعَوِّلُ) .
على : حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب .
أحد : مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار
والمجرور متعلقان بالفعل يُعَوِّلُ وجملة (يُعَوِّلُ) لامحل لها من
الإعراب صلة الموصول .



أُسْلُوبُ الِاسْتِثْنَاءِ

الأمثلة: قال تعالى : -

- ١- (وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنْهُمْ) .
- ٢- (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ) .
- ٣- (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) .
- ٤- (وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ) .
- ٥- قال الشاعر :

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا الله باطلٌ * وكل نعيمٍ لامحالة زائل

الشَّرْحُ

اشتملت الأمثلة السابقة على أهم الصور التي يأتى عليها أسلوب الاستثناء ، ولعل من المناسب قبل أن نتناولها أن نبين معنى الاستثناء فى اصطلاح النحويين ونوضح أجزاءه ، والمصطلحات التى نستعملها فى دراسته .

فالاستثناء فى اصطلاح علماء النحو هو الإخراج بـ (إِلَّا) ، أو إحدى أخواتها لما كان داخلا فى الحكم السابق حقيقة أو تقديرًا ، ومعنى ذلك أنك إذا قلت (حضر الطلاب إلا خالدًا) فإنك تكون قد أخرجت خالدًا بـ (إلا) بعد أن كان داخلا فى الحكم السابق وهو حضور الطلاب ، وهذا الدخول حقيقى ، وقد يكون الدخول تقديرى كما إذا قلت (محضر إلا خالد) لأن المستثنى منه غير موجود ، والتقدير محضر أحد إلا خالد ،

وكذلك إذا قلت (حضر الطلاب إلا الكتب) فالدخول هنا أيضا تقديرى لأن الكتب ليست من جنس الطلاب .

ومن اليسير بعد ذلك أن تعرف الأجزاء التى يتكون منها أسلوب الاستثناء ، فهى ثلاثة .

الجزء الأول : أداة الاستثناء وهى (إلّا) أو إحدى أخواتها ، وسيأتى القول مفصلا فى بيانها ، وتوضيح أحكام كل منها .

والجزء الثانى : المستثنى ، وهو ما يراد إخراجه مثل (خالدا) فى قولنا (حضر الطلاب إلا خالدا) .

والجزء الثالث : المستثنى منه وهو ما أُخْرِجَ منه المستثنى مثل (الطلاب) فى المثال السابق .

أما المصطلحات التى تعيننا فى أسلوب الاستثناء فتتمثل فيما يأتى :

الاستثناء التام ، والاستثناء المفرغ ، والاستثناء الموجب ، والاستثناء غير الموجب والاستثناء المتصل ، والاستثناء المنقطع .

فالاستثناء التام هو الذى ذكر فيه المستثنى منه ، والاستثناء المفرغ هو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه ، ومن ثم تفرغ ما قبل إلا للعمل فيما بعدها .

والاستثناء الموجب هو الذى لم يسبق بنفى أو شبهه ، والمراد يشبه النفى أمران هما النهى ، والاستفهام ، وعلى ذلك فغير الموجب هو المسيوق بنفى أو شبهه .

والاستثناء المتصل هو الذى يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه ، والمنقطع هو الذى لا يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه .

ونعود بعد هذه المقدمة إلى الأمثلة المذكورة في بداية الحديث عن أسلوب الاستثناء ففي المثال الأول نلاحظ أن أسلوب الاستثناء جاء في صورة الاستثناء التام الموجب ، فقد ذكر فيه ، المستثنى منه وهو واو الجماعة في (فَاتَّبَعُوهُ) ، كما أنه لم يسبق بنفى أو شبهه ، ومن ثم جاء المستثنى وهو كلمة (فريقا) منصوبا لأن المستثنى في هذه الحالة يجب نصبه .

وقد اختلف النحويون في عامل النصب في المستثنى بـ (إلا) فذهب الإمام السيرافي إلى أن عامل النصب فيه هو (إلا) مع ما قبلها ، وذهب بعضهم إلى أن ما قبل إلا هو الذى عمل فيه النصب ، وذهب آخرون إلى أن عامل النصب فيه هو فعل محذوف تقديره أستثنى ، والراجح أن عامل النصب هو (إلا) فهو حرف مختص بالأسماء فحقه أن يعمل ، ومن ثم كان أولى بالعمل .

وفي المثال الثانى نلاحظ أن أسلوب الاستثناء جاء في صورة الاستثناء التام غير الموجب ، فقد ذكر فيه المستثنى منه وهو كلمة (أحد) كما أنه مسبق بشبه النفى وهو النهى في قوله تعالى (لَا يُلْتَفِتْ) ، ومن ثم جاء المستثنى وهو كلمة (امراتك) منصوبا في قراءة أكثر القراء ، كما جاء مرفوعا في قراءة أبى عمرو ، وابن كثير ، وذلك لأن المستثنى في هذه الحالة يجوز فيه النصب على الاستثناء ، ويجوز فيه الإتيان للمستثنى منه على أنه بدل .

وفي المثال الثالث نلاحظ أن أسلوب الاستثناء جاء في صور الاستثناء المنقطع ، لأن المستثنى وهو (اتباع الظن) ليس من جنس المستثنى منه وهو (العلم) ، ومن ثم نُصِبَ المستثنى ،

ونصبه واجب فى لهجة الحجازيين ، وأما بنو تميم فيجيزون فيه النصب على الاستثناء ، والإتباع للمستثنى منه .

وفى المثال الرابع نلاحظ أن أسلوب الاستثناء جاء فى صور الاستثناء المفرغ ، فما قبل إلا وهو الفعل (يَقْنَطُ) قد تَفَرَّغ للعمل فيما بعد إلا ، ومن ثم رُفِعَ المستثنى وهو كلمة (الضالون) على الفاعلية .

وفى المثال الخامس نلاحظ أن الشاعر لم يستعمل أداة الاستثناء (إلا) وإنما استعمل أداة أخرى وهى (ماخلا) ، وذلك لأن فى اللغة العربية أدوات أخرى تفيد الاستثناء ، وقد عُنِيَ النحويون بدراسة هذه الأدوات وبيان أحكامها ، ومن ثم يمكننا أن نقول إن أدوات الاستثناء هى :

إِلَّا ، وَغَيْرُ ، وَسِوَى ، وَلَيْسَ ، وَلَا يَكُونُ ، وَخَلَا ، وَعَدَا ، وَحَاشَا ، وَبَيِّدَ ، وَلَا سِيَّماً ، وَلَمَّا .

وهاهو ذا تفصيل القول فى حكم الاستثناء بها :

أولاً : الاستثناء بـ (إِلَّا)

يجب نصب المستثنى بـ (إِلَّا) إذا كان الاستثناء تاماً موجباً سواء أكان متصلاً أم منقطعاً ، فالتصل نحو قوله تعالى (فشربوا منه إلا قليلاً منهم) ، ونحو قولك (حضر الطلاب إلا خالداً) . والمنقطع نحو قوله تعالى (فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس أبى أن يكون مع الساجدين) . ونحو قولك (حضر الطلاب إلا الكتب) .

أما إذا كان الاستثناء تاماً غير موجب فإما أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً ، فإذا كان متصلاً جاز نصب المستثنى ، وجاز إتباعه للمستثنى منه على أنه بدل نحو

(ما حضر الطلاب إلا خالداً) بالنصب على الاستثناء ، أو (إلا خالدٌ) بالرفع على الإتياع للمستثنى منه على أنه بدل بعض من كل ، ومن ذلك قوله تعالى (ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتك) ، فقد قرئت الآية بنصب كلمة (امرأتك) على الاستثناء ، وقرئت أيضاً بالرفع على الإبدال من كلمة (أحد) ، وهى قراءة أبى عمرو ، وابن كثير ، وكذلك قوله تعالى (ما فعلوه إلا قليلٌ منهم) ، فقد قرئت الآية برفع كلمة (قليل) على الإبدال من المستثنى منه وهو الواو فى (فعلوه) وهى قراءة أكثر القراء ، وقرئت بالنصب على الاستثناء ، وهى قراءة ابن عامر ، وقد اختار كثير من النحويين كابن مالك الإتياع فى هذه الحالة .

أما إذا كان الاستثناء منقطعاً فإن المستثنى يكون منصوباً فى لهجة أهل الحجاز نحو (ما حضر المسافرون إلا الحقائب) بنصب كلمة الحقائب ، ومن ذلك قوله تعالى (مالهم به من علم إلا اتباع الظن) بالنصب ، ويجوز فى لهجة بنى تميم الإتياع ^(١) فى هذه الحالة .

وإذا تقدم المستثنى بإلا على المستثنى منه فإذا كان الاستثناء موجباً وجب نصب المستثنى نحو (رجع إلا أباك الحجاج) ، وإذا كان غير موجب جاز نصبه على الاستثناء ، وهو المختار نحو (مالى إلا أخاك صديق) بنصب كلمة (أخاك) على الاستثناء ويجوز أن تقول (إلا أخوك) بالرفع على أنه

(١) أشار إلى ذلك ابن مالك فى قوله :

ما استثنى (إلا) مع تمام يَنْتَصِب * وبعد نفى أو كفى انتُخب

إتياع ما اتصل وانصب ما انقطع * وعن تميم فيه إبدال وقع

مبتدأ مؤخر على طريقة الاستثناء المفرغ ، ويكون المستثنى منه وهو كلمة (صديق) بدل كل من كلمة (أخوك) ، ومن ذلك قول الكميت في إحدى هاشمياته :

ومالى إلا آل أحمد شيعه * ومالى إلا مذهب الحق مذهب
بنصب (آل أحمد) فى الشطر الأول و (مذهب الحق) فى
الشطر الثانى كما هو المختار ، ومن أمثلة رفع المستثنى فى
هذه الحالة قول حسان بن ثابت فى قصيدته التى قالها يوم بدر :
لأنهم يرجون منه شفاعه * إذا لم يكن إلا النبيون شافع
برفع كلمة (النبيون) على أنها فاعل بـ (يكن) التامة ،
وكلمة (شافع) بدل كل من كلمة (النبيون)^(١) .

ويعرب مابعد (إلا) فى الاستثناء المفرغ على حسب
ما يقتضيه ما قبلها ، ومن ثم يعرب فاعلا فى قوله تعالى (إنه
لا يئأس من رّوح الله إلا القوم الكافرون) ، ومفعولا به فى
قوله تعالى (ولا تقولوا على الله إلا الحق) ، ومبتدأ فى قوله
تعالى (ما على الرسول إلا البلاغ) ، وخبرا فى قوله تعالى
(وما محمد إلا رسول) ، ومفعولا مطلقا فى قوله تعالى (إن نظن
إلا ظنا) ، ومفعولا لأجله فى قوله تعالى (ما أرسلناك إلا رحمة
للعالمين) ، وأجاز الإمام النسفى أن يعرب فى هذه الآية حالا^(٢) .

(١) انظر شرح الأشمونى ١٤٨/٨ ، وقد أشار ابن مالك إلى حكم تقديم
المستثنى بـ (إلا) بقوله :

وغير نصب سابق فى النفى قد * يأتى ولكن نصبه اختر إن ورد

(٢) انظر تفسير النسفى ٩١/٣ ، وقد أشار ابن مالك إلى إعراب مابعد
(إلا) فى الاستثناء المفرغ بقوله :

وإن يُفرغ سابق إلا لما * بعد يكن كما لو لا عُدما

ومن اليسير أن نلاحظ أن الاستثناء المفرغ يكون دائما غير موجب على نحو ما ذكرنا في جميع أمثاله .

وقد جاءت (إِلَّا) مكررة في بعض النصوص العربية الصحيحة ، ومن ثمَّ عُنِيَ النحويون ببيان أحكامها على النحو الآتي :

إذا كررت (إِلَّا) فقد تكون للتوكيد ، وهي التي يصح طرحها والاستغناء عنها لأن ما بعدها يكون تابعا لما بعد (إلا) التي قبلها بدلا منه ، أو معطوفا عليه ، فمثال البدل قولك (ما غاب عن الحفل إلا أخوك إلا محمداً) فالتقدير (إلا أخوك محمداً) ، ومثال العطف قولك (ما حضر إلا أبوك وإلا أخوك) ، فالتقدير (إلا أبوك وأخوك) ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي :
هل الدهر إلا ليلةً ونهارها * وإلا طلوعُ الشمس ثم غيارها
وقد تكون للاستثناء فيكون استثناء بعد استثناء ، فإذا كان الاستثناء مفرغا فإننا نجعل العامل يعمل في واحد مما استثنى بـ (إلا) وننصب ما عداه نحو (ما حضر إلا محمداً إلا خالداً إلا بكرا) برفع (محمداً) لأن العامل يقتضى رفعه على الفاعلية ، وننصب ما عداه على الاستثناء ، ولا يتعين إعمال العامل في الأول بل يجوز إعماله في أى واحد مما استثنى بـ (إِلَّا) ، ولكن الأول هو الأولى ، لقربه من العامل .

وإذا كانت هذه المستثنيات متقدمة على المستثنى منه وجب نصبها جميعا نحو (حضر إلا محمداً إلا خالداً إلا بكرا الطلاب) .

(١) غيارها أى غيابها من غارت الشمس إذا غربت وغابت .

أما إذا تأخرت عن المستثنى منه فإنها تكون منصوبة في الاستثناء الموجب نحو (حضر الطلاب إلا محمداً إلا خالداً إلا بكراً) ، وأما في الاستثناء غير الموجب فإنه إذا كان متصلاً أعرب واحد من المستثنيات على التبعية على الراجح ونصب ماعداه نحو (محضر الطلاب إلا محمداً إلا خالداً إلا بكراً) برفع محمد على أنه بدل بعض من الطلاب على الراجح ونصب ماعداه ، ولا يتعين الأول للتبعية لكن هو الأولى لما سبق ، أما إذا كان الاستثناء منقطعاً فإن المستثنيات كلها تكون منصوبة في لهجة الحجازين نحو (محضر الطلاب إلا الكتب إلا المقاعد إلا العمال) ، وبنو تميم تجيز الإتيان في واحد في هذه الحالة ، وتنصب ماعداه ^(١) .

ونلاحظ أن المذكور بُعد إلا في جميع الأحكام السابقة هو الاسم وقد جاء الفعل أحياناً نحو قوله تعالى (ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون) ، ونحو قولك (ما سألته إلا أجاب) ، وهذا على الراجح من قبيل الاستثناء المفرغ ، فما بعد (إلا) في هذين المثالين يعرب حالا .

(١) أشار ابن مالك إلى أحكام (إلا) عند تكرارها بقوله :

والخ إلا ذات توكيد كلا * تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا
وإن تكرر لا لتوكيد فمع * تفرغ التأثير بالعامل دع
في واحد مما إلا استثنى * وليس عن نصب سواء مغيى
ودون تفرغ مع التقدم * نصب الجميع احكم به والتزم
وانصب لتأخير وجى بواحد * منها كما لو كان دون زائد
كلم يَفُوا إلا أمرؤ إلا على * وحكها في القصد حكم الأولى

وجاءت (إلا) حرف استدراك مثل (لكن) كما فى قوله تعالى (ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى) أى لكن تذكرة لمن يخشى ، وتعرب كلمة (تذكرة) مفعولا لأجله ، أو مفعولا مطلقا لفعل محذوف والتقدير (ذُكِرَ تذكرة) ، وأجاز الإمام النسفى أن تكون الآية من قبيل الاستثناء المنقطع ، كما أجاز فى إعراب (تذكرة) أن تكون ^(١) حالا .

واستعملت (إلا) اسما بمعنى غير فيوصف بها الجمع المنكّر، كما فى قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) ، فـ (إلا) اسم بمعنى غير صفة لآلهة ، وقد ظهر إعرابها على ما بعدها وهو لفظ الجلالة ، فهو مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها حركة إلا التى قبلها على الراجع . ونلاحظ أن كلمة (إلا) فيما سبق غير مركبة ، وقد استعملت أيضا مركبة من (إن) الشرطية و (لا) النافية ، ومن ثم يذكر بعدها فعل الشرط وجوابه كما فى قوله تعالى (وإلا تصرف عني كيدهن أصب إليهن) .

ثانيا : الاستثناء بـ (غير وسوى)

يكون المستثنى بغير وسوى مجرورا دائما لأنه مضاف إليه، أما (غير وسوى) فيأخذان حكم المستثنى بـ (إلا) فى جميع أحواله السابقة ، فإذا كان الكلام تاما موجبا وجب نصبيهما على الاستثناء نحو (حضر الطلاب غير خالد ، أو سوى خالد) ، وإذا كان الكلام تاما غير موجب فحين يكون الاستثناء متصلا يجوز فيهما النصب على الاستثناء ، والإتياع للمستثنى منه نحو (ما حضر الطلاب غير خالد ، أو سوى خالد) بنصبيهما على

(١) انظر إعراب القرآن للكبرى ١١٨/٢ ، وتفسير النسفى ٤٨/٣ .

الاستثناء ، ورفعها على الإتيان للمستثنى منه ، وحين يكون الاستثناء منقطعا يجب نصبهما في لهجة الحجاز نحو (ما حضر المسافرون غيرُ الحقائب ، أو سوى الحقائب) ، وبنو تميم يجيزون فيهما الإتيان في هذه الحالة كما سبق .

وإذا كان الاستثناء مفرغا فإنهما يعربان على حسب ما يقتضيه ما قبلهما ، ومن ثم يعرب كان منهما فاعلا في نحو (ما حضر غيرُ الأستاذ ، أو سوى الأستاذ) ، ومفعولا في نحو (ما قابلت غير الأستاذ ، أو سوى الأستاذ) ، وهكذا على نحو ما تقدم في الحديث عن الاستثناء المفرغ .

وللعرب ثلاث لهجات في نطق كلمة (سوى) هي كسر السين ، وضمها مع القصر ، وفتحها مع المد ، وذكرت بعض المراجع فيها لهجة رابعة حكاه أبو حيان ، وابن هشام ، والفاسي شارح الشاطبية ، وهي كسر السين مع المد .

ومن الأحكام المتصلة بكلمة (غير) أنها تستعمل كثيرا صفة للنكرة ، أو ما يشبهها في الشيوع فمن استعمالها صفة للنكرة قوله تعالى (ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل) ، ومن استعمالها صفة لما يشبه النكرة قوله تعالى (صرط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم) .

ومن أحكامها أيضا أنها تستعمل مضافة كما سبق ، وقد يحذف المضاف إليه في بعض الأساليب عند فهم المعنى نحو (قبضت مائة ليس غير) وسيأتى الحديث مفصلا عن ذلك في

(١) أشار ابن مالك إلى حكم الاستثناء بغير ، وسوى ، وإلى أهم لهجات العرب في نطق (سوى) بقوله :

واستثن مجرورا بغيرٍ معربا * بما مستثنى بإلا نُسبا

ولسوى سوى سواء أجعلا * على الأصح ما لغير جعللا

باب الإضافة إن شاء الله .

ومن الأحكام المتصلة بكلمة (سوى) أن بعض النحويين كالخليل ، وسيبويه ، والقراء ذهبوا إلى أنها لاتستعمل إلا ظرفا ، ولاتخرج عن الظرفية إلا فى الشعر ، وذهب الرماني ، والعكبري إلى أنها تستعمل ظرفا غالبا ، وتستعمل مثل (غير) قليلا ، وذهب كثير من النحويين منهم ابن مالك إلى أنها مثل (غير) فتعامل معاملةً على نحو ما سبق .

ومن الأحكام المتصلة بـ (غير ، وسوى) أن تابع المستثنى بهما يجوز فيه الجر مراعاة للفظ ، ويجوز فيه النصب مراعاة للمعنى ، فإذا قلنا مثلاً (حضر الطلاب غيرَ خالد وبكرٍ ، أو سوى خالد ، وبكرٍ) فإنه يجوز فى كلمة (بكر) الجر مراعاة للفظ المستثنى ، ويجوز فيه النصب مراعاة للمعنى ، لأن معنى (غير خالد) ، أو (سوى خالد) إلا خالداً .

وظاهر كلام سيبويه أنه سمي الإعراب بحركة تناسب المعنى بالإعراب على المحل ، وظاهر كلام الشلوبين أنه سماه بالإعراب على التوهم ، وأرى أن الأنسب تسميته بالإعراب على المعنى .

ثالثاً : الاستثناء بـ (ليس ولايكون)

وإذا كانت أداة الاستثناء (ليس) أو (لا يكون) فالمستثنى منصوب دائماً لأنه خير لهذين الفعلين الناسخين ، أما اسمهما فضمير مستتر وجوباً تقديره (هو) ، والمشهور أنه يعود على البعض المفهوم من الكل السابق الذى هو المستثنى منه ، فإذا قلنا (حضر الطلاب ليس خالداً ، أو (لا يكون خالداً)) فالتقدير (ليس هو) ، أو (لا يكون هو) أى بعض الطلاب الحاضرين .

ويجب أن يكون الاستثناء مع هاتين الأدوات تاما متصلا ،
 ويجوز أن يكون موجبا كالمثال السابق ، وأن يكون غير موجب
 نحو (ماحضر الطلاب ليس خالدا ، أو لا يكون خالدا) .
 وتلاحظ أن الأداة (لا يكون) قد استعملت فيها أداة النفي (لا)
 دون غيرها من أدوات النفي مثل (ما) ، و (لم) ، و (لما) ،
 و (إن) ، كما أن فعل الكون جاء في صورة المضارع المبدوء
 بالياء .

رابعا : الاستثناء بـ (خلا ، وعدا ، وحاشا)
 يجوز في المستثنى بهذه الأدوات الجر ، والنصب ، فعند
 جره تكون هذه الأدوات حرف جر ، وعند نصبه تكون أفعالا ،
 ومن ثم يصح أن تقول (رجع أعضاء البعثة خلا بكر) بجر كلمة
 (بكر) أو (خلا بكر) بنصبها ، فالجر على جعل (خلا) حرف
 جر ، والنصب على جعلها فعلا ماضيا والفاعل ضمير مستتر
 وجوبا تقديره هو كما سبق وكلمة (بكرا) مفعولا به ، ومثل
 ذلك يقال في الاستثناء بـ (عدا) ، و (حاشا) ، مع ملاحظة أن
 الجر بـ (خلا وعدا) قليل ، ومع قلته فهو جائز لوروده في
 النصوص العربية الصحيحة ، فمن شواهد الجر بـ (خلا) قول
 الشاعر :

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا * أَعَدَّ عِيَالِي شَعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ
 بجر لفظ الجلالة (الله) ، ومن شواهد الجر بـ (عدا) قول
 الشاعر :

(١) في جملة (خلا الله) شاهد آخر هو تقدم المستثنى على المستثنى منه ،
 وعلى العامل في المستثنى منه ، وهذا موضع خلاف بين النحويين .

تركنا في الحضيض بنات عُوَجٍ * عواكف قد خضعن إلى النسور
 أبحننا حييهم قتلًا وأسرا * عدا الشمطاء والطفل الصغير^(١)
 بجر كلمة (الشمطاء) ، أما (حاشا) فالجر بها هو الكثير
 الراجع ، ولهذا نرى سيبويه ، وكثيرا من البصريين قد
 التزموا القول بأنها حرف جر ، ولم يجيزوا النصب بها ، لكن
 الصحيح جوازه لوروده في فصيح الشعر ، والنثر ، ومن ثم
 أجازوه كثير من أئمة النحو كالأخفش ، والمبرد ، والمازني
 والزجاج ، وابن خروف ، ومن أمثلته في الشعر قول الفرزدق :
 حاشا قريشا فإن الله فضلهم * على البرية بالإسلام والدين
 ومن أمثلته في النثر قول بعض العرب (اللهم اغفر لي
 ولمن يسمع - حاشا الشيطان وأبا الأصبع) فإذا تقدمت (ما)
 المصدرية على هذه الأدوات الثلاث تحتم أن تكون أفعالا ، ومن ثم
 يجب نصب المستثنى بها نحو (رجع أعضاء البعثة ماخلا بكرا ،
 أو ما عدا بكرا ، أو ما حاشا بكرا) بوجوب نصب كلمة (بكرا) ،
 ومن شواهد تقدم (ما) على (خلا) قول ليبيد بن ربيعة :
 ألا كل شيء ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل

ومن شواهد تقدم (ما) على (عدا) قول الشاعر :
 تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي * بكل الذي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعٌ
 ونلاحظ أن تقدم (ما) على (حاشا) قليل ، وقد ذكرت بعض
 مراجع النحو مثل شرح ابن عقيل أن من شواهد تقدم (ما) على
 (حاشا) الحديث الشريف الذي جاء في مسند أبي أمية
 الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى

(١) بنات عُوَجٍ : الخيل المنسوبة إلى فرس مشهور يسمى أعوج ،
 والشمطاء : المرأة العجوز .

الله عليه وسلم قال (أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة) .
ولكن بعض المحققين قرر أن الاستشهاد بهذا الحديث من
تَوَهَّم النحويين ، فقد فهموا أن (ما حاشا) من كلام الرسول
عليه السلام ، وأنها أداة استثناء ، وأن معنى الحديث : أسامة
أحب الناس إلى إلا فاطمة ، والتحقيق أن (ما حاشا فاطمة)
ليس من كلام الرسول عليه السلام وإنما من كلام راوى الحديث ،
ويؤيد ذلك رواية هذا الحديث فى معجم الطبرانى ففيتها (ما
حاشى فاطمة ولا غيرها) وعلى ذلك تكون (ما حاشا فاطمة)
ليست من كلام الرسول عليه السلام ، وليست (ما حاشا) أداة
استثناء لأن (ما) حرف نفى ، و (حاشى) فعل مُتَعَدٍّ متصرف ،
وعلى ذلك يكون المعنى أن راوى الحديث يقول (ما استثنى
الرسول عليه السلام فاطمة) ، ومن ثم لا يجوز الاستدلال بهذا
الحديث على تقدم (ما) المصدرية على (حاشا) .

وزهب بعض النحويين منهم الكسائى ، والجرمى ،
والربيعى ، والفارسى إلى جواز الجر بهذه الأدوات مع تقدم (ما)
عليها على جعل (ما) زائدة ، وقد اعترض كثير من النحويين
على هذا الرأى ذاهبين إلى أن زيادة (ما) قبل حرف الجر غير
معهود فى اللغة ، وإنما المعهود زيادتها بعده نحو قوله تعالى
فبما رحمة من الله لنت لهم) ، وإذا كانوا قد استندوا إلى
السمع فإن المسموع فى ذلك شاذ ولا يحتج به .

والعرب لهجتان أخريان فى نطق كلمة (حاشا) هما (حاش) ،
و (حَشَا)^(١) .

(١) تحدث ابن مالك عن حكم الاستثناء بـ (ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعداء ،
رحشا) ، وأشار إلى ماسمع من لهجات العرب فى نطق (حاشا) ، وذلك فى
قوله :

خامسا : الاستثناء بكلمة (بَيِّد)

من أدوات الاستثناء كلمة (بَيِّد) نحو (خالدٌ شجاعٌ بَيِّدٌ أنه مُتَهَوِّرٌ) ، والاستثناء بها يشبه الاستثناء بكلمة (غير) من حيث إن المستثنى بها يجب أن يكون مجرورا ، وأن كلمة (بَيِّدٌ

= واستثنى ناصبا بـليسَ وخلا * وبعدا وبـيكونُ بعد لا
 واجرر بسابقى يكون إن تُرد * وبعد ما انصب وانجرار قد يرد
 وحديث جرا فهما حرفان * كما هما إن نصبا فعلان
 وكخلا حاشا ولا تصحب ما * وتيل حاش وحشا فاحفظهما
 وينبغي أن نشير هنا إلى كلمة (حاشا) قد استعملت في اللغة على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : حاشا الاستثنائية ، والمستثنى بها يجوز أن يكون مجرورا على أنها حرف جر ، وأن يكون منصوبا على أنها فعل ماض جامد ، وقد تقدم الحديث عنها .

النوع الثانى : حاشا التنزيهية نحو (حاش لله) وهى فعل عند المبرد ، وابن جنى ، والكوفيين وعلى ذلك فقوله تعالى (وقلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء) معناه : جانب يوسف المعصية فما علمنا عليه من سوء ، واعترض على هذا التأويل بأنه لا يتأتى في قوله تعالى (وقلن حاش لله ما هذا بشرا) ، والصحيح أنها اسم مرادف للتنزيه منصوب على أنه مصدر وقع بدل اللفظ بفعله بدليل قراءة بن مسعود (حاش لله) بالإضافة مثل (معاذ لله) وبدليل قراءة أبى السمال (حاشاً لله) بالتنوين أى تنزيها لله مثل (رُعياً لعمرو ، وسقياً لتريته) ، وتوجيه قراءة من ترك التنوين أن تكون (حاش) مبنية لشبهها بـ (حاشا) الحرفية لفظا ومعنى .

النوع الثالث : حاش الفعلية المتعدية المتصرفة نحو (حاشيته) بمعنى استثنائية ، وجاء مضارعها في قول الشاعر :

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه * ولا أحاشى من الأقوام من أحد

تكون منصوبة على الاستثناء ، وأجاز بعض النحويين نصبها على أنها حال مؤولة فهي فى معنى مغايرا ، ولكنها تختلف عن كلمة (غير) من جهة أن المستثنى بها يجب أن يكون مصدرا مؤولا من (أن) ومعموليها ، وأنها تكون منصوبة دائما ، وأنها تستعمل فى الاستثناء التام المنقطع كالمثال السابق ، وقد ورد الاستثناء بها فى كلام الرسول عليه السلام نحو (نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا) ، ونحو (أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنى من قریش) .

سادسا : الاستثناء بـ (لا سيما)

تذكر بعض مراجع النحو تركيب (لا سيما) على أنه أداة من أدوات الاستثناء ، وقد اعترض على ذلك بأن ما بعد هذا التركيب مُنبّه على كونه أولى بما نسب لما قبله ، فهو داخل بطريق الأولى ، وعلى ذلك لم يتحقق به الإخراج الذى هو حقيقة معنى الاستثناء ، وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه لما كان ما بعد هذا التركيب مخالفا بالأولوية لما قبله أشبه أدوات الاستثناء من جهة أن ما بعدها مخالف لما قبلها ، ومن ثم صح جعله أداة منها .

وتتركب هذه الأداة من (لا) النافية للجنس ، وكلمة (سى) ، وهى اسم بمعنى مثل ، و (ما) التى يتنوع إعرابها فتارة تكون زائدة ، وتارة تكون اسما موصولا ، وتارة تكون نكرة بمعنى شيء .

وحكم المستثنى بهذه الأداة أنه إذا كان معرفة فإنه يجوز فيه وجهان : الجر ، والرفع نحو (أحب الصفات الحميدة ولاسيما الصدق) بجر كلمة (الصدق) ورفعها ، فالجر على الإضافة إلى

كلمة (سى) ، و (ما) زائدة بين المضاف والمضاف إليه ،
والرفع على أن كلمة (الصدق) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ،
و (ما) اسم موصول مضاف إليه والجملة بعده صلة ، أو (ما)
اسم نكرة بمعنى شيء مضاف إليه والجملة بعده صفة .

أما إذا كان المستثنى نكرة فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه
الوجهان السابقان ، والوجه الثالث النصب نحو (أحب
المشروعات النافعة ولاسيما مشروعٌ يخدم الوطن) يجر كلمة
(مشروع) ورفعها على نحو ماسبق ويجوز (مشروعا) بالنصب
على أن تكون (ما) نكرة ومشروعا تمييز .

وجمهور النحويين يمنعون النصب إذا كان المستثنى معرفة
لكن بعضهم أجازوه على أن تكون (ما) نكرة تامة بمعنى شيء ،
والنصب بفعل محذوف تقديره (أعنى) .
ونلاحظ أن خبر (لا) فى جميع الأحوال السابقة محذوف وجوبا
تقديره موجود ، كما نلاحظ أن هذه الأداة قد جاءت مسبقة
بالواو التى تسمى بالواو الاعتراضية ، وأن الياء فى كلمة
(سى) قد جاءت مشددة ، وذلك لتكون على مثال ماورد فى قول
امرئ القيس :

ولاسيما يومٌ بدارةٍ جلجلٍ

فقد روى هذا الشاهد بالحركات الثلاث فى كلمة (يوم) وقرر
بعضهم أن تركيب (لاسيما) يجب أن يستعمل كما ورد فى هذا
الشاهد حتى قال ثعلب (من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله
ولاسيما يوم فهو مخطئ) .

لكن بعض النحويين أجاز حذف الواو مع تشديد ياء (سى)

وتخفيفها ، أما حذف (لا) فقد قال الدماميني (حكى الرضى أنه يقال : سَيِّمًا بالتثقيل والتخفيف^(١) حذف (لا) ، ولم أقف عليه من غير جهته بل فى كلام الشارح يعنى المرادى أن (سَيِّمًا) بحذف (لا) لم يوجد إلا فى كلام من لا يحتج بكلامه^(١)) .
 واستعمل تركيب (لاسيما) أيضا بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، ويؤتى بعده بالجملة الشرطية نحو (أحب الفاكهة ، ولاسيما إذا كانت طازجة) ، وجواب الشرط محذوف لدلالة الكلام السابق عليه ، وكثيرا ما يحذف الجواب لدلالة ما قبله عليه ، كما يجوز أن يؤتى أيضا بعده بجملة الحال نحو (أحب الفاكهة ولاسيما وهى طازجة) ، أو بالحال المفردة نحو (ولاسيما طازجة) ، وعلى ذلك فقول القائل (ولاسيما والأمر كذا) تركيب عربى خلافا لمن منعه كالشيخ الراوى .

سابعا : الاستثناء بـ (لَمَّا)

استعملت (لَمَّا) أحيانا أداة استثناء نحو قوله تعالى (وإن كلُّ لَمَّا جميع لدينا محضرون) ونحو قوله تعالى (إنَّ كلُّ نفسٍ لَمَّا عليها حافظ) ، ومن اليسير أن نلاحظ أن هذا الاستثناء من قبيل الاستثناء المفرغ ، فما قبل (لَمَّا) مبتدأ ، ويطلب ما بعدها ليكون خبرا ، وقد جاء بعدها الفعل الماضى فى نحو (أنشدك الله لَمَّا فعلت) وصرح بعض النحويين بأن الماضى المذكور بعدها فى هذه العبارة هو ماضى لفظا ، ومستقبل معنى ، وأن المعنى (ما أسألك إلا أن تفعل) والتقدير (ما أسألك إلا فَعَلْكَ) ، وبهذا التقدير تكون هذه العبارة أيضا من

(١) حاشية الصبان ١٦٨/٢

قبيل الاستثناء ، المفرغ ، فما قبل (لَمَّا) يطلب ما بعدها على أنه مفعول ثان .

والكثير استعمال (لَمَّا) حرف نفى وجزم نحو قوله تعالى (وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ) أو ظرفاً بمعنى حين ولهذا تسمى حينئذ (لما الحينية) نحو قوله تعالى (وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ) .

الخلاصة :

الاستثناء فى اصطلاح النحويين هو الإخراج بـ (إِلَّا) ، أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً فى الحكم السابق حقيقة أو تقديرًا ، ويتكون أسلوب الاستثناء من ثلاثة أجزاء : أداة الاستثناء ، والمستثنى ، والمستثنى منه ، أما المصطلحات التى تعيننا فى درس الاستثناء فتتمثل فيما يأتى :

الاستثناء التام : وهو الذى ذكر فيه المستثنى منه ، والاستثناء المفرغ : وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه ، ومن ثم تفرغ ما قبل إلا للعمل فيما بعدها .

والاستثناء الموجب : وهو الذى لم يسبق بنفى ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفى أمران هما النهى ، والاستفهام ، وعلى ذلك فالاستثناء غير الموجب هو الذى سبق بنفى ، أو شبهه .

والاستثناء المتصل : وهو الذى يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه ، وعلى ذلك فالمنقطع هو الذى لا يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه .

وقد اختلفت آراء النحويين فى عامل النصب فى المستثنى

بـ (إلا) ، فـ قـ ل إن العامل هو ما قبل إلا . وقـ ل هو إلا مع ما قبلها ، وقـ ل هو فعل محذوف تقديره أستثنى ، والراجع أنه هو (إلا) لأنها جـ ر ف مـ خـ ص فـ حـ قـ ه أن يعمل ، ومن ثم كان أولى بالعمل .

وقد عنى النحويون بالبحث عن الأدوات التى تستعمل فى الاستثناء وبيان أحكامها وهذه الأدوات هى : إلا ، وغير ، وسوى ، وليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعدا ، وحاشا ، وبئذ ، ولأسيما ، ولما ، وها هو ذا بيان أحكامها .

أولا : الاستثناء بـ (إلا) ، وحكم المستثنى بها أنه يجب نصبه إذا كان الاستثناء تاما موجبا ، أما إذا كان تاما غير موجب فإذا كان استثناء متصلا جاز نصب المستثنى ، وجاز إتباعه للمستثنى منه على أنه بدل بعض من كل ، والمختار الإتيان ، وإذا كان الاستثناء منقطعا وجب نصب المستثنى فى لهجة أهل الحجاز ، ويجوز فى لهجة بنى تميم الإتيان فى هذه الحالة .

وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ، فإذا كان الاستثناء موجبا وجب نصب المستثنى ، وإذا كان غير موجب جاز نصبه على الاستثناء وهو المختار وجاز أن يعرب على حسب ما يقتضيه ما قبل إلا على أنه استثناء مفرغ ، ويكون المستثنى منه بدل على مانحو ما قبل فى (مالى إلا أخوك صديق) .

وفى الاستثناء المفرغ يعرب ما بعد إلا على حسب ما يقتضيه ما قبلها ، ولا يتحقق إلا فى كلام غير موجب .

وإذا كررت (إلا) فقد تكون للتوكيد ، وهى التى يصح حذفها لأن ما بعدها يكون تابعا لما بعد (إلا) التى قبلها بدلا منه ، أو عطفا عليه .

وقد تكون للاستثناء ، فإذا كان الاستثناء مفرغا فإننا نجعل العامل يعمل فى واحد مما استثنى بـ (إلا) وننصب ماعداه ، وما بعد (إلا) الأولى هو أولى لقربه من العامل ، وإذا كانت هذه المستثنيات متقدمة على المستثنى منه وجب نصبها جميعا ، أما إذا تأخرت عنه فإنها تكون منصوبة فى الاستثناء الموجب وأما فى غير الموجب فإذا كان متصلا أعرب واحد على التبعية ، ونصب ماعداه ، والأول أولى لما سبق ، وإذا كان منقطعا فإن المستثنيات كلها تكون منصوبة فى لهجة الحجازيين ، ويجوز فى لهجة بنى تميم الإتيان فى واحد فى هذه الحالة .

ونلاحظ أن المذكور بعد إلا فى جميع الحالات السابقة هو الاسم ، وقد جاء الفعل أحيانا وعندئذ يكون الاستثناء من قبيل الاستثناء المفرغ على الراجح .

واستعملت (إلا) حرف استدراك مثل لكن ، كما استعملت أيضا اسما بمعنى غير فوصف بها الجمع المنكر ، وظهر إعرابها على ما بعدها .

ونلاحظ أيضا أن (إلا) فى جميع ما سبق كانت غير مركبة ، واستعملت أيضا مركبة من (إن) الشرطية ، و (لا) النافية ، ومن ثم يذكر بعدها فعل الشرط وجوابه .

ثانيا : الاستثناء بـ (غير ، سوى) ، وحكم المستثنى بهما أنه يكون مجرورا دائما لأنه مضاف إليه ، أما (غير سوى) فيأخذان حكم المستثنى بـ (إلا) فى جميع أحواله السابقة ، وللعرب ثلاث لهجات فى نطق كلمة (سوى) هى كسر السين ، وضمها مع القصر ، وفتحها مع المد ، وذكرنا بعض المراجع

فيها لهجة رابعة هي كسر السين مع المد .

ومن الأحكام المتصلة بكلمة (غير) أنها تستعمل كثيرا صفة للنكرة ، أو ما يشبهها في الشيوخ ، وأنها تستعمل مضافة كما سبق ، وقد يحذف المضاف إليه في بعض الأساليب نحو (قبضت مائة ليس غير) .

ومن الأحكام المتصلة بكلمة (سوى) أن بعض النحويين ذهبوا إلى أنها لا تستعمل إلا ظرفا ، ولا تخرج عن ذلك إلا في الشعر ، ومنهم من ذهب إلى أنها تستعمل ظرفا غالبا ، ومثل (غير) قليلا ، ولكن القول بأنها تستعمل مثل (غير) في الاستثناء هو الكثير الغالب .

ومن الأحكام المتصلة بـ (غير وسوى) أن تابع المستثنى بهما يجوز فيه الجر مراعاة للفظ ، ويجوز فيه النصب مراعاة للمعنى .

ثالثا: الاستثناء بـ (ليس ، ولا يكون) ، وحكم المستثنى بهما أنه يجب نصبه لأنه خبر لهذين الفعلين الناسخين ، أما اسمهما فضمير مستتر وجوبا تقديره هو ، ويجب أن يكون الاستثناء مع هاتين الأدوات تاما متصلا ، ويجوز أن يكون موجبا وغير موجب ، ونلاحظ أن الأداة (لا يكون) قد استعملت فيها أداة النفي (لا) ، وأن فعل الكون جاء في صورة المضارع المبدوء بالياء .

رابعا : الاستثناء بـ (خلا ، وعدا ، وحاشا) وحكم المستثنى بها أنه يجوز فيه الجر على أنها حروف جر ، والنصب على أنها أفعال ماضية ، وفاعلها ضمير مستتر تقديره هو ، ونلاحظ أن الجر بـ (خلا ، وعدا) قليل ، أما (حاشا) فالجر بها كثير ،

ولهذا ذهب كثير من النحويين إلى القول بأنها حرف جر ، ولم يجيزوا النصب بها ، والصحيح جوازه لوروده في صحيح الكلام شعره ونثره .

وإذا تقدمت (ما) المصدرية على هذه الأدوات الثلاث تحتم أن تكون أفعالا ، ومن ثم يجب نصب المستثنى بها ، ونلاحظ أن تقدم (ما) على حاشا قليل ، وقد ذكرت بعض المراجع أن من شواهد تقدم (ما) المصدرية على حاشا الحديث الشريف (أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة) ، ولكن بعض المحققين قرر أن الاستشهاد بهذا الحديث مِنْ تَوْهَمِ النحويين لأن (ما حاشا) ليس من كلام الرسول عليه السلام ، وليست (ما) مصدرية ، وإنما نافية ، وليست (حاشا) من أدوات الاستثناء ، وإنما هي فعل متعد متصرف بمعنى أستثنى ، وعلى ذلك فجملة (ما حاشى فاطمة) من كلام راوى الحديث ، ومعناها أن الرسول عليه السلام لم يستثن فاطمة .

وذهب بعض النحويين ومنهم الكسائى إلى جواز الجر بهذه الأدوات مع تقدم (ما) عليها على جعل (ما) زائدة ، وقد اعترض جمهور النحويين على هذا الرأى بأنه لم يعهد زيادة ما قبل حرف الجر ، وإذا كان القائلون به يستندون إلى السماع فإن المسموع في ذلك شاذ لا يحتج به .

وللعرب لهجتان أخريان في نطق كلمة (حاشا) هما (حاش)، و (حشا) .

خامسا : الاستثناء بكلمة (بَيِّدَ) ، وحكم المستثنى بها أنه يكون مجرورا دائما لأنه مضاف إليه وأما كلمة (بيد) فإنها تكون منصوبة على الاستثناء ، وهكذا نجد أن الاستثناء بكلمة

(بيد) يشبه الاستثناء بكلمة (غير) ، وأجاز بعض النحويين نصب كلمة (بَيِّدَ) على أنها حال مُؤَوَّلَةٌ فهي فى معنى مغايرا .
وتختلف كلمة (بَيِّدَ) عن كلمة (غير) من حيث إن المستثنى بها يجب أن يكون مصدرا مؤولا من أنَّ ومعموليها ،
وأنها تكون منصوبة دائما ، وأنها تستعمل فى الاستثناء التام المنقطع .

سادسا : الاستثناء بـ (لاسيما) ، وقد اعترض بعض النحويين على جعل تركيب (لاسيما) أداة من أدوات الاستثناء لأن مابعدة مُنْبَهٌ على كونه أولى بما نسب لما قبله ، فهو داخل بطريق الأولى ، وعلى ذلك لم يتحقق به الإخراج الذى هو حقيقة معنى الاستثناء ، وقد أجيب عن هذا الاعتراض بأنه لما كان مابعد هذا التركيب مخالفا بالأولوية لما قبله أشبه أدوات الاستثناء من جهة أن مابعدها مخالف لما قبلها ، ومن ثَمَّ صح جعله أداة منها ، وتتركب هذه الأداة من (لا) النافية للجنس : وكلمة (سى) ، وهى اسم بمعنى مثل ، و (ما) التى يتنوع إعرابها : فتارة تكون زائدة ، وتارة تكون اسما موصولا ، وتارة تكون نكرة بمعنى شئ ، وحكم المستثنى بهذه الأداة أنه إذا كان معرفة فإنه يجوز فيه الجر ، والرفع ، فالجر على الإضافة إلى كلمة (سى) ، و (ما) زائدة والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ، و (ما) اسم موصول مضاف إليه ، والجملة بعده صلة ، أو (ما) اسم نكرة مضاف إليه ، والجملة بعده صفة ، أما إذا كان المستثنى نكرة فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه .

الوجهان السابقان ، والوجه الثالث النصب على أن تكون (ما) نكرة ، وبعدها تمييز .

وجمهور النحويين يمنعون النصب إذا كان المستثنى معرفة،
لكن بعضهم أجازوه على أن تكون (ما) نكرة تامة ، والنصب
بفعل محذوف تقديره أعنى .

ونلاحظ أن خبر (لا) فى جميع الأحوال السابقة محذوف
وجوبا تقديره موجود ، كما نلاحظ أن هذه الأداة تستعمل وهى
مسبوقة بالواو التى تسمى بالواو الاعتراضية ، وأن الياء فى
كلمة (سبى) قد جاءت مشددة لكن بعض النحويين أجاز حذف
الواو مع تشديد الياء وتخفيفها ، أما حذف (لا) قد حكاها
بعضهم ، وقرر آخرون أنه لم يرد إلا فى كلام من لا يحتج
بكلامه.

واستعمل تركيب (لاسيما) أيضا بمعنى خصوصا فكان
منصوب المحل على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، ويؤتى
بعده بالجملة الشرطية ، وبالجملة الحالية ، وبالحال المفردة .
سابعاً : الاستثناء بـ (لَمَّا) فقد استعملت أحيانا أداة استثناء،
وكان الاستثناء معها مفرغاً والكثير استعمالها حرف نفى
وجزم ، أو ظرفاً .



الحال

الأمثلة:

قال تعالى :

- ١- (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ) .
- ٢- (فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) .
- ٣- (أَفَغَيِّرُ اللَّهُ آيَاتِي حِكْمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا) .
- ٤- (وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ) .
- ٥- (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) .
- ٦- (أَيْحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ . بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) .

الشَّرْحُ

اشتملت الأمثلة السابقة على نوع من منصوبات الأسماء يسمى (الحال) فنجدده قد تحقق في كلمة (مديبرين) في المثال الأول ، وكلمة (بشرا) في المثال الثاني ، وكلمة (لاعبين) في المثال الثالث ، وكلمة (مُفَصَّلًا) في المثال الرابع ، وكلمة (بغتة) ، وجملة (وهم لا يشعرون) في المثال الخامس ، وكلمة (قادرين) في المثال السادس .

وإذا رجعنا إلى المثال الأول وجدنا كلمة (مدبرين) وصفا منصوبا منتقلا غير ثابت ، وقد ذكر تكملة في الجملة لبيان هيئة صاحبه وهو في هذا المثال فاعل الفعل (وَلَّى) ، وعلى ذلك عرف النحويون الحال بأنها وصف منصوب منتقل قد ذكر تكملة لبيان هيئة صاحبه ، والمراد بالوصف في هذا التعريف الاسم المشتق للدلالة على المتصف بالصفة ، ويتحقق ذلك في اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ، قد تأتي الحال غير وصف ، فتأتي اسما جامدا مثل كلمة (بَشْرًا) في المثال الثاني ، ومعنى كلمة منصوب في هذا التعريف أن الحال تكون منصوبة دائما بالأصالة ، وقد تأتي مجرورة لفظا عندما تكون مسبوقه بحرف جر زائد كقول الشاعر :

فما رَجَعْتُ بخائبةٍ رِكابٌ * حكيمٌ بنُ المسيَّبِ منتهاها

فقوله (بخائبه) الباء حرف جر زائد ، و (خائبة) حال ، والمراد بقولهم (منتقل) أن الحال لا تكون وصفا ثابتا غالبا ، وقد تأتي وصفا ثابتا في بعض الأحيان مثل كلمة (مفصلا) في المثال الثالث ، ونحو كلمة (سمعيا) في قولك (دعوت الله سمعيا) .

ومعنى قولهم (قد ذكرت تكملة) أن الوصف الذي يعرب حالا يكون مذكورا بعد أن تستوفي الجملة الركنين الأساسيين فيها وهما الفعل والفاعل ، أو المبتدأ والخبر ، ومن ثمَّ يمكن الاستغناء عنه في إفادة المعنى الأساسى غالبا ، وقد لا يستغنى عنه إذ يكون حذفه مخلا بالمعنى نحو كلمة (لاعبين) في المثال الرابع ، وبعض المراجع تستبدل بكلمة (تكملة) كلمة (فضلة)

لأنها بمعناها ، ومعنى قولهم (لبيان هيئة صاحبه) أن هذا الوصف يجب أن يكون الغرض منه بيان الهيئة ، وبذلك يخرج التمييز إذا جاء وصفا نحو (لله دره فارسا) لأن هذا الوصف لم يذكر لبيان الهيئة ، وإنما ذكر لبيان جهة التعجب ، ومن ثمَّ يعرب تمييزا على الصحيح .

وقد تأتى الحال (مصدرا) ، أو (جملة) على نحو ما نرى فى المثال الخامس ، فكلمة (بَقَّةٌ) مصدر يعرب حالا ، كما أن جملة (وهم لا يشعرون) تعرب حالا .

ويمكننا أن نلاحظ فى هذا المثال أيضا أن الحال جاءت متعددة مما يدلنا على أن الحال قد تأتى متعددة كما فى هذا المثال ، وقد تأتى مفردة كما فى الأمثلة الأخرى .

وفى المثال السادس نجد كلمة (قادرين) تعرب حالا ، وعامل نصبها قد حذف لدلالة الكلام السابق عليه ، فتقدير الآية (بلى نجمعها قادرين) ، وفى ذلك دلالة على أن عامل الحال قد يكون محذوفا كما فى هذا المثال .

ومن اليسير أن نلاحظ أن الأسماء التى أعربت حالا فى هذه الأمثلة كانت نكرة ، وهذا يدلنا على أن الحال تكون نكرة وهذا هو الغالب ، وقد تأتى معرفة نحو (أعبد الله وحده) ، وكذلك نلاحظ أن صاحب الحال قد جاء فيها معرفة ، ومعنى هذا أن صاحب الحال يكون معرفة ، وهذا هو الغالب ، وقد يأتى نكرة نحو قوله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا) .

ونلاحظ أيضا أن صاحب الحال جاء فاعلا فى بعض الأمثلة كما فى المثالين الأول والثانى ، وجاء مفعولا به كما فى المثال الثالث ، وقد تجيء الحال من غير الفاعل والمفعول ، فتأتى من

المبتدأ ، والخبر ، والمجرور بحرف الجر ، والمجرور بالإضافة
كما سيأتى :

ونلاحظ أيضا أن الحال جاءت متأخرة ، وقد تأتى متقدمة ،
كما أنها قد تكون متضمنة معنى ما قبلها فتسمى (الحال
المؤكدّة) ، كما فى المثال الأول ، وقد تضيف معنى جديدا كما
فى الأمثلة الأخرى فتسمى (الحال المؤسّسة) .

وهكذا نرى درس الحال يشتمل على مباحث متعددة ، وأهم
هذه المباحث تتمثل فيما يأتى :

المبحث الأول : الحال الجامدة ، والمبحث الثانى : مجىء
الحال مصدرا ، المبحث الثالث : مجىء الحال معرفة ،
المبحث الرابع : محّاحب الحال ، المبحث الخامس : عامل
النصب فى الحال ، المبحث السادس : ظاهرة الترتيب فى
الحال ، المبحث السابع : تعدد الحال ، المبحث الثامن :
تقسيم الحال الى مؤكدة ومؤسّسة ، المبحث التاسع : تقسيم
الحال الى مفرد وجملة ، وشبه جملة ، المبحث العاشر :
حذف عامل الحال .

وهاهنا تفصيل القول فى كل مبحث من هذه المباحث :

المبحث الأول : الحال الجامدة

الكثير الغالب فى الحال أن تكون وصفا مشتقا نحو كلمة
(مدبرين) فى قوله تعالى (ثُمَّ وَلَّيْتُم مَدْبِرِينَ) ، ونحو كلمتى
(غضبانَ أسيفا) فى قوله تعالى (فرجع موسى إلى قومه غضبانَ
أسيفا) ، وجاءت أحيانا اسما جامدا ، وقد قسم النحويون
الاسم الجامد الذى يعرب حالا إلى نوعين :

النوع الأول : الجامد المؤول بالمشتق ، ويتمثل فى خمسة مواضع .

الموضع الأول : الحال الدالة على سعر نحو (بعت السمن رطلا بجنيه) فكلمة (رطلا) حال وبجنيه شبه جملة صفة ، والتقدير : مُسَعَّرًا .

الموضع الثانى : الحال الدالة على التشبيه نحو (وثب الجندي أسدا) فكلمة (أسدا) حال والتقدير : جريئًا ، ومن ذلك قوله تعالى (فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَ صُلْدًا) فكلمة (صُلْدًا) حال والتقدير أجرد نقيًا من التراب .

الموضع الثالث : الحال الدالة على المفاعلة ، أى المشاركة من جانبين نحو (جادلتها وجها لوجه) فكلمة (وجها) حال ، و(لوجه) شبه جملة صفة والتقدير : مواجهها .

الموضع الرابع : الحال الدالة على الترتيب نحو (سار التلاميذ اثنين اثنين) ، فكلمة (اثنين) الأولى حال ، والثانية توكيد لفظى ، أو معطوفة على الأولى بعاطف مقدر ، والتقدير اثنين فاثنتين أى مرتبين .

الموضع الخامس : الحال التى جاءت مصدرا نحو (زارنا العميد فجأة) أى مفاجئًا ، و (خرج الأستاذ بغتة) أى مباغتًا ، فالكلمتان : فجأة ، وبغتة مصدران ، وكلتاها تعرب حالا على الأصح .

أما النوع الثانى فهو الجامد غير المؤول بالمشتق ، ويتمثل فى ستة مواضع :

الموضع الأول : الحال الجامدة الموصوفة بمشتق نحو قوله تعالى (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) ، وتسمى هذه الحال بـ (الحال الموطئة) أى الممهدة ، وذلك لأن الحال مهدت للوصف المذكور بعدها وهذا الوصف هو المقصود أصلا ، وقد ذكرت الحال قبله تمهيدا له .

الموضع الثانى : الحال الدالة على عدد نحو قوله تعالى (فَتَمَّ مِيقَاتِ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) ، ونحو قولك (اكْتَمَلَ أَعْضَاءُ الرِّحْلَةِ ثَلَاثِينَ عَضْوًا) .

الموضع الثالث : الحال التى تدل على طَوْرٍ من أطوار صاحبها ، وهذا الطور فيه تفضيل على طور آخر نحو (الإنسان شبابا أقوى منه كهولة) ، ونحو (هذا البلح رُطْبًا أطيبُ منه تَمْرًا) .

الموضع الرابع : الحال الدالة على نوع من أنواع صاحبها نحو (هذا مَالُكَ عَقَارًا ، فَأَيْنَ مَالُكَ نَقُودًا وزراعة ؟) .

الموضع الخامس : الحال التى تدل على فرع من صاحبها نحو (هذا زَهْبُكَ خَاتَمًا ، فَأَيْنَ زَهْبُكَ سَوَارًا ؟) ، ومن ذلك قولك قوله تعالى (وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا) .

الموضع السادس : الحال التى تدل على أصل صاحبها نحو (هذا قَمِيصُكَ قَطَنًا ، فَأَيْنَ قَمِيصُكَ حَرِيرًا ؟) ، ومن ذلك قوله تعالى (أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا) .

وذهب جماعة من النحويين منهم الناظم ، وابنه إلى أن هذه المواضع الستة أيضا من قبيل الحال المؤولة بالمشتق لأن

الأصل فى الحال أن تكون مشتقة لا جامدة .

المبحث الثانى : مجيء الحال مصدرا

جاءت الحال مصدرا منكرا بكثرة فى أفصح الأساليب العربية ، ففى القرآن الكريم يقول الله عز وجل (قل أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً) ويقول سبحانه (ثم ادعهم يأتينك سعيًا) ، ويقول عز من قائل (ثم إنى دعوتهم جهارًا) ، والراجع أن المصادر فى هذه الآيات تعرب حالا ، وهذه الحال من قبيل الحال الجامدة المؤولة بالمشتق فإذا قلت (زارنا العميد فجأة) أو (خرج الأستاذ بغتة) فالتقدير مفاجئًا ، وباغتًا .
وذهب الأخفش والمبرد إلى أن هذا المصدر منصوب . على المصدرية ، والعامل فيه محذوف ، والتقدير (يفجأ فجأة) ،
(يبغت بغتة) والجملة حال .

وذهب الكوفيون إلى أن هذا المصدر منصوب على المصدرية أيضا ولكن عامل نصبه ليس محذوفا وإنما هو الفعل المذكور بتأويله بفعل من لفظ المصدر .

والرأى الأول وهو أن هذا المصدر حال مؤولة بالمشتق هو الأرجح وهو رأى سيبويه وجهور البصريين .

وعلى الرغم من كثرة مجيء الحال مصدرا منكرا فقد ذهب كثير من النحويين إلى أنها مقصورة على السماع ، وذهب بعض الأئمة ومنهم المبرد إلى القول بالقياس ، ومن ثم يصح أن تقول (اذهب جريًا لإحضار الكتاب) ، وارجع طيرانًا إلى الكلية) فيكون كلاً المصدرين (جريًا) ، و (طيرانًا) يعرب حالا .

(١) أشار ابن مالك إلى أهم المواضع التى يكثر فيها مجيء الحال جامدة

بقوله : ويكثر الجمود فى سحر وفى * مبدئ تأول بلا تكلف

كبيته مدًا بكذا يدًا بيد * وكر زيد أسدًا أى كاسد

وذهب الناظم وابنه إلى القول بالقياس فى ثلاثة أساليب .
الأسلوب الأول يتمثل فى قولهم (أنت الرجل علما) فيجوز
القياس على هذا الأسلوب فتقول (أنت الرجل شجاعة ، أو
إقداما) .

والأسلوب الثانى يتمثل فى قولهم لمن يُجيد الشعر (أنت
زهيرٌ شِعْراً) ، فيجوز القياس على هذا الأسلوب فتقول
(والدك حاتم كرما) .

والأسلوب الثالث يتمثل فى قولهم (أمّا علما فعالم) ،
ويقال ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره ، وأنت تنكر
عليه وصفه بغير العلم .

وذهب بعض النحويين كابى حيان النحوى ، والصبيان إلى أن
المصدر فى هذه الأساليب يحتمل أن يعرب تمييزا .

وهكذا نرى الحال فيما سبق جاءت مصدرا مُنْكَرًا^(١) ، وقد
جاءت أيضا مصدرا مُعْرِفًا فى أساليب أخرى ولكنها قليلة كقول
بعضهم فى حديثه عن بعض الحمر الوحشية التى أرسلها
صاحبها إلى الماء مزاحمة غيرها (أرسلها العراك ...) ، ونحو
قولك (أَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ) ، و (طلبتُ هذا الأمرَ جُهْدِي) ،
و(رجع المسافر عَوْدَهُ على بدئه) .

والراجع أن ذلك من قبيل المصدر المؤول بالمشتق .

المبحث الثالث : مجيء الحال معرفة

الأصل فى الحال أن تكون نكرة ، وقد علل النحويون ذلك
بأن الأصل فى صاحب الحال أن يكون معرفة ، فإذا جاءت الحال
أيضا معرفة فإنها تلتبس بالصفة ، وتوضيح ذلك أنك إذا قلت

(١) أشار ابن مالك إلى كثرة مجيء الحال مصدرا منكرا بقوله :

ومصدر مُنْكَرٌ حالا يقع * بكثرة كَبَنْتَ زيدَ طلع

(مررت بهند جالسةً) فإن كلمة (جالسة) تعرب حالا ، وهى نكره ، أما إذا عرفتھا فقلت (مررت بهند الجالسة) فإنھا تعرب صفة ، ومن ثمَّ قرر جمهور النحويين أن الأصل فى الحال أن تكون نكرة حتى لاتلتبس بالصفة .

وقد جاءت الحال معرفة فى بعض الأساليب العربية فذهبوا إلى أنها مُؤَوَّلَةٌ بنكرة ومن ذلك قولهم (جاءوا الجماء الغفير^(١)) فالتقدير (جاءوا جميعا) ، وقول بعضهم (أرسلها العراق) فالتقدير (أرسلها معتركة) ، ونحو (أعبد الله وحده) فالتقدير (أعبد الله منفردا أو متوحدا) ونحو (كلمته فاه إلى فى) فالتقدير (كلمته مشافهة) ، ونحو (تفرق القوم أيدي سباً) فالتقدير (تفرقوا متبددين) ، ونحو (ادخلوا الأول فالأول) ، فالتقدير (ادخلوا مرتبين) ، ونحو (طلبت هذا الأمر جهدى ، أو طاقتى) ، فالتقدير (طلبته جاهدا ، أو مطيقا) ، ونحو (رجع المسافر عودَه على بدئه) ، فالتقدير (رجع عائدا على بدئه) أى على الطريق نفسه ، ونحو (سلمت على الأصدقاء ثلاثتهم أو خمستهم) ، فالتقدير (سلمت عليهم مثلثا ، أو مخمسا^(٢)) .

(١) الجماء : الجماعة الكثيرة . مؤنث الأجم ، والجم الكثرة قال تعالى (وتحبون المال حبا جما) ؛ والغفير من الغفر وهو الستر قال تعالى (غافر الذنب) أى ساتره ، وعلى ذلك فالمعنى أنهم لكثرتهم يسترون وجه الأرض .

(٢) العدد فى هذا المثال وماشابهه منصوب على الحالية ، ويجوز ضبطه بما يضبط به المعدود على أنه تابع له على أنه بدل ، أو على أنه تركيد معنوى بمعنى جميعهم .

وهكذا نرى الحال جاءت معرفة فى هذه الأمثلة ، وهى مؤولة
بنكرة على نحو ما ذكرت ، وهذا رأى البصريين .

وذهب البغداديون ، ويونس إلى أنه يجوز أن تأتى الحال
معرفة مطلقا بلا تأويل ، ومن ثم يجوز عندهم أن تقول (جاء
خالد الراكب) بنصب كلمة (الراكب) على أنها حال .

وفصل الكوفيون فقالوا أن تضمنت الحال معنى الشرط
صح مجيئها معرفة ، وإلا فلا ، فمثال ماتضمنت معنى
الشرط قولك (خالد الراكب أحسنُّ منه الماشى) فالكلمتان
(الراكب) و (الماشى) معرفتان منصوبتان على الحالية ، وصح
مجيء الحال هنا معرفة لتضمنها معنى الشط ، فالتقدير خالد
إذا ركب أحسن منه إذا مشى ، فإن لم تتضمن الحال معنى
الشرط لم يصح تعريفها ، فلا تقول (جاء خالد الراكب) إذ
لا يصح (جاء خالد إن ركب)^(١) .

المبحث الرابع : صاحب الحال

صاحب الحال هو الذى جاءت الحال لتبين هيئته ، والحال
قد تبين هيئة الفاعل مثل قوله تعالى (ثم وليتم مدبرين) ،
وقد تبين هيئة المفعول نحو قوله تعالى (وهو الذى أنزل إليكم
الكتاب مفصلا) ، وقد تبين هيئة الفاعل والمفعول معا نحو
(استقبل خالد أستاذه ميتسمين) ، وقد تبين هيئة المبتدأ نحو
(خالد الراكب أحسن منه الماشى) ، وقد تبين هيئة الخبر نحو
(هذا مالك عقارا ، وهذا مالك نقودا) ، وقد تبين هيئة
المجرور بالحرف نحو (مررت بهند جالسة) ، وقد تبين هيئة
المجرور بالإضافة نحو قوله تعالى (أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا)

(١) أشار ابن مالك إلى مجيء الحال معرفة بقوله :

والحال إن عُرِفَ لفظا فاعتقد * تنكيره معنى كَوَحَّدَكَ اجتهد

وقد قرر النحويون أن الحال تأتي من المضاف إليه في
المواضع الآتية :

مجيء الحال من المضاف إليه

تتمثل المواضع التي تأتي الحال فيها من المضاف إليه فيما
يأتى :

أولا : إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه نحو قوله تعالى
(ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخوانا) ، فكلمة (إخوانا) حال
من الضمير (هم) المضاف إليه ، ومن الواضح أن المضاف وهو
(صدور) جزء من المضاف إليه ، ونحو قوله تعالى (أَيُحِبُّ
أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) ، فكلمة (ميتا) حال من
المضاف إليه وهو (أخيه) ، ومن الواضح أن المضاف ، وهو
(لحم) جزء من المضاف إليه .

ثانيا : إذا كان المضاف بمنزلة الجزء من المضاف إليه بمعنى
أنه يمكن حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه نحو قوله
تعالى (ثم أوحينا إليك أن اتَّبِعْ ملةَ إبراهيمَ حنيفا) فكلمة
(حنيفا) حال من المضاف إليه وهو إبراهيم (، ولا يخفى أن
المضاف وهو (مِلَّةٌ) بمنزلة الجزء من المضاف إليه ، فإننا لو
حذفنا المضاف ، واستغنيينا عنه بالمضاف إليه لصح المعنى .

ثالثا : إذا كان المضاف مما يصح عمله فى الحال كاسم الفاعل ،
والمصدر ، ونحوهما مما تتضمن معنى الفعل نحو (هذا آكلُ
اللحمِ مشويا) ، و (شاربُ الماءِ مثلجا) ، ونحو (يعجبني
حضور الطالبِ نشيطا) ، ومن ذلك قوله تعالى (إليه مرجعكم
جميعا) وقول مالك بن الريب :

تقول إبنتى : إِنَّ انْطِلَاقَكَ واحدا

إِلَى الرَّوْعِ يوما تاركى لا أبا لِيَا^(١)

فكلمة (واحدا) حال من المضاف إليه ، وهو الكاف فى قوله (انطلاقك) ، وصح ذلك لأن المضاف وهو (انطلاق) مصدر يصح أن يعمل النصب فى الحال .

فإذا لم يكن المضاف كذلك لا يصح مجيء الحال من المضاف إليه ، فلا يصح أن تقول (هذا ثوب فاطمة مبتسمة) ، وأجاز ذلك بعض النحويين ، فقد ذكر ابن الشجرى فى أماليه أن أبا على^(٢) الفارسى أجاز ذلك .

ومن اليسير أن نلاحظ أن صاحب الحال فى الأمثلة السابقة جاء معرفة ، وهذا هو الأصل وقد جاء نكرة بمُسَوَّغ فى بعض الأساليب العربية الصحيحة ، وأهم هذه المسوغات تتمثل فيما يأتى :

(١) الرَّوْع : الفزع ، والمراد به هنا الحرب ، وقوله (تاركى) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منه من ظهورها حركة المناسبة لإضافته إلى ياء المتكلم ، وهو اسم فاعل من الفعل (ترك) ، بمعنى صير ، وهو من الأفعال التى تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وعلى ذلك فإضافة اسم الفاعل إلى ياء المتكلم من إضافة اسم الفاعل إلى المفعول الأول ، وجملة (لا أبا ليا) هى المفعول الثانى ، وإعرابهما على النحو الآتى : (لا) نافية للجنس (أبا) اسمها مبني على الفتح فى محل نصب ، والالف للإشباع ، و (ليا) جار ومجرور شبه جملة خبر (لا) والالف للاطلاق ، وجملة (لا أبا ليا) فى محل نصب مفعول ثانٍ لاسم الفاعل وهو (تارك) .

(٢) أشار ابن مالك إلى مواضع مجيء الحال من المضاف إليه بقوله :

ولا تُجْزُ حالا من المضاف له * إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ماله أضيفا * أو مثل جزئه فلا تَحْيِيقًا

مسوغات مجيء الحال من النكرة

تذكر مراجع النحو أن أهم المسوغات التي تسوغ مجيء

الحال من النكرة تتمثل فيما يأتي :

أولاً : تقدم الحال على النكرة نحو قول كثير : (١)

لمية موشحاً طلل * يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلل

فكلمة (موشحاً) حال من النكرة التي هي (طلل) والمسوغ

لذلك تقدم الحال على صاحبها ، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :
وبالجسم مِنِّي بَيِّنًا لو علمتِه * شحوبٌ وإن تَسْتَشْهِدِي العَيْنُ تَشْهَدُ

فكلمة (بَيِّنًا) حال من النكرة التي هي (شحوب) ، والمسوغ

لذلك تقدم الحال على صاحبها ، وكذلك قول الشاعر :

ومالاًمَ نفسى مِثْلَهَا لى لائِمٌ * ولاسد فقرى مثل ماملكت يدي

فكلمة (مِثْلَهَا) حال من النكرة التي هي (لائِم) ، والمسوغ

لذلك تقدم الحال على صاحبها .

ثانياً : تخصيص النكرة بوصف ، أو بإضافة ، فمثال

ما تخصصت بوصف قوله تعالى (فيها يفرق كلُّ أمرٍ حكيمٍ أمراً

من عندنا) ، فكلمة (أمراً) حال من النكرة التي هي (أمر) ،

والمسوغ لذلك وصف هذه النكرة بكلمة (حكيم) .

وكذلك قوله تعالى (ولما جاءهم كتاب من عند الله مُصَدِّقًا

لما معهم) على قراءة من نصب كلمة (مُصَدِّقًا) فهي حال من

النكرة التي قبلها وهي (كتاب) ، والمسوغ لذلك وصف هذه

النكرة بالجار والمجرور اللذين بعدها .

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

(١) خِلَلٌ : بكسر الخاء جمع خله ، والمراد بها جفن السيف المغشى بالجلد .

نَجَّيْتُ يَارَب نوحا واستجبت له

فى فلك ماخر فى اليم مشحونا

فكلمة (مشحونا) حال من النكرة التى قبلها وهى (فلك) ،
والمسوغ لذلك وصف هذه النكرة بكلمة (ماخر) .

ومثال ماتخصصت بإضافة قوله تعالى (فى أربعة أيام
سواء للسائلين) فكلمة (سواء) حال من النكرة التى قبلها
وهى (أربعة أيام) ، والمسوغ لذلك تخصيص هذه النكرة
بالإضافة .

ثالثا : ان تقع النكرة بعد نفى ، أو شبهه ، والمراد بشبه
النفى هو النهى ، والاستفهام .

فمثال النكرة التى وقعت بعد النفى قول الشاعر :

ماحُمَّ من موت حِمَى واقيا * ولا ترى من أحد باقيا

فكلمة (واقيا) فى الشطر الأول حال من النكرة التى قبلها ،
وهى (حِمى) ، والمسوغ لذلك وقوعها بعد النفى ، ويجوز أن
تكون كلمة (باقيا) حال من النكرة التى قبلها وهى (أحد) ،
والمسوغ لذلك وقوعها بعد النفى ، وهذا إذا جعلنا الفعل (ترى)
مضارعا من (رأى) البصرية ، أما إذا جعلناه من (رأى)
العلمية فكلمة (باقيا) تكون المفعول الثانى .

ومثال النكرة التى وقعت بعد النهى قول قطرى بن الفجاءة :

لا يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الإحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام

فكلمة (متخوفا) حال من النكرة التى قبلها وهى (أَحَدٌ) ،
والذى سوغ ذلك وقوع النكرة بعد النهى .

ومثال النكرة التى وقعت بعد الاستفهام قول الشاعر :

يا صَاحِ هَلْ حُمَّ عيش باقيا فترى

لنفسك العذر فى إبعادها الأمل

فكلمة (باقيا) حال من النكرة التى قبلها وهى (عيش) ،
والذى سوغ ذلك وقوع النكرة بعد الاستفهام .
رابعا : أن تكون النكرة عاملة نحو (أَفَرَّحُ بِفَاهِمٍ دَرَسَهُ
مَوَاطِبَا) ، فكلمة (مواظبا) حال من النكرة التى قبلها وهى
(فاهم) والذى سوغ ذلك عمل النكرة ، فقد عملت فيما بعدها
فنصبته على أنه مفعول به .

خامسا : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو قوله تعالى
(أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا) ، فجملة
(وهى خاوية على عروشها) حال من النكرة التى قبلها وهى
(قرية) والمسوغ لذلك كون الحال جملة مقرونة بالواو ، وأما
قوله تعالى (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) فقد
جاءت فيه جملة الحال وهى (ولها كتاب معلوم) من النكرة
التى قبلها وهى كلمة (قرية) لوجود مسوغين . أولهما :
وقوع النكرة بعد النفى . ثانيهما : كون الحال جملة مقرونة
بالواو .

سادسا : أن تكون الحال جامدة مثل (هَذَا خَاتَمٌ ذَهَبَا) فكلمة
(ذهبيا) حال من النكرة التى قبلها وهى (خاتم) والذى سوغ
ذلك كون الحال اسما جامدا .

هذه أهم مسوغات مجيء الحال من النكرة ، وقد سمعت
بعض الأساليب العربية التى جاءت فيها الحال من النكرة بدون
مسوغ . كقول بعض العرب (مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِيعَدَةٍ رَجُلٌ) ، وقول
آخر (عَلَيْهِ مَائَةٌ بَيْضَا) ، وفى الحديث الشريف (صلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم قاعدا ، وصلى وراءه رجال قياما) ،
ومن ثم اختلفت آراء النحويين فى جواز مجيء الحال من

النكرة بدون مسوغ ، وهل يقاس على هذه الأساليب التى وردت فيها الحال من النكرة بدون مسوغ ، أو لا يقاس عليها ؟ ذهب الخليل بن احمد ، ويونس بن حبيب إلى عدم جواز القياس عليها ، وينبغى أن يُكْتَفَى بحفظ ماورد منها ، وذهب سيبويه إلى جواز القياس عليها ، وأجاز قولهم (فيها رجل قائما) .

وأرى جواز ذلك بقلة تيسرا للاستعمال العربى من جهة ، وحفاظا على النطق العربى الصحيح من جهة أخرى .^(١)

المبحث الخامس : عامل النصب فى الحال

عامل النصب فى الحال يتمثل فى نوعين أولهما : العامل اللفظى ، وثانيهما : العامل المعنوى وهاهنا تفصيل القول فى كل نوع منها :

أولا : العامل اللفظى ، ويتحقق فيما يأتى :

١- الفعل التام . سواء أكان متصرفا ، أم جامدا ، مثال الفعل المتصرف (جاء خالد نشيطا) ومثال الفعل الجامد (ما أحسنَ خالدًا نشيطا ، أو أحسن به نشيطا) .

٢- المصدر نحو قوله تعالى (إليه مرجعكم جميعا) ، ونحو قولك (من الخير حضورك نشيطا) .

٣- المشتقات التى تعمل عمل الفعل ، وهى اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة وأفعال التفضيل .

(١) أشار ابن مالك إلى أهم مسوغات مجيء الحال من النكرة بقوله :
ولم يُنَكَّرْ غالبا ذو الحال إنَّ * لم يتأخر أو يخصص أو يُبْنِ
من بعد نفي أو مضاهيه كَلَمْ * يَبْغِ امرؤ على امرئ مستسهلا

مثال اسم الفاعل (أحاضر أخوك نسيطا) ، فكلمة (نسيطا) حال ، وعامل النصب فيها كلمة (حاضر) وهى اسم فاعل .

ومثال اسم المفعول (الإنسان محبوب كريما ، ومكروه بخيلا) ، فالكلمتان (كريما ، وبخيلا) حالان ، وعامل النصب فيهما الكلمتان (محبوب ، ومكروه) وكلتاها اسم مفعول .

ومثال الصفة المشبهة (الإنسان قوى شابا . ضعيف كهلا) فالكلمتان (شابا وكهلا) حالان وعامل النصب فيهما الكلمتان (قوى وضعيف) ، وكلتاها صفة مشبهة .

ومثال أفعل التفضيل قولك (خالد أفصح الطلاب خطيبا) فكلمة (خطيبا) حال ، وعامل النصب فيها كلمة (أفصح) وهى أفعل تفضيل .

٤- اسم الفعل نحو (نزال مسرعا) فكلمة (مسرعا) حال ، وعامل النصب فيها كلمة (نزال) وهى اسم فعل أمر بمعنى (انزل) .

ثانيا : العامل المعنوى ، ويراد به ما تضمن معنى الفعل دون حروفه ، مثل اسم الإشارة ، وحروف التمنى ، والتشبيه ، والرجاء ، والتنبيه ، واسم الاستفهام ، وشبه الجملة ، أى الظرف والجار والمجرور .

مثال اسم الإشارة (هذا أستاذك واقفا أمام حجرته) فكلمة (واقفا) حال ، وقد عمل فيها النصب اسم الإشارة ، فهو متضمن معنى الفعل (أشير) .

ومثال حرف التمنى (ليت) قولنا (ليت الطالب نسيطا مواظب على الحضور) ، فكلمة (نسيطا) حال وقد عمل فيها النصب الحرف (ليت) ، فهو متضمن معنى الفعل (أتمنى) .

ومثال حرف التشبيه (كَأَنَّ) قولنا (كَأَنَّ الجندى - مهاجما -
أسدً) ، فكلمة (مهاجما) حال ، وقد عمل فيها النصب الحرف
(كَأَنَّ) فهو متضمن معنى الفعل (يشبه) .

ومثال حرف الرجاء (لعل) قولنا (لعل أباك - مسافرا -
يعود بالسلامة) فكلمة (مسافرا) حال وقد عمل فيها النصب
الحرف (لعل) فهو متضمن معنى الفعل (أرجو) .

ومثال حرف التنبيه (ها) قولنا (ها هو جيشنا مستعدا
للدفاع) ، فكلمة (مستعد) حال وقد عمل فيها النصب حرف
التنبيه (ها) فهو متضمن معنى الفعل (تَنَبَّهَ) ، ومثال اسم
الاستفهام قولك لصديقٍ مكتئبٍ (مَالَكَ مكتئبا ؟) فكلمة
(مكتئبا) حال ، وقد عمل فيها النصب (ما) الاستفهامية فهي
متضمنة معنى أستفهم ، ومن ذلك قول الأعشى ميمون بن
قيس :

بانت لَحْزَنًا عَفَاة * ياجارتا ما أنتِ جارة ؟

فكلمة (جارة) حال ، وقد عمل فيها النصب (ما)
الاستفهامية ، ويراد بهذا الاستفهام التعظيم فهي متضمنة
معنى الفعل (استعظم) .

ومثال شبه الجملة قولنا (خالد أمامك مصفيا) ، أو (خالد
فى المحاضرة مصفيا) ، فكلمة (مصفيا) حال ، وقد عمل فيها
النصب شبه الجملة أى (أمامك) فى المثال الأول ، و (فى
المحاضرة) فى المثال الثانى فكلاهما متعلق بمحذوف تقديره
(استقر ، أو مستقر) .

المبحث السادس : ظاهرة الترتيب فى الحال

الأصل فى الجملة المشتملة على الحال أن يذكر فيها عامل
النصب فى الحال أولا ، ويذكر بعده صاحب الحال ، ثم تذكر

الحال نحو قوله تعالى (فرجع موسى إلى قومه غضبان أسفا) ،
لكن قد تتقدم الحال على عاملها ، كما قد تتقدم على صاحبها ،
وعلى كل فقد يكون ذلك التقديم واجبا وقد يكون جائزا ، وقد
يكون ممتنعا ، وهاهنا تفصيل القول في هذه الأحوال .

أولا : ترتيب الحال مع عاملها :

(أ) يكون تقديم الحال على عاملها واجبا في نحو (كيف حضر
الأستاذ ، وكيف غاب الطلاب ؟) ، فكلمة (كيف) في هذين
المثالين اسم استفهام مبنى على الفتح في محل نصب حال ،
وهذه الحال يجب تقديمها على عاملها لأنها اسم استفهام ،
وأسماء الاستفهام لها الصدارة .

(ب) ويكون تقديم الحال على عاملها جائزا فيما يأتى :

١- إذا كان العامل فعلا تاما متصرفا نحو (أقبل الأستاذ
مبتسما) فكلمة (مبتسما) حال وقد عمل فيها النصب الفعل
(أقبل) وهو فعل تام متصرف ، فيجوز تقديم الحال عليه فتقول
(مبتسما أقبل الأستاذ) ، ومن أمثلة هذا التقديم قوله تعالى
(خشعا أبصارهم يخرجون من الأحداث) ، وقول بعض العرب
(شَتَّى تَوَّوبُ الحَلْبَةِ) أى متفرقين يرجع الحالين .

٢- إذا كان العامل مشتقا يشبه الفعل التام المتصرف ،
ويتمثل ذلك في اسم الفاعل ، واسم المفعول والصفة المشبهة .
مثال اسم الفاعل (بَكَرٌ حَاضِرٌ نَشِيْطًا) ، فكلمة (نشيطا)
حال ، وقد عمل فيها النصب كلمة (حاضر) وهى اسم فاعل
يجوز أن تتقدم الحال عليها .

ومثال اسم المفعول (الحاكم محبوب عادلا) فكلمة (عادلا)
حال وقد عمل فيها النصب كلمة (محبوب) وهى اسم مفعول
فيجوز أن تتقدم الحال عليها .

ومثال الصفة المشبهة (الإنسان قوى شابا) ، فكلمة (شابا) حال ، وقد عمل فيها النصب كلمة قوى ، وهى صفة مشبهة فيجوز أن تتقدم الحال عليها ، ومن أمثلة هذا التقديم قول يزيد بن زبيعة الحميرى :

(١)

عَدَسٌ ما لِعِبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ * أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقَ

فجملة (تحمِلين) فى موضع نصب على الحال وقد عمل فيها النصب كلمة (طليق) وهى صفة مشبهة ، وقد تقدمت الحال عليها .^(٢)

(جـ) ويكون تقديم الحال على عاملها ممتنعا فيما يأتى :

١- إذا كان العامل فعلا جامدا نحو (ما أجمل السماء صافية) ، أو (أجمل بها صافية) .

٢- إذا كان العامل وصفا يشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل نحو (أستاذك أفصح الحاضرين متكلما) ويستثنى من ذلك إذا كان اسم التفضيل عاملا فى حالين لاسمين متحدى المعنى أو مختلفين ، وأحدهما مفضل على الآخر فتتقدم حال المفضل نحو (الإنسان شابا أقوى منه كهلا) ونحو (المهندس مفرد أفضل من عشرات العمال مجتمعين) .^(٣)

(١) عدس : اسم صوت لجزر البغل ليسرع وقد يكون اسما له ، وعَبَادُ هو عباد بن زياد والى سجستان فى عهد معاوية ، وهذا البيت من أبيات قالها الشاعر حين خرج من سجن عبد الله بن زياد أخى عباد .

(٢) أشار ابن مالك إلى الحالة التى يجوز فيها تقدم الحال على عاملها بقوله : والحال إن يُنْصَبُ بفعل مُرْفَا * أو صفة أشبهت المصرفا

فجائز تقديمه كمسرعا * ذا راحل ومخلصا زيد دعا

(٣) أشار ابن مالك إلى هذه الحال بقوله :

ونحو (زيد مفردا أنفع من * عمرو معانا) مُسْتَجَارُ لَنْ يَهِنَ

٣- إذا كان العامل مصدرا مُقَدَّرًا بالفعل والحرف المصدرى نحو (سرنى حضورك مبكرا) فكلمة (مبكرا) حال ، وقد عمل فيها النصب كلمة (حضور) وهى مصدر صريح يمكن أن يحل محله مصدر مؤول من أن والفعل فتكون الجملة (سرنى أن تحضر مبكرا) .

٤- إذا كان العامل اسم فعل نحو (نزال مسرعا) .

٥- إذا كان العامل فعلا تاما متصرفا واتصل به ما يمنع تقدم معموله عليه مثل لام القسم نحو (لأصبرن محتسبا لوجه الله)
٦- إذا كانت الحال مؤكدة معنى الجملة نحو (محمد أخوك عطوفا) وعامل الحال هنا محذوف تقديره (أعرفه) ويجب تقديره قبل الحال ويمتنع تأخيرها عنها .

٧- إذا كان العامل معنويا ، وهو الذى يتضمن معنى الفعل دون حروفه كما علمنا ويتمثل فى اسم الإشارة واسم الاستفهام وأحرف التمنى ، والترجى ، والتشبيه ، والتنبيه ، وكذلك شبه الجملة أى الظرف والجار والمجرور إذا وقع خبرا .
مثال اسم الإشارة (هذا أستاذك قادم) ، ومن ذلك قوله تعالى (فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا) .

ومثال اسم الاستفهام قول الأعشى :

بانت لتحزننا عفاره * ياجارتا ما أنت جاره ؟

ومثال حرف التمنى (ليت الطالب نشيطا مواظباً على الحضور) ، ومثال حرف الترجى (لعل : أباك مسافرا يعود بالسلامة) .

ومثال حرف التشبيه (كأن الجندى مهاجما أسدٌ مهصور)

ومن ذلك قول امرئ القيس :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا
لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

ومثال حرف التنبيه (ها هو كتابك جديدا) .

ومثال شبه الجملة (العميد أمام حجرته واقفا) و (الأستاذ
في سيارته جالسا) ، وصرح بعض النحويين بأن تقديم الحال
على عامله في هذا الموضع جائز ، وعلى ذلك يصح أن تقول
(العميدُ -واقفا-أمام حجرته) ، و (الأستاذ - جالسا - في
سيارته) ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى (والسموات
مطوياتٍ بيمينه) ، وقوله تعالى (وقالوا مافى بطون هذه
الأنعام خالصةً لذكورنا) في قراءة من نصب الكلمتين
(مطويات، وخالصة) ، فكلتاهما حال قد تقدمت على عاملها
وهو شبه الجملة المذكور بعدها وتكون الحال في وسط جملتها
على نحو ماسبق ، ومنهم من أجاز تقديمها على جملتها مستدلا
بقوله تعالى (هنالك الولايةُ لله الحق) ، فكلمة (هنالك) اسم
إشارة للمكان مبنى على الفتح في محل نصب حال ، وكلمة
(الولايةُ) مبتدأ ، و (لله) شبه جملة متعلق بمحذوف هو
الخبر، وهو العامل في الحال المتقدمة .

(١) أشار ابن مالك الى أهم المواضع التي يمتنع فيها تقديم الحال على
عاملها بقوله :

وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعل لا * حروفه مؤخرًا لن يعملوا

كتلك ليت وكان وندر * نحو سعيد مستقرا في هجر

(٢) أشار ابن مالك إلى هذا الموضع بقوله :

وسبق حال ما بحرف جرٍّ قد * أبوا ولا أمنعه فقد ورد

ثانيا : ترتيب الحال مع صاحبها :

- (أ) يكون تقديم الحال على صاحبها واجبا فى موضعين :
- ١- إذا كان صاحبها محصورا نحو (ماحضر مبكرا إلا خالد) .
- ٢- إذا كان صاحبها مضافا إلى ضمير يعود على ماله ارتباط بالحال نحو (ذهب قاصدا الكلية عميدها) .

(ب) ويكون تقديم الحال على صاحبها ممتنعا فى موضعين :

الموضع الاول : إذا كانت الحال محصورة نحو (لا أكفىء الطالب إلا مجتهدا) ، ومن ذلك قوله تعالى (وما نرسل المرسلين إلا مبشرين) .

الموضع الثانى : إذا كان صاحب الحال مجرورا بالإضافة نحو (اتبع توجيهات الأستاذ ناصحا) ، أما إذا كان مجرورا بحرف الجر فقد اختلف النحويون فى جواز تقديمه ، والأحسن القول بجوازه لوروده فى فصيح الأساليب فى القرآن الكريم (وما أرسلناك إلا كافة للناس) ، فكلمة (كافة) حال من كلمة (الناس) المجرورة باللام ، وقد تقدمت الحال عليها ، ويقول كثير عزة :

لئن كان برّد الماء هيمانَ صاديا * إلىّ حليبا إنها لحبيب
فالكلمتان (هيمان ، وصاديا) حالان من الياء المجرورة بـ (إلى)
وقد تقدمتا عليها ، ويقول آخر :

تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْتِكُمْ * بَذَكَرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي
فكلمة (طُرًّا) بمعنى جميعا حال ، وصاحبها الضمير
المجرور فى قوله (عنكم) وقد تقدمت عليه .

(ج) ويكون التقديم جائزا إذا لم يكن التقديم واجبا ،
ولامتنعا نحو (حضر الأستاذ مبكرا) فيجوز أن تبقى الحال

متأخرة ، ويجوز أن تتقدم على صاحبها فتقول (حضر - مبكرا- الأستاذ)

المبحث السابع : تعدد الحال

ذهب أكثر النحويين إلى القول بتعدد الحال لشبهها بالخبر والنعت ، وإذا تعددت فقد يكون التعدد لمفرد أى أن يكون صاحبها مفردا غير مثنى أو جمع فتكون الحال المتعددة مطابقة لصاحبها نحو (حضر محمد مبكرا مبتسما) ونحو (حَضَرَتْ فاطمة مبكرة مبتسمة) ومن ذلك قوله تعالى (فرجع موسى إلى قومه غضبان أسفا) ، وقول الشاعر :

على إذا ماجئت ليلي بخفية * زيارة بيت الله رجلاً حافيا
وقد يكون التعدد لغير مفرد فإن اتحد لفظ الحال ومعناه اكتفى بتثنيته ، وجمعه ، نحو (حضر خالد وبكر مبكرين) ، و(حضرت الطالبات مبكرات) ، ومن ذلك قوله تعالى (وسخر لكم الشمس والقمر دائبين) ، وقوله تعالى (وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخراتٍ بأمره) .

وإن اختلف لفظ الحال المتعددة ومعناها فرق بينها بغير عطف نحو (قابل خالد أستاذه واقفا متجها إلى الكلية) وتكون الحال الأولى للاسم الثانى ، والحال الثانية للاسم الأول : فكلمة (واقفا) حال من الأستاذ ، وكلمة (متجها) حال من خالد ، وقد يحدث الترتيب فتكون الحال الأولى للاسم الأول ، والثانية للثانى عند وجود قرينة تمنع اللبس نحو (قابلت فاطمة أستاذها متجهة إلى الكلية واقفا أمام منزله) ، ومن ذلك قول امرئ القيس :

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشَى تَجْرُ وَرَاءَنَا * عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلٌ مُرْطٌ مَرَحَلٌ (١)
وقد ذكرت بعض المراجع أن تعدد الحال يكون واجبا في

موضعين :

الموضع الأول : بعد (إِمَّا) التفصيلية نحو (لتذهبن إلى الكلية إِمَّا طائعا وإِمَّا مكرها) ، ومن ذلك قوله تعالى (إنا هديناه السبيلا . إِمَّا شاكرا وإِمَّا كَفُورا) .

الموضع الثاني : بعد (لَا) النافية نحو (لم يحضر أخوك لا مبكرا ، ولا متأخرا) .

المبحث الثامن : تقسيم الحال إلى مؤسسة ومؤكدة
تنقسم الحال إلى قسمين . القسم الأول الحال المؤسسة
وهي التي تضيف إلى الكلام معنى جديدا لا يستفاد بدونها نحو
(جاء محمد مبتسما) ، والقسم الثاني الحال المؤكدة وهي
التي يستفاد معناها بدونها ، وتتمثل في ثلاثة أنواع :

النوع الأول : المؤكدة لعاملها ، وهي كل وصف وافق عامله
إما معنى ولفظا نحو قوله تعالى (وأرسلناك للناس رسولا) ،
وإِمَّا معنى فقط نحو قوله تعالى (وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ
مُفْسِدِينَ) وقوله تعالى (ثُمَّ وَلَّيْتُم مَّدْبِرِينَ) ، وقوله تعالى
(فتبسم ضاحكا) .

والنوع الثاني : المؤكدة لمصاحبها نحو قوله تعالى (لَأَمِّنَ مَنْ
فِي الْأَرْضِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا) .

النوع الثالث : المؤكد لمضمون الجملة نحو (بُكِّرَ أَخُوكَ
عَطُوفًا) ، فكلمة (عطوفا) حال مؤكدة لمضمون الجملة التي

(١) المرط : الكساء . مرحل : معلم به علامات .

(٢) أشار ابن مالك إلى تعدد الحال بقوله :

والحال قد يجيء ذا تعددٍ لفردٍ فاعلم وغير مفرَّدٍ

قبلها ، وعامل النصب فى هذه الحال محذوف وجوبا ،
 والتقدير (أَحَقُّهُ) ، ونستطيع فى ضوء هذا المثال أن نعرف
 الشروط التى ينبغى أن تتحقق فى الجملة التى تكون الحال
 مؤكدة لمضمونها ، فقد قالوا إن هذه الجملة يشترط فيها أن
 تكون مكونة من اسمين معرفتين جامدين على نحو ما ذكرنا ،
 كما أن عامل النصب فى هذه الحال يجب أن يقدر قبلها ،
 ولا يصح تقديمها عليه فى التقدير ^(١) ، ومن أمثلة هذه الحال قول
 سالم اليربوعى من قصيدة يهجو بها فزارة :

أنا ابنُ دارةٍ معروفًا بها نَسَبى * وهل بدارَةٍ يا للناسِ من عارِ
 المبحث التاسع : تقسيم الحال إلى مفرد ،
 وجملة ، وشبه جملة

تتمثل الحال فى ثلاثة أنواع :

النوع الأول : الحال المفردة وهى التى ليست جملة ولا شبه
 جملة نحو قوله تعالى (وهو الذى أنزل إليكم الكتاب مُفَصَّلًا) ،
 وهذا هو المراد بالمفرد أيضا فى درس الخبر ، والنعت .

والنوع الثانى : الحال شبه الجملة أى الظرف ، والجار
 والمجرور نحو (غَرَّدَ العصفورُ فوق الغصنِ أو على الغصنِ) .

النوع الثالث : الحال الجملة . سواء أكانت اسمية أم فعلية
 نحو (ذهبنا إلى الامتحان والحر شديد أو وقد اشتد الحر) .

ويشترط فى هذه الجملة ثلاثة شروط :

أولا : أن تكون خبرية ، فلا تأتى الحال جملة إنشائية سواء
 أكان الإنشاء طلبيا أم غير طلبى .

(١) أشار ابن مالك إلى الحال المؤكدة بقوله :

وعامل الحال بها قد أكدا * فى نحو لا تَعَثَّ فى الأرض مفسدا
 وإنْ تَوَكَّدَ جملة مضمرة * عاملها ولفظها يُؤَجَّرُ

الثانى : أن تكون غير متصلة بما يدل على الاستقبال كالسين ، وسوف ، ولن ، وأدوات الشرط .

الثالث : أن تكون مشتملة على رابط ، ويتمثل الرابط فى الجملة الحالية فى الواو التى تسمى واو الحال نحو (جاء خالد والأستاذ يشرح) ومن ذلك قوله تعالى (لَئِنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عَصِيَّةٌ) ، أو الضمير الذى يرجع إلى صاحب الحال نحو (جاء العميد يقود سيارته) ، ومن ذلك قوله تعالى (أو جاءوكم حَصِيرَاتٌ صُدُورُهُمْ) ، أو هما معا نحو (حضر الأستاذ وحقيبتة فى يده) ، ومن ذلك قوله تعالى (أو قال أَوْجَى إِلَى وَلَمْ يُوَخَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ) .

وقد يحذف الرابط لفظا فينوى تقديره نحو (اشتريت البرتقال الكيلو بجنيه) ، فالتقدير (الكيلو منه بجنيه)^(١) . وقد بذل النحويون جهودا كبيرة لتوضيح أحكام الرابط فى الجملة الحالية فى ضوء النصوص العربية الصحيحة ، ونذكر على سبيل المثال حديثهم عن حكم الربط بواو الحال فقد قرروا أن ذلك قد يكون واجبا ، وقد يكون ممتنعا ، وقد يكون جائزا ، وذلك على النحو الآتى :

أولا : وجوب الربط بها . يجب ربط الجملة الحالية بواو الحال فى موضعين :

الموضع الأول : قبل (قد) الداخلة على فعل مضارع نحو قوله تعالى (لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْمَلُونَ) .

(١) أشار ابن مالك إلى هذا النوع الثالث من أنواع الحال بقوله :

وموضع الحال تجيء جملة * كجاء زيد وهو نائم ورحلة

الموضع الثانى : قبل الجملة الحالية الخالية من الضمير نحو
(ذهبت إلى الكلية وماطلعت الشمس) .

ثانيا : امتناع الربط بها : يمتنع ربط الجملة الحالية بالواو
فى سبعة مواضع .

الموضع الأول : الجملة الحالية المبدؤة بمضارع مثبت غير
مسبوق بقَدْ نحو (خرج الشعب يستقبل الرئيس) ، ومن ذلك
قوله تعالى (وجاءوا أباهم عشاء يبكون) ، وقرر النحويون
أنه إذا ورد فى كلام العرب ما ظاهرة أن هذه الجملة قد ذكرت
معها الواو وجب تأويلها على أنها خبر مبتدأ محذوف نحو قول
عنتره :

عُلِّقَتْهَا عَرْضًا وَأَقْتَلَ قَوْمَهَا * زَعَمَا لِعَمْرٍ أُبَيْكَ لَيْسَ بِمُزْعَمٍ
فالتقدير (وأنا أقتل قومها) ، وكذلك قول عبد الله السلولى
فى حديثه عن اتباع عبد الله بن زياد :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ * نَجَوْتُ وَأَرْهَنَهُمْ مَالَكَ
فالتقدير (وأنا أرهنهم مالكا)^(١) .

الموضع الثانى : الجملة الحالية الواقعة بعد عاطف نحو قوله
تعالى (فجاءها بأُسنا بياتا . أو هم قائلون) .

الموضع الثالث : الجملة الحالية المؤكدة لمضمون الجملة نحو
(هو الحق لاشك فيه) ومن ذلك قوله تعالى (ذلك الكتاب لارىب
فيه) .

الموضع الرابع : الجملة الحالية المبدؤة بفعل ماض قد وقع
بعد (إلا) نحو (ماتكلم الأستاذ إلا قال خيرا) ، ومن ذلك قوله

(١) أشار ابن مالك إلى هذا الموضع بقوله :

وَذَاتٌ بَدَأَتْ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَتْ * حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَائِ خَلَتْ

وَذَاتٌ وَائٍ بَعْدَهَا أَنْزَلَتْ مَبْتَدَأً * لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْلَنْ مُسْنَدًا

تعالى (ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزؤن) .
 الموضع الخامس : الجملة الحالية المبدوءة بفعل ماض قد تلتته
 (أو) نحو (لا كافيئن المجتهد حضر أو غاب) ، ومن ذلك قول
 الشاعر :

كُنْ لِلخَالِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدْلًا * وَلَا تَشِحْ عَلَيْهِ جَادٌ أَوْ بَخْلًا
 الموضع السادس : الجملة الحالية المبدوءة بمضارع منفي بـ (لا)
 نحو (مالك ؟ لا تتكلم) ، ومن ذلك قوله تعالى (ومالنا لأنؤمن
 بالله) ، وقوله تعالى (مَالِيَ لَا أَرَى الْهَدْدَ) ، وقول الشاعر :
 وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتَفَاعَ قَبِيلَةٍ * دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخْلَتَهَا لَا أُحْجَبُ
 فإن ورد في كلام العرب ربط هذه الجملة بالواو فإن النحويين
 يُؤَوِّلُونَ الكلام على إضمار مبتدأ كقول مسكين الدرامي في ذم
 أحد خصومه :

أَكْسَبَتْهُ الْوَرَقَ الْبَيْضَ أَبَا * وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يَدْعَى لِأَبٍ
 فالتقدير عندهم (ولقد كان وهو لا يدعى لأب) .
 الموضع السابع : الجملة الحالية المبدوءة بمضارع منفي بـ (ما)
 كقول الشاعر :

عَهْدُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ * فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتَيَّمًا
 ثالثا : جواز الربط بها ، ويكون ربط الجملة الحالية بالواو
 جائزا إذا لم يكن الربط بها واجبا ، أو ممتنعا نحو (جاء خالد
 وكتبه في يده) فيجوز ذكر الواو كما في هذا المثال ، ويجوز
 حذفها فتقول (جاء خالد كتبه في يده) .

ومن حديثهم عن أحكام الرباط أيضا ما نكروه عن حكم (قد) في جملة الحال ،
 فقد قرروا أن البصريين - ماعدا الاخفش - يذهبون إلى لزومها مع الماضي
 المثبت مطلقا ظاهرة ، أو مقدره فالظاهرة نحو قوله تعالى (ومالنا أن لا نقاتل

فى سبيل الله وقد أخرجنا) ، والمقدرة نحو قوله تعالى ، (الذين قالوا لإخوانهم
وقعدوا) والمختار وفاقا للكوفيين والأخفش لزومها مع الجملة الحالية المرتبطة
بالواو فقط ، وجواز حذفها مع المرتبطة بغير الواو نحو قوله تعالى (أو جاءوكم
حصرت صدورهم) .

المبحث العاشر : ظاهرة الحذف فى الحال

تتحقق هذه الظاهرة فى حذف عامل النصب فى الحال ، وفى حذف صاحب
الحال ، وفى حذف رابط الجملة الحالية ، وفى حذف الحال ، ويمكننا توضيح ذلك
على النحو الآتى :

أولا : حذف عامل النصب فى الحال

يتمثل حذف عامل النصب فى الحال فى ثلاث صور :

الصورة الأولى : جواز الحذف ، وذلك إذا دل على العامل المحذوف دليل
حالى ، أو مقالى فالدليل الحالى أن ترى طالبا متوجها إلى الامتحان فتقول له
(مَوْفَقًا أَنْ شَاءَ اللَّهُ) فتكون كلمة (موفقا) حال لفعل محذوف جوازا ، والتقدير
(تؤدي الامتحان موفقا) ، ومثال الدليل المقالى قوله تعالى (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ
أَنْ لَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ، بَلَى قَادِرِينَ) ، فلكمة (قادرين) حال ، وعامل النصب
فيها محذوف جوازا ، والتقدير والله أعلم (نجمعها قادرين) ، ونحو قوله تعالى
(حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين ، فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا
أَوْ رُكْبَانًا) فالكلمتان (رجالا وركبانا) حالان ، وعامل النصب فيهما محذوف
جوازا ، والتقدير - والله أعلم - (فصلوا رجالا أو ركبانا) .

الصورة الثانية : وجوب الحذف ويتحقق ذلك فى خمسة مواضع

الموضع الأول : الحال التى سَدَّتْ مسد الخبر نحو (مناقشتى الدرس
مشروحا) ، فلكمة (مشروحا) حال سدت مسد الخبر ، وعامل النصب فيها
محذوف وجوبا والتقدير (إذ كان أو إذا)

كان مشروحا) وقد تقدم الحديث فى ذلك فى درس المبتدأ والخبر .

الموضع الثانى : الحال المفردة المؤكدة لمضمون الجملة نحو (خالد أبوك عطوفا) ، وقد تقدم الحديث فى ذلك فى تقسيم الحال إلى مؤكدة ومؤسسة .

الموضع الثالث : الحال المفردة الدالة على زيادة متدرجة ، أو نقص متدرج نحو (تبرع بجنيه فصاعدا) ونحو (لك أن تتأخر عشر دقائق فنازلا) .

الموضع الرابع : الحال المقترنة باستفهام توبيخى نحو (أراسبا وقد نجح إخوانك) ، ونحو (أكسولا وقد اقترب الامتحان) فالتقدير (أتوجد راسبا أو كسولا) .

الموضع الخامس : الحال التى سمعت محذوفة العامل نحو (هنيئا لك) فالتقدير (ثبت لك الخير هنيئا) ، وعلى ذلك يتضح لنا أن الحذف فى المواضع الأربعة الأولى قياسى ، أما فى الموضع الخامس فسماعى .

الصورة الثالثة : امتناع الحذف ، وتتحقق هذه الصورة حين يكون العامل معنويا ، وقد علمنا أن العامل المعنوى هو الذى يتضمن معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة فى قولك (هذا أستاذك قادم) ، ومثل حرف التشبيه كأن فى قولك (كأن الجندى - مهاجما - أسد^(١) هصور) .

(١) أشار ابن مالك إلى حذف عامل النصب فى الحال بقوله :

والحال قد يحذف ما فيها عمل * وبعض ما يحذف ذكره حُظِل

ثانيا : حذف صاحب الحال

يتحقق هذا الحذف فى صورتين :

الصورة الاولى تتمثل فى حذف صاحب الحال وحده نحو قوله تعالى (أهذا الذى بعث الله رسولا) أى (بعثه الله رسولا) وهذا الحذف جائز .

الصورة الثانية تتمثل فى حذف صاحب الحال مع عاملها فيكون حكم حذفه مثل حكم حذف العامل فهو جائز فى نحو قوله تعالى (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ) ، وواجب فى نحو (أَكْسُوْلًا وَقَدْ قَرَّبَ الْامْتِحَانِ) وممتنع فى نحو (هذا أستاذك قادمًا) .

ثالثا : حذف الرابط

الرابط فى الجملة الحالية قد يحذف لفظا فينوى تقديرا نحو (اشتريت البرتقال الكيلو بجنيه) فالتقدير (الكيلو منه بجنيه) .

رابعا : حذف الحال

يجوز حذف الحال عند وجود قرينة تدل على هذه الحال المحذوفة ، ويتحقق ذلك إذا كانت الحال مشتقة من القول فتحذف استغناء بمقول القول فهو قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب . سلام عليكم) ، فجملة (سلام عليكم) مقول القول للحال المحذوفة ، والتقدير - والله أعلم - قائلين سلام عليكم ، ونحو قوله تعالى (وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ . رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا) فقوله سبحانه (ربنا تقبل منا) مقول القول للحال المحذوفة ، والتقدير - والله أعلم - قائلين ربنا تقبل منا .

الخلاصة:

الحال نوع من منصوبات الأسماء ، وقد عرفها النحويون بأنها وصف منتقل يذكر تكملة في الجملة لبيان هيئة صاحبه ، ويريدون بالوصف الاسم المشتق للدلالة على المتصف بالصفة ، ويتمثل في اسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وقد تأتي الحال اسما جامدا غير مشتق في بعض الأحيان ، ومعنى أنها منتقلة أنها لا تكون وصفا ثابتا غالبا . ومعنى أنها تذكر تكملة أنها تأتي بعد أن تستوفي الجملة ركنيها الأساسيين ، ومن ثمّ يمكن الاستغناء عنها في إفادة المعنى الأساسي ، وقد لا يستغنى عنها إذ يكون حذفها مخلا بالجملة ، وقولهم لبيان هيئة صاحبه لإخراج التمييز إذا جاء مشتقا فإنه يكون لبيان إجمال في الجملة . وتتطلب دراسة الحال مدة مباحث أهمها ما يأتي :

المبحث الأول : الحال الجامدة وتتمثل في نوعين . الأول : المؤول بالمشتق ، ويتحقق في الحال الدالة على سعر ، أو تشبيه ، أو مفاعلة ، أو ترتيب ، أو جاء مصدرا . والثاني غير المؤول بالمشتق ويتحقق في الحال الموصوفة بمشتق وتسمي بالموطئة ، وفي الدالة على عدد أو على طَوْرٍ من أطوار صاحبها وهذا الطور فيه تفضيل على طور آخر ، وفي الدالة على نوع من أنواع صاحبها ، أو فرغ منه ، أو على أصله .

وذهب البعض إلى أن هذه الأحوال أيضا من قبيل الأحوال المؤولة بالمشتق .

المبحث الثاني : مجيء الحال مصدرا ، فقد جاءت مصدرا منكرا بكثرة ، وتكون حينئذ من قبيل الحال الجامدة المؤولة بمشتق ، وذهب الأخفش والمبرد إلى أن هذا المصدر منصوب

على المصدرية والعامل فيه محذوف ، والجمله حال ، وذهب الكوفيون إلى أن المصدر منصوب على المصدرية والعامل فيه ليس محذوفا ، وإنما هو الفعل المذكور بتأويله بفعل من لفظ المصدر ، والأول أرجح .

ومجىء المصدر المنكر حالا مقصور على السماع ، وذهب المبرد وبعض النحويين إلى القول بالقياس ، وذهب الناطم وابنه إلى القول بالقياس فى ثلاثة أساليب : الأول : فى نحو قولهم (أنت الرجل علما) ، والثانى : فى نحو قولهم لمن يجيد الشعر (أنت زهيرٌ شعرا) ، والثالث : فى نحو قولهم (أما علما فعالم) ، ومن النحويين من يعرب المصدر تمييزا فى هذه الأساليب .

وجاءت الحال مصدرا معرفا فى بعض النصوص العربية الصحيحة ، ولكنها قليلة ، والراجع أنها من قبيل المصدر المؤول .

المبحث الثالث : مجىء الحال معرفة ، فالأصل فى الحال أن تكون نكرة ، وعلل النحويون ذلك بأن صاحب الحال يكون معرفة ، فإذا جاءت الحال معرفة أيضا فإنها تلتبس بالصفة ، وقد جاءت الحال معرفة فى بعض الأساليب ، فذهب جمهور النحويين إلى أنها مؤولة بنكرة ، وذهب البغداديون ويونس إلى أنه يجوز أن تأتى معرفة بلا تأويل ، وفصل الكوفيون فقالوا إن تضمنت معنى الشرط صح مجيئوها معرفة وإلا فلا .

المبحث الرابع : صاحب الحال ، وصاحب الحال هو الذى جاءت الحال لتبين هَيْئَتَهُ ، والحال قد تبين هيئة الفاعل ، أو

المفعول به ، أو الفاعل والمفعول به محلاً ، أو
المبتدأ ، أو الخبر ، أو الجرور بالحرف ، أو الجرور بالإضافة .

وقرر النحويون أن الحال تأتي من المضاف إليه إذا كان
المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو بمنزلة الجزء ، أو كان
المضاف مما يصح أن يعمل النصب في الحال ، فإذا لم يكن
المضاف كذلك لا يصح مجيء الحال من المضاف إليه على الراجع .
والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، وقد جاء نكرة
بمسوغ ، ومن أهم المسوغات تقدم الحال على النكرة ،
وتخصيص النكرة بوصف أو إضافة ، ووقوعها بعد نفى أو
شبهه ، والمراد بشبه النفى النهى والاستفهام ، ومن المسوغات
أيضاً أن تكون عاملة ، أو تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، أو
تكون الحال جامدة .

وقد جاءت الحال نكرة بدون مسوغ في بعض الأساليب ،
ومن ثم اختلف النحويون في جواز القياس عليها فمنع ذلك
الخليل ، ويونس ، وذهب سيبويه إلى جواز ذلك ، وأرى جواز
ذلك بقلة تيسر للاستعمال ، وحفاظاً على اللغة .

المبحث الخامس : عامل النصب في الحال ، ويتمثل هذا
العامل في نوعين :

النوع الأول : العامل اللفظي ، ويتحقق في الفعل التام ،
والمصدر ، واسم الفاعل ، والمشتقات التي تعمل عمل الفعل ،
وهي اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم
الفاعل ، وأفعال التفضيل .

والنوع الثاني : العامل المعنوي ، ويراد به ما تضمن معنى
الفعل دون حروفه مثل اسم الإشارة ، واسم الاستفهام ،

وحروف التمنى ، والتنبيه ، والتشبيه ، والرجاء ، وشبه
الجملة ، أى الظروف والجار والمجرور

المبحث السادس : ظاهرة الترتيب فى الحال ، فالأصل فى
الجملة المشتملة على الحال أن يذكر فيها عامل النصب فى الحال ،
ويذكر بعده صاحب الحال ثم تذكر الحال ، لكن قد تتقدم الحال
على عاملها ، كما قد تتقدم على صاحبها ، وعلى كل فقد يكون
ذلك التقديم واجبا ، أو جائزا ، أو ممتنعا وذلك على النحو
الآتى :

(أ) يكون تقديم الحال على عاملها واجبا فى نحو (كيف حضر
الأستاذ ؟) ويكون جائزا إذا كان العامل فعلا تاما متصرفا ، أو
مشتقا يشبع الفعل التام المتصرف ، ويكون ممتنعا إذا كان
العامل فعلا جامدا ، أو مشتقا بشبه الفعل الجامد ، وهو اسم
التفضيل ، ويستثنى من ذلك إذا كان اسم التفضيل عاملا فى
حالين لاسمين متحدى المعنى أو مختلفين وأحدهما مفضل على
الآخر فتتقدم حال المفضل ، أو كان العامل مصدرا مقدرا
بالفعل والحرف المصدرى ، أو كان العامل اسم فعل ، أو فعلا
تاماً متصرفا واتصل به ما يمنع تقدم معموله عليه مثل لام
القسم ، أو كانت الحال مؤكدة معنى الجملة ، أو كان العامل
معنويا .

(ب) ويكون تقديم الحال على صاحبها واجبا إذا كان صاحبها
محصورا ، أو كان صاحبها مضافا إلى ضمير يعود على ماله
ارتباط بالحال ، ويكون ممتنعا إذا كانت الحال محصورة ، أو
كان صاحبها مجرورا بالإضافة ، ويكون جائزا إذا لم يكن
التقديم واجبا ولا ممتنعا

المبحث السابع : تعدد الحال ، فقد ذهب أكثر النحويين إلى القول بتعدد الحال لشبهها بالخبر والنعت ، وإذا تعددت فقد يكون التعدد لمفرد أى أن يكون صاحبها مفردا غير مثنى أو جمع فتكون الحال المتعددة مطابقة لصاحبها غالبا ، وقد يكون التعدد لغير مفرد فإن اتحد لفظ الحال ومعناه اكتفى بتثنيته وجمعه ، وإن اختلف لفظ الحال المتعدد ومعناها فرق بينها بغير عطف وتكون الحال الأولى للاسم الثانى ، والحال الثانية للاسم الأول ، وقد يحدث الترتيب فتكون الأولى للاسم الأول والثانية للثانى وذلك عند وجود قرينة تمنع اللبس .

وقد ذكرت بعض المراجع أن تعدد الحال يكون واجبا بعد (إما) التفصيلية ، وبعد (لا) النافية .

المبحث الثامن : تقسيم الحال إلى مؤسسة ومؤكدة ، فالمؤسسة هى التى تضيف إلى الكلام معنى جديدا لا يستفاد بدونها ، والمؤكدة هى التى يستفاد معناها بدونها وتتمثل فى المؤكدة لعاملها ، والمؤكدة لصاحبها ، والمؤكدة لمضمون الجملة .

المبحث التاسع : تقسيم الحال إلى مفرد وجملة وشبه جملة ، فالحال المفردة هى التى ليست جملة ولا شبه جملة ، والحال شبه الجملة تتمثل فى الظرف ، والجار والمجرور ، والحال الجملة تتمثل فى الجملة بنوعيتها أعنى الاسمية والفعلية؛ ويشترط فى الجملة التى تقع حالا ثلاثة شروط . الأول : أن تكون خبرية ، الثانى : أن تكون غير متصلة بما يدل على الاستقبال . الثالث : أن تكون مشتملة على رابط ويتمثل الرابط فى الواو التى تسمى واو الحال ، وفى الضمير الذى يرجع إلى صاحب الحال ، وفى الواو والضمير معا ، وقد يحذف الرابط لفظا فينوى تقديرا .

والربط بالواو قد يكون واجبا ، وقد يكون ممتنعا ، وقد يكون جائزا ، فيجب الربط بها قبل (قد) الداخلة على المضارع ، وقبل الجملة الخالية من الضمير ، ويمتنع الربط بها فى الجملة المبدؤة بمضارع مثبت غير مسبوق بقـد ، والجملة الواقعة بعد عاطف ، والمؤكدـة لمضمون الجملة ، والمبدؤة بفعل ماض قد وقع بعد (إلا) ، والمبدؤة بفعل ماض قد تلتـه (أو) ، والمبدؤة بمضارع منفى بـ (لا) ، أو بـ (ما) ، ويجوز الربط إذا لم يكن الربط بها واجبا أو ممتنعا .

وأما حكم (قد) فى جملة الحال فقد ذهب البصريون - ماعدا الأخفش - إلى لزومها مع الماض المثبت مطلقا ظاهرة أو مقدرة ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى لزومها مع الجملة الحالية المرتبطة بالواو فقط وهو المختار لدى كثير من النحويين .

المبحث العاشر : ظاهرة الحذف فى الحال

تتمثل هذه الظاهرة فى حذف عامل النصب فى الحال ، وفى حذف صاحب الحال ، وفى حذف رابط الجملة الحالية ، وفى حذف الحال ، وذلك على النحو الآتى :

أولا : حذف عامل النصب فى الحال ويكون جائزا إذا دل على العامل المحذوف دليل حالى ، أو مقالى ويكون واجبا فى الحال التى سدت مسد الخبر ، وفى الحال المفردة المؤكدة لمضمون الجملة ، وفى الحال المفردة الدالة على زيادة متدرجة ، أو نقص متدرج ، وفى الحال المقترنة باستفهام توبيخى ، وفى الحال التى سمعت محذوفة العامل ، ومن الواضح أن الحذف فى هذه الحال الأخيرة سماعى وأما فيما قبلها فقياسى ، ويكون الحذف ممتنعا حين يكون العامل معنويا كاسم الإشارة ، والاستفهام ، وحروف التشبيه ، والتنبيه ، والتمنى ، والرجاء .

ثانيا : حذف صاحب الحال فقد يحذف صاحب الحال وحده فيكون الحذف جائزا ، وقد يحذف مع عامله فيكون حكم حذفه مثل حكم حذف عامله من حيث كونه واجبا ، أو ممتنعا ، أو جائزا .

ثالثا : حذف الرابط فقد يحذف الرابط لفظا فيكون منويا تقديرا .

رابعا : حذف الحال ، فيجوز حذفها عند وجود قرينة تدل عليها ، ويتحقق ذلك إذا كانت الحال مشتقة من القول فتحذف استغناء بمقول القول نحو (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) أى (قائلين سلام عليكم) .



التمييز

الأمثلة

قال تعالى :

- ١- (قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) .
- ٢- (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فَالْتَقَى الْمَاءُ ^{عَلَيْهِمْ} أَمْرًا قَدَرًا) .
- ٣- (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) .

التشريح

اشتملت الأمثلة السابقة على نوع من منصوبات الأسماء يسمى تمييزا ، وقد تمثل في كلمة (شَيْبًا) في المثال الأول ، وفي كلمة (عُيُونًا) في المثال الثاني ، وفي الكلمتين (خيرا ، وشرا) في المثال الثالث .

وبتأمل هذه الكلمات نلاحظ أنها أسماء نكرة ذكرت لتوضيح إبهام في الألفاظ التي قبلها ، فكلمة (شَيْبًا) في المثال الأول قد وضحت الإبهام الذي في الجملة قبلها أي في نسبة الاشتعال إلى الرأس ، ولهذا يسمى النحويون هذا النوع من التمييز بأنه تمييز جملة ، أو تمييز نسبة ، ويقال ذلك أيضا في كلمة (عُيُونًا) في المثال الثاني ، فقد وضحت الإبهام الذي في الجملة قبلها ، أي في نسبة التفجير إلى الأرض ، وَمِنْ ثَمَّ يسمى هذا التمييز أيضا بأنه تمييز جملة ، أو تمييز نسبة .

أما الكلمتان (خيرا وشرا) في المثال الثالث فقد وضحت كل منهما الإبهام الذي في الكلمة التي قبلها وهي (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ) ،

فلم توضح إبهام جملة ، وإنما وضحت إبهام كلمة مفردة ،
ولهذا يسمى النحويون هذا النوع من التمييز بأنه تمييز ذات .
وهكذا يتضح لنا أن الغرض من التمييز هو بيان إبهام فى
الألفاظ السابقة عليه ومن ثم عرفه النحويون بأنه اسم نكرة
بمعنى مِنُ الْبَيَانِيَّةِ ، فقولهم (نكرة) الإخراج المعرفة نحو
(الحسن وجهه) فكلمة (وجهه) قد بينت جهة الحسن ، ولكنها
لا تعرب تمييزاً لأنها معرفة وإنما تنصب على أنها مفعول به ،
وإذا دخلت (أَلْ) على التمييز فإنها لا تكون مُعَرِّفَةٌ ، وإنما تكون
زائدة كما فى كلمة (النفس) فى قول ابن شهاب الْيَشْكُرِي :
رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَنَا

صَدَدْتُ وَطِئْتُ النَّفْسَ يَاقَيْسَ مِنْ عَمْرٍو
وقولهم (بمعنى مِنُ الْبَيَانِيَّةِ) لإخراج الحال لأنه بمعنى (فى
حال كذا) ، كما يخرج اسم لا النافية للجنس لأنه بمعنى من
الاستغراقية ، كما يخرج الاسم المنصوب على نزع الخافض مثل
كلمة (ذنباً) فى قول الشاعر :
أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ

رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهَ وَالْعَمَلَ
فكلمة (ذنباً) منصوبة بنزع الخافض ، ولا يصح إعرابها تمييزاً
لأنها بمعنى (مِنُ) الْإِبْتِدَائِيَّةِ ، أى استغفاراً مبتدأً من أول
الذنوب ، أو من التعليلية أى بسبب ذنب لست مُحْصِيَهُ .

(١) عرف ابن مالك التمييز وأشار إلى عامل النصب فيه بقوله :

اسم بمعنى مِنُ مُبَيَّنٍ نكرة * يُنْصَبُ تمييزاً بما قد فسره

ودراستنا للتمييز تتطلب عدة مباحث أهمها ما يأتى :
 أولا - تقسيم التمييز إلى تمييز مفرد ، وتمييز جملة .
 ثانيا - عامل النصب فى التمييز . ثالثا - الإساليب
 المسموعة فى التمييز . رابعا - حكم التمييز من حيث
 النصب والجر . خامسا - تقديم التمييز . سادسا الفرق بين
 الحال والتمييز .

وهاهنا تفصيل القول فى كل مبحث منها .

أولا : تقسيم التمييز الى تمييز
مفرد ، وتمييز جملة

ينقسم التمييز إلى قسمين . أولهما تمييز المفرد ، ويسمى
 أيضا تمييز الذات ، وثانيهما تمييز الجملة ، ويسمى أيضا
 تمييز النسبة .
 ويتمثل القسم الأول فى التمييز الذى يزيل الإبهام
 والغموض فى لفظ من ألفاظ المقادير الثلاثة ، وهى الكيل نحو
 (أحضر العامل أردبا قمحا) ، والوزن نحو (اشتريت قنطارا
 قطنا) ، والمساحة نحو (زرعت فدانا قصباً) .
 ويلحق بهذه الألفاظ ما يشبهها فى الدلالة على المقادير نحو
 (مثقال ذرة خيرا ، ومثقال حبة فضة ، وقدر راحة سحابة)
 ونحو لنا مثلها إبلاً ، وغيرها شاةً) ، كما يلحق بها أيضا
 ما كان فرعاً للتمييز نحو (خاتمٌ حديداً) ، و (بابٌ خشبياً ،
 وقميصٌ حريراً) . وهناك نوع آخر يُغَدَّ من هذا القسم هو
تمييز العدد . إلا أن هذا النوع له أحكام خاصة تتصل بإعرابه ،
 فقد يكون واجب الجر كما فى تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة
 نحو قوله تعالى (فى أربعة أيام سَوَاءٌ للسانلين) ، وقد يكون
 واجب النصب كما فى تمييز العدد المركب نحو قوله تعالى (إنى

رايت أحد عشر كوكبا) ولهذا حرص النحويون على ذكره عقب الحديث عن باب العدد

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أسماء المقادير تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة ، ولهذا إذا رجعنا إلى مراجع النحو القديمة نجدها قد استعملت أمثلة تبدو غريبة بالنسبة لنا لأننا لم نألف استعمالها مثل صاع ، وقفيز ، وبريد .

أما القسم الثانى وهو تمييز الجملة ، أو النسبة فيتمثل فى التمييز الذى يزيل الإبهام والغموض عن المعنى المفهوم من طرفى الجملة ، فحين نقول (طاب محمد) فإننا نجد فى نسبة الفعل (طاب) إلى فاعله (محمد) نوعا من الإبهام ، فهل طاب خلقا ؟ أو علما ؟ فإذا أتينا بالتمييز فقلنا (طاب محمد نفسا) زال هذا الإبهام ، ومثل ذلك يقال فى قوله تعالى (واشتعل الرأس شيبا) .

وقد يتحقق هذا الإبهام أيضا فى نسبة الفعل إلى المفعول نحو (زرعت الأرض قمحا) ونحو قوله تعالى (وفجّرنا الأرض عيونا) .

والمشهور عند النحويين أن تمييز النسبة لا يخرج عن هذين النوعين أى نسبة الفعل إلى فاعله ، ونسبة الفعل إلى مفعوله ، ويقال للنوع الأول إنه محول عن الفاعل ، كما يقال للنوع الثانى إنه محول عن المفعول ، وذلك لأنهم يقررون أن الجملة فى نحو (طاب محمد نفسا) وهى مثال للنوع الأول كانت فى الأصل (طابت نفس محمد) ثم تحول الفاعل فصار تمييزا ، وكان مضافا ، فصار المضاف إليه فاعلا ومن ثم يقال للتمييز إنه محول عن الفاعل ، ومثل ذلك يقال فى نحو (تصبّب

العامل عرقاً) فهي في الأصل (تصيب عرق العامل) ، ونحو
(عظم محمدٌ قدراً) فأصلها (عظم قدر محمد) ، ونحو (فاض
النهر ماء) فأصلها (فاض ماء النهر) .

كما يقرون أن الجملة في نحو (زرعت الأرض قصباً) وهي
مثال للنوع الثاني كانت في الأصل (زرعت قصب الأرض) ثم
تحول المفعول فصار تمييزاً ، وكان مضافاً فصار المضاف إليه
مفعولاً ، ومن ثم يقال للتمييز إنه محول عن المفعول ، ومثل
ذلك يقال في نحو (نظمتُ الطلاب صفوفاً) فأصلها (نظمت
صفوف الطلاب) ، ونحو (وقَّيتُ الموضوع بحثاً) فأصلها (وقَّيتُ
بحث الموضوع) ، ونحو (نسَّقتُ الحُجْرَةَ أثاثاً) ، فأصلها
(نسَّقتُ أثاث الحجرة) .

وتذكر بعض المراجع أن تمييز النسبة يتمثل في نوع ثالث
هو المحول عن المبتدأ نحو (محمد أحسنُ منك خلقاً) ، فالتمييز
المذكور بعد أفعل التفضيل في مثل هذا الأسلوب أصله المبتدأ
لأن تقديره (خلق محمد أحسن منك) ثم صار المبتدأ تمييزاً ،
وكان مضافاً فصار المضاف إليه مبتدأ وهكذا صار التركيب
(محمد أحسن منك خلقاً) .

(٢٦) لكن الراجح لدى كثير من المحققين أن التمييز في هذا
الأسلوب من قبيل التمييز المحول عن الفاعل ، وأفعل التفضيل
هو الفعل فأصل الجملة عندهم (محمد حسن خلقه) ثم تحولت
الجملة إلى أسلوب التفضيل فصار الفعل أفعل تفضيل ونصب
الفاعل على التمييز ، ومن ثم كان التمييز من قبيل المحول عن
الفاعل .

ثانيا - عامل النصب فى التمييز

التمييز - كما علمنا - نوعان تمييز مفرد ، وتمميز جملة ،
فعامل النصب فى تمييز المفرد هو الأسماء المبهمة التى جاء
التمييز ليزيل إبهامها ، وقد علمنا أن هذه الأسماء تتمثل فى
المقادير الثلاثة وهى المكاييل ، والموازين ، والمساحات ، وفيما
يشبهها فى الدلالة على المقدار فمثال المقادير (اشتريت أردبا
قمحا ، وقنطارا قطنا ، وزرعت فدانا قصباً) ، ومثال
مايشبهها (مافى السماء قدرٌ راحةٍ سحاباً) ، وقد عللوا نصبها
للتمييز مع أنها أسماء جامدة بأنها أشبهت اسم الفاعل من
حيث إنها تطلب معمولها ليزيل إبهامها كما يطلب اسم الفاعل
معموله لبيان مَنْ أحدث فعله .

أما عامل النصب فى تمييز الجملة فقد اختلف فيه
النحويون فقليل إنه العامل الذى اشتملت عليه الجملة وفى قوله
تعالى (واشتعل الرأس شيباً) يكون العامل الفعل (اشتعل) ،
وفى قوله تعالى (وفجرنا الأرض عيونا) يكون العامل الفعل
(فَجَّرَ) ، وهذا رأى سيبويه ، والمبرد ، والمازنى ، ومن
وافقهم من النحويين ، وقيل إن عامل النصب فى هذا التمييز
هو نفس الجملة التى جاء التمييز ليزيل إبهامها ومن ثم يكون
عامل النصب هو جملة (اشتعل الرأس) فى المثال الأول ،
وجملة (فجرنا الأرض) فى المثال الثانى ، وهذا رأى ابن
عصفور ومن وافقه من الباحثين ، ويبدو أن الرأى الأول أرجح
لأنه هو الذى يتفق مع قواعد العربية .

ثالثا : الأساليب المسموعة فى التمييز

سُمِعَتْ فى اللغة عدة أساليبٍ مشتملةٍ على التمييز وأهمها

ما يأتى :

أولاً : أسلوب التعجب سواء أكان قياسياً أم سماعياً ، فمثال القياسى (ما أعْظَمَ الأستاذَ أبا) ، و (أعْظَمُ به أبا) ، ومثال السماعى (لله دَرُّه عالما) و (يا له عالما) ، (حسبك به عالما) ، و (كفى به مُوجَّهاً) ، ومن ذلك قوله تعالى (وكفى بالله وليا ، وكفى بالله نصيرا) ، وقوله تعالى (كَبُرَتْ كلمةٌ تخرج من أفواههم) ففى الفعل (كَبُرَ) ضمير مستتر هو الفاعل ، و (كلمة) تعرب تمييزاً ، ومن ذلك أيضاً قول المتنبى .
كفى بك داءً أن ترى الموت شافيا * وحسبُ المنايا أن يكنَّ أمانيا
فكلمة (داءً) تمييز للجملة التى قبلها وتقدير العبارة (كَفَتْ رؤيةُ الموت شافيا داءً) .

والغالب على هذا الأسلوب أنه من تمييز النسبة ، والتمييز فيه محول عن الفاعل ، فلفظ التعجب فى معنى الفعل (عَظُمَ) .
والتمييز فى قوة الفاعل ، فقولنا (ما أعظم الأستاذَ أبا) فى معنى قولنا (عَظُمَتْ أبُوَّةُ الأستاذ) وهكذا الأمر فى بقية الأمثلة^(١)
ثانياً : من أساليب المدح والذم قولنا (نعم رجلاً أبو بكر ، وبئس رجلاً أبو جهل) فكلمة (رجلاً) فى المثالين السابقين تمييز يفسر الضمير المستتر فى الفعل ، والجملة خبر مقدم ، والمخصوص بالمدح ، أو الذم مبتدأ مؤخر ، ومن ذلك قول زهير
ابن أبى سلمى المزنى يمدح هرم بن سنان :-
نعم امرأ هرم لم تغر نائبة * إلا وكان لمرتعٍ بها وزراً
ويُعَدُّ هذا التمييز من تمييز الذات لأنه أزال الإبهام فى اسم مفرد وهو الضمير المستتر .

(١) أشار ابن مالك إلى هذا الأسلوب بقوله :

وبعد كل ما اقتضى تعجباً * مَيَّزَ كاكُرمَ بانبى بكر أبا

ثالثا : تمييز (كم) الاستفهامية وهو يعد من تمييز العدد نحو (كم طالبا أكرمت ؟) وذلك لأن كم كناية عن العدد ، وتمييز العدد من قبيل تمييز المفرد .

رابعا : الاسم المنصوب بعد أقبل التفضيل يعرب تمييزا في نحو قولك (خالد أحسن منك خلقا) وقد أجمع النحويون على أنه من قبيل تمييز النسبة ثم اختلفوا بعد ذلك فذهب بعضهم إلى أنه محول عن المبتدأ وأن أصل العبارة (خُلِقَ خالد أحسن منك) والراجع لدى كثير من المحققين أنه من قبيل المحول عن الفاعل ، وأن أصل العبارة (خالدٌ حَسَنٌ خُلِقَ) وبذلك يكون تمييز النسبة محصورا في نوعين فحسب هما المحول عن الفاعل، والمحول عن المفعول .

رابعا : حكم التمييز من حيث النصب والجر
تمييز المفرد وهو الواقع بعد المقادير وما يشبهها يجوز فيه ثلاثة أوجه ، الأول : النصب وهو الأرجح نحو (اشتريت قنطاراً قطناً) ، و (شربت كوبا لبنا) ، والثاني : الجر بالإضافة ، فتقول (قنطار قطن) ، و (كوب لب) ، والثالث : الجر بـ (مِنْ) فتقول (قنطاراً من قطن) ، و (كوباً من لبن) . وهذا عند عدم إضافتها ، فإن أضيفت وجب الوجه الأول نحو (اشتريت مقدار قنطار قطناً) و (مقدار كوب لبنا) ، ومن ذلك قوله تعالى (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ) ، وقوله (ولو جئنا بمثله مدداً) ، وقوله تعالى (فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً) .

وأما تمييز الجملة فيجب نصبه سواء أكان محولا عن الفاعل كما في قوله تعالى (واشتعل الرأس شيباً) ، أم محولا عن المفعول كما في قوله تعالى (وفجرنا الأرض عيونا) .

ومن تمييز الجملة ذلك التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل نحو (محمد أحسن منك خلقا) ، وقد اختلف النحويون في أصل هذا النوع فذهب بعضهم إلى أنه يمثل نوعا ثالثا من تمييز الجملة ، وأن أصله محول عن المبتدأ ، وذهب آخرون إلى أنه لا يمثل نوعا ثالثا ، فهو من قبيل المحول عن الفاعل وهو الراجع . وقد اشترطوا في نصب هذا النوع أن يكون صالحا لأن يكون فاعلا في المعنى كما في المثال السابق وهو (محمد أحسن خلقا) فهو في معنى (محمد حَسَنَ خُلُقَه) فإذا لم يكن صالحا لذلك وجب جره بالإضافة نحو (محمد أحسنُ طالب) .

كما قرروا أن الأصل في التمييز أنه يجوز جره بمن لأنه في الأصل على معنى البيانية واستثنوا من ذلك ثلاثة أنواع :

النوع الأول : التمييز المحول عن الفاعل نحو (طاب محمد نفسا) فلا يصح أن يقال (طاب محمد من نفس) .

النوع الثاني : التمييز المحول عن المفعول نحو (غرست الأرض شجرا) فلا يصح أن يقال (غرست الأرض من شجر) .

النوع الثالث : تمييز العدد نحو (أكرمت عشرين طالبا) فلا يصح أن يقال (أكرمت عشرين من طالب) .

وفيما عدا ذلك يجوز جره بمن فنحو (لله دَرُّه فارسا) يصح أن نقول (لله دره من فارس) ونحو (نعم رجلا أبو بكر) يصح أن نقول (نعم من رجل أبو بكر) ومن ذلك قول أبي بكر بن الأسود :

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَحْدِلْ سِوَاهُ * فَنَعِمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي

وكذلك قول الحطيئة :

سَطَّافَتْ أُمَامَةً بِالرَّكْبَانِ آوَنَةً * يَا حُسْنُهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبًا

فالأصل (يا حسنه قواما) بنصب كلمة (قواما) على التمييز

ثم جره بمنّ ولهذا صح نصب كلمة (منتقبا) بالعطف على (قوام) مراعاة لموضعها .

خامسا : تقديم التمييز

تمييز المفرد لا يجوز تقديمه على عامله كما فى نحو (زَرَعْتُ فدانًا قطنًا) ، وأما تمييز الجملة فقد ذهب سيبويه ، والقراء ، وأكثر البصريين والكوفيين إلى أنه لا يجوز تقديمه أيضا مثل تمييز المفرد سواء أكان العامل فعلا متصرفا نحو (طاب محمد نفسا) أم فعلا جامدا نحو (ما أحسنه زجلا) ، و (نعم رجلا أبو بكر) ، وإذا ورد تقديمه فى بعض النصوص فإن ذلك يحمل على الضرورة ، وذهب جماعة من النحويين منهم المازنى ، والمبرد ، والكسائى ، والجرمى إلى تفصيل القول ، فقالوا لا يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلا جامدا مثل فعل التعجب ونعم وبئس ، وكذلك إذا كان فعلا متصرفا يشبه الفعل الجامد نحو (كفى بك أستاذًا) ، فالفعل (كفى) فعل متصرف لكنه يشبه الفعل الجامد فى المعنى فهو فى معنى (ما أعظمك أستاذًا) .

أما إذا كان فعلا متصرفا لا يشبه الفعل الجامد فإنه يجوز تقديم التمييز عليه نحو (نفسا طاب محمد) ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَنْفَسًا تَطِيبُ بَنِيْلَ الْمَنَى * وَدَاعِي الْمَنُونِ يَنَادِي جِهَارًا

وكذلك قول أعشى حمدان :

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا * وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وكذلك قول الشاعر :

ضَيَّعَتْ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا

وما ارعويتُ وشيبا رأسي اشتعلا

ومما تجدر الإشارة إليه أن الخلاف إنما هو في تقديم التمييز

على عامله أما في توسطه بين العامل ومعموله فلا خلاف في جوازه نحو (طاب نفسا محمد ^(١)) .

سادسا : موازنة بين الحال والتمييز

تحرص بعض مراجع النحو على أن تختتم حديثها عن

التمييز بذكر الأمور التي يتفق فيها الحال والتمييز ، والأمور

التي يختلفان فيها ، ويمكننا توضيح ذلك على النحو الآتي :

أما الأمور التي يتفقان فيها فخمسة هي أنهما اسمان

نكرتان ، مكملان للجملة ، منصوبان ، رافعان للإبهام .

وأما الأمور التي يختلفان فيها فسبعة :

الأول : أن الحال تأتي جملة ، وشبه جملة ، والتمييز لا يكون

إلا اسما .

الثاني : أن الحال قد يتوقف عليها معنى الكلام وحذفها حينئذ

يفسد المعنى كما في قوله تعالى (وما خلقنا السموات والأرض

وما بينهما لاعبين) وليس كذلك التمييز .

الثالث : أن الحال ترفع إبهام الهيئة ، والتمييز يرفع إبهام

الذات أو النسبة .

الرابع : أن الحال قد تتعدد كما يتعدد الخبر والنعت وليس

كذلك التمييز .

(١) أشار ابن مالك إلى مبحث تقديم التمييز بقوله :

وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف نزرأ سُبِقَا

الخامس : أن الحال يجوز أن تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح .

السادس : أن الأصل فى الحال أن تكون وصفا مشتقا ، وأن الأصل فى التمييز أن يكون اسما جامدا وقد تأتى الحال على خلاف الأصل فتكون اسما جامدا نحو (وثب الجندى أسدا) ، و(هذا مالكٌ ذهباً) كما قد يأتى التمييز على خلاف الأصل فيكون وصفا مشتقا نحو (لله درّه فارسا) ونحو قوله تعالى (وكفى بالله وليا ، وكفى بالله نصيرا) .

السابع : أن الحال قد تأتى مؤكدة لعاملها ، وليس كذلك التمييز .

الخلاصة :

التمييز نوع من منصوبات الأسماء ، وقد عرفه النحويون بأنه اسم نكرة بمعنى منّ البيانىة ، ودراستنا له تتطلب عدة مباحث أهمها ما يأتى :-

أولا : تقسيمه إلى تمييز مفرد ، وتمييز جملة ، فتمييز المفرد يسمى أيضا تمييز الذات ، ويتمثل فى التمييز الذى يزيل الإبهام فى ألفاظ المقادير الثلاثة وهى المكاييل ، والموازين ، والمساحات ، وفيما يشبهها فى الدلالة على المقادير ، وفيما كان فرعا للتمييز ، كما يتمثل فى تمييز العدد .

وتمييز الجملة يسمى أيضا تمييز النسبة ، ويتمثل فى التمييز الذى يزيل الإبهام عن نسبة الفعل إلى الفاعل أو عن نسبة الفعل إلى المفعول ، ويقال للنوع الأول أنه محول عن الفاعل ، كما يقال للنوع الثانى أنه محول عن المفعول .

ويرى بعض النحويين أن هناك نوعا ثالثا فى تمييز النسبة هو المحول عن المبتدأ ، والراجع أنه من قبيل المحول عن الفاعل .
ثانيا : عامل النصب فى التمييز ، فعامل النصب فى تمييز المفرد هو الأسماء المبهمة التى جاء التمييز ليزيل إبهامها ، وعامل النصب فى تمييز الجملة هو العامل الذى اشتملت عليه الجملة ، وقيل هو نفس الجملة ، والأول أرجح .

ثالثا : الأساليب المسموعة فى التمييز ، فقد سمعت عدة أساليب مشتملة على التمييز مثل أسلوب التعجب سواء أكان قياسيا أم سماعيا ، ومثل قولنا فى أسلوب المدح والذم (نعم رجلا أبو بكر ، وبئس رجلا أبو جهل) ، ومثل أسلوب كم الاستفهامية ، فتمييزها منصوب ، وهو يعد من تمييز العدد لأن (كم) كناية عن العدد ، ومثل قولنا فى أسلوب أفعل التفضيل (أنت أحسن خلقا) ، وقد اشترطوا لنصب التمييز فى هذا الأسلوب أن يكون التمييز فاعلا فى المعنى كما فى المثال المذكور ، فإن لم يكن كذلك وجب جره نحو (أنت أحسن طالب) .
رابعا : حكم التمييز من حيث النصب والجر ، فتمييز المفرد يجوز فيه ثلاثة أوجه . النصب وهو الأرجح ، والجر بالإضافة والجر بـ (مِنْ) وهذا عند عدم إضافة الأسماء المبهمة لغير التمييز فإن أضيفت وجب نصبه .

وأما تمييز الجملة فيجب نصبه سواء أكان محولا عن الفاعل أم محولا عن المفعول ، ومن تمييز الجملة ذلك التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل وقد اختلف النحويون فى أصله ، فقيل أنه محول عن المبتدأ ، والراجع أنه محول عن الفاعل ، وقد

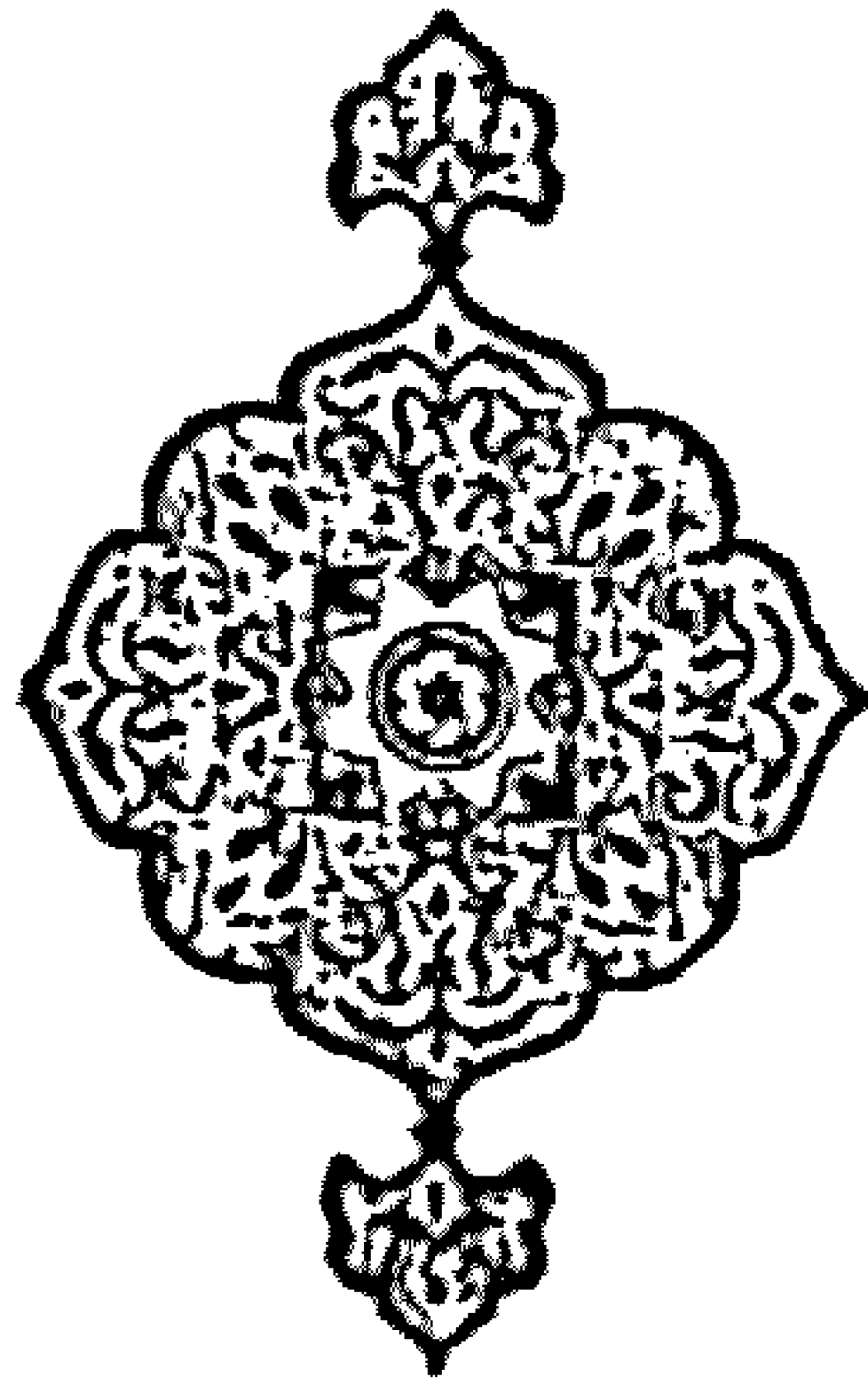
اشتراطوا لنصبه أن يكون فاعلا فى المعنى ، فإن لم يكن كذلك
وجب جره بالإضافة .

وقررُوا أن الأصل فى التمييز أنه يجوز جره بمن لأنه فى
الأصل على معنى من البيانىة ، واستثنوا من ذلك ثلاثة أنواع .
التمييز المحول عن الفاعل ، والمحول عن المفعول ، وتمييز العدد
خامسا : تقديم التمييز فتمييز المفرد لا يجوز تقديمه على
عامله ، وأما تمييز الجملة فقد ذهب سيبويه ، والفراء ، وأكثر
البصريين والكوفيين إلى أنه لا يجوز تقديمه أيضا ، وإذا ورد
تقديمه فى بعض النصوص فإن ذلك يحمل على الضرورة .

وذهب جماعة من النحويين منهم المازنى والمبرد ، والكسائى
والجرمى إلى تفصيل القول ، فقالوا لا يجوز تقديمه على عامله
إذا كان العامل فعلا جامدا ، أو فعلا متصرفا يشبه الفعل الجامد ،
أما إذا كان فعلا متصرفا لا يشبه الفعل الجامد فإنه يجوز تقديمه
عليه لورود ذلك فى بعض النصوص العربية الصحيحة ، ومما
تجذر الإشارة إليه أن الخلاف إنما هو فى تقديم التمييز على
عامله أما فى توسطه بين العامل ومعموله فلا خلاف فى جوازه .
سادسا : موازنة بين الحال والتمييز ، فهما يتفقان فى خمسة
أمور هى أنهما اسمان . نكرتان . مكملان للجملة . منصوبان .
رافعان للإبهام .

ويختلفان فى سبعة . أمور هى أن الحال تأتى جملة وشبه
جملة ، والتمييز لا يكون إلا اسما ، والحال قد يتوقف عليها
معنى الكلام ، وليس كذلك التمييز ، والحال ترفع إبهام الهيئة ،
والتمييز يرفع إبهام الذات أو النسبة ، والحال قد تتعدد ،

وليس كذلك التمييز ، والحال يجوز أن تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح ، والحال في الأصل وصفٌ مشتق ، والتمييز في الأصل اسمٌ جامد ، والحال قد تأتي مؤكدة لعاملها ، وليس كذلك التمييز .



التَّذَرِيَّات

- أولاً : الأسئلة التى تذكر بعدها الإجابة عنها .
- السؤال الأول : مثل لما يأتى فى جملة مفيدة معللاً لما تقول .
- ١ - استثناء تام يجب فيه نصب المستثنى وآخر يجوز فيه الاتباع والنصب .
 - ٢ - استثناء مفرغ يعرب فيه المستثنى مبتدأ ، وآخر يعرب المستثنى فيه خبراً .
 - ٣ - مستثنى يجوز جره ونصبه ، وآخر يجب جره .
 - ٤ - حال ثابتة ، وأخرى منتقلة .
 - ٥ - مصدر يعرب حالا ، وآخر يعرب مفعولاً مطلقاً .
 - ٦ - جملة حالية يجب ربطها بالواو ، وأخرى يمتنع ربطها بها .
 - ٧ - حال من المضاف ، وأخرى من المضاف إليه .
 - ٨ - حال يجب تقديمها على عاملها ، وأخرى يجوز .
 - ٩ - حال حذف عاملها جوازا ، وأخرى حذف عاملها وجوباً .
 - ١٠ - جملة بها تمييز نسبة ، وأخرى بها تمييز ذات .

الإجَابَةُ

- ١ - الاستثناء التام الذى يجب فيه نصب المستثنى مثل (حضر الطلاب إلا خالداً) لأن الاستثناء التام الموجب يجب فيه نصب المستثنى .
- والاستثناء التام الذى يجوز فيه الإتياع والنصب مثل (ما غاب أحد إلا خالداً) بالرفع على الإتياع؛ و(إلا خالداً) بالنصب على الاستثناء لأن الاستثناء التام المنفى يجوز فيه الأمران .

٢ - الاستثناء المفرغ الذي يعرب فيه المستثنى مبتدأ مثل
(ما على الرسول إلا البلاغ) لأن ما قبل (إلا) شبه جملة خبر
مقدم ويطلب العمل فيما بعدها ليكون مبتدأ مؤخرًا .

والاستثناء المفرغ الذي يعرب فيه المستثنى خبرًا مثل (وما
محمد إلا رسول) لأن ما قبل (إلا) مبتدأ ، ويطلب العمل فيما
بعدها ليكون خبرًا .

٣ - المستثنى الذي يجوز جره ونصبه مثل (حضر أعضاء
الرحلة عدا محمداً) أو (عدا محمد) بنصب كلمة (محمد)
وجرها لأن كلمة (عدا) يصح أن تكون فعلاً فتنصب ما بعدها
على أنه مفعول به ، ويصح أن تكون حرف جر فما بعدها مجرور
بها .

٤ - الحال الثابتة مثل (دعوت الله سمعياً) لأن صفة
السمع ثابتة لله تعالى على الدوام ومثال الحال المنتقلة قوله
تعالى (فرجع موسى إلى قومه غضبان أسفاً) لأن الغضب
والأسف صفتان غير ثابتتين لموسى عليه السلام .

٥ - المصدر الذي يعرب حالا مثل (خرج الأستاذ فجأة)
فكلمة (فجأة) مصدر الغرض منه بيان الهيئة التي كان عليها
الأستاذ عند خروجه ، ومثال المصدر الذي يعرب مفعولاً مطلقاً
قوله تعالى (وتحبون المال حباً جماً) فكلمة (حباً) مصدر
يعرب مفعولاً مطلقاً والغرض منه بيان نوع الحب .

٦ - الجملة الحالية التي يجب ربطها بالواو مثل قوله
تعالى (لم تؤذونني وقد تعلمون ..) لأن الجملة الحالية المبدوءة
بقد الداخلة على المضارع يجب ربطها بالواو ، ومثال الجملة
الحالية التي يمتنع ربطها بالواو قوله تعالى (وجاءوا أباهم

عشاء يبكون) لأن الجملة الحالية المبدؤه بمضارع مثبت غير مسبوق بـ (قد) يمتنع ربطها بالواو .

٧ - الحال من المضاف مثل (ظهر كتاب الأستاذ مطبوعا فى ثوب جديد) فكلمة (مطبوعا) حال من (كتاب) وهو مضاف ، ومثال الحال من المضاف اليه قوله تعالى (أوجب أحدكم أن ياكل لحم أخيه ميتا) فكلمة (ميتا) حال من كلمة (أخيه) وهى مضاف إليه وصح ذلك لأن المضاف جزء من المضاف إليه .

٨ - الحال التى يجب تقديمها على عاملها مثل (كيف تستفكر دروسك ؟) لأن كيف اسم استفهام له الصدارة ، والحال التى يجوز تقديمها مثل (جاء خالد مسرعا إلى المحاضرة) فكلمة (مسرعا) حال يجوز تقديمها لأن عامل النصب فيها فعل متصرف .

٩ - الحال التى حذف عاملها جوازا مثل قوله تعالى (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّىَ بَنَانَهُ) فكلمة (قادرين) حال حذف عاملها جوازا لدليل مقالى وتقدير الآية - والله أعلم - بلى نجمعها قادرين . والحال التى حذف عاملها وجوبا مثل (خالد أخوك عطوفا) فكلمة (عطوفا) حال مؤكدة لمضمون الجملة التى قبلها ، والحال المؤكدة لمضمون الجملة يحذف عاملها وجوبا والتقدير (أحقه عطوفا) .

١٠ - الجملة التى بها تمييز نسبة مثل (طاب محمد نفسا) فكلمة (نفسا) أزال الت الإبهام الذى فى الجملة التى قبلها أى فى نسبة الفعل إلى الفاعل ، ومثال الجملة التى بها تمييز ذات قولك (زرعت فدانا قطنا) فكلمة قطنا أزال الت الإبهام الذى فى كلمة (فدانا) ولهذا يسمى هذا التمييز تمييز ذات .

- السؤال الثانى : بين موضع الشاهد ، ووجه الاستشهاد، وأعرب ماتحته خط فى الشواهد النحوية الآتية :
- ١- ومالى إلا آل أحمد شيعة * ومالى إلا مذهب الحق مذهب
 - ٢- هل الدهر إلا ليلة ونهارها * وإلا طلوع الشمس ثم غيارها
 - ٣- ألا كل شىء ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل
 - ٤- فما رجعت بخائبة ركاب * حكيم بن المسيب منتهاها
 - ٥- وبالجسم منى بينا لو علمته * شحوب وإن تستشهدى العين تشهد
 - ٦- نَجَّيْتُ يارب نوحا واستجبت له * فى فلك ماخر فى اليم مشحونا
 - ٧- لايركنن أحد إلى الإحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام
 - ٨- بانت لتخزننا عفارة * ياجارتا ما أنت جارة
 - ٩- تسليت طرا عنكم بعد بينكم * بذكراكم حتى كأنكم عندى
 - ١٠- ضيعت حزمى فى إبعادى الأمل

وما ارعويتُ وشيبا رأسى اشتعلا

الإجابة

- ١- موضع الشاهد فى هذا البيت فى مكانين . فى الشطر الأول ، والثانى، ووجه الاستشهاد تقديم المستثنى وهو (آل أحمد) فى الشطر الأول ، و (مذهب الحق) فى الشطر الثانى على المستثنى منه وهو (شيعة) فى الشطر الأول ، و (مذهب) فى الشطر الثانى ، والكلام منقضى وفى هذه الحالة يجوز نصب المستثنى على الاستثناء ، ويجوز فيه الإتيان منه والأرجح النصب، وبه رُوى هذا البيت .

الإعراب

ومالى : الواو حرف عطف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب .

(ما) حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب .

(لى) اللام حرف جر مبنى على الكسر ، والياء ضمير المتكلم مبنى على الفتح فى محل جر ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم .

إلا : حرف استثناء مبنى على السكون لامحل له من الإعراب -
مذهب : مستثنى بـ (إلا) منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الحق : مذهب مضاف ، والحق مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

مذهب : مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

٢- موضع الشاهد (إلا ليلة .. وإلا طلوع الشمس) .

وجه الاستشهاد تكرر إلا للتوكيد بدليل أنه يصح حذفها لأن ما بعد إلا تابع لما بعد إلا التى قبلها بالعطف عليه فالتقدير (وطلوع الشمس) .

الإعراب

هل : حرف استفهام مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ويراد بالاستفهام النفى .

الدهر : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

إلا : أداة استثناء ملغاة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب .

ليلة : خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

ونهارها : الواو حرف عطف (نهار) من (نهارها) معطوف على (ليلة) .

والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (نهار) مضاف و (ها) مضاف إليه ضمير متصل مبنى على السكون فى محل جر .

٣- موضع الشاهد (ما خلا الله) ، ووجه الاستشهاد أن كلمة (خلا) تقدمت عليها (ما) المصدرية فتعيين أن تكون (خلا) فعلا ماضيا ، ووجب نصب ما بعدها على أنه مفعول به وفى (خلا) ضمير مستتر وجوبا هو الفاعل ، ولا يجوز جر ما بعدها لأن (ما) المصدرية حددت أن تكون (خلا) فعلا ، وامتنع أن تكون حرف جر ، وذهب جماعة من النحويين إلى جواز الجر ب (خلا) مع ذكر (ما) قبلها على أن تكون (ما) زائدة وممن ذهب إلى هذا رأى الكسائى ، والفارسى ، والجرمى ، وقد عد النحويون هذا الرأى ضعيفا لأن المعهود فى العربية زيادة (ما) بعد حرف الجر نحو قوله تعالى (فبما رحمة من الله لنت لهم) ولم يعهد زيادتها قبل حرف الجر .

الإعراب :

آلا : أداة استفتاح حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب .

كل شيء : (كل) مبتدأ . مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة كل مضاف ، وشيء مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

ما خلا الله : (ما) مصدرية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب (خلا) فعل ماض مبنى على الفتح المقدر ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره هو ولفظ الجلالة مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
باطل : خبر المبتدأ . مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

٤- موضع الشاهد (بخائبة) .

ورجعه الاستشهاد مجيء الحال مجرور بحرف الجر الزائدة .

الإعراب :

حكيم : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
ابن المسيب : (ابن) صفة لحكيم ، وصفة المرفوع مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة و (ابن) مضاف و (المسيب) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .
منتهاها : (منتهى) خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر و (منتهى) مضاف و (ها) مضاف إليه ضمير متصل مبنى على السكون فى محل جر بالإضافة .

وجملة (حكيم بن المسيب منتهاها) فى محل رفع صفة لركاب .

٥- موضع الشاهد كلمة (بَيِّنًا)

ووجه الاستشهاد مجيء هذه الكلمة حال من النكرة وهى كلمة (شحوب) لوجود مسوغ وهو تقديم الحال على صاحبها النكرة.

الإعراب :

شحوب : مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
وإن : الواو حرف عطف و (إن) حرف شرط جازم مبنى على السكون لامحل له من الإعراب .

تستشهدى : فعل مضارع فعل الشرط . مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل وهى ضمير متصل مبنى على السكون فى محل رفع .

العين : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
تشهد : فعل مضارع جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للروى ، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هى .

٦- موضع الشاهد (فى فلك ماخر فى اليم مشحونا) .

ووجه الاستشهاد أن كلمة (مشحونا) جاءت حالا من كلمة (فلك) ، وهى نكرة والذى مسوغ مجيء الحال من النكرة هو الصفة فقد وصف الشاعر كلمة (فلك) بقوله (ماخر فى اليم) .

الإعراب :

نجيت : (نجى) من (نَجَّيْتُ) فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بتاء الفاعل ، والتاء ضمير متصل مبنى على الفتح فى محل رفع فاعل .

يارب : (يا) حرف نداء مبني على السكون لامحل له من الإعراب .

و (رب) مُنادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة . رب مضاف وياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بالكسرة مضاف إليه .

نوحا : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
واستجبت : الواو حرف عطف . (استجاب) من (استجبت) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل ، والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل .
له : اللام حرف جر ، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (استجاب) .

٧- موضع الشاهد كلمة (متخوفا)

وجه الاستشهاد أن هذه الكلمة جاءت حالا من كلمة (أحد) وهي نكرة والذي سوغ مجيء الحال من النكرة أنها واقعة في سياق النهي وهو قول الشاعر (لا يَرْكُنَنَّ) .

الإعراب :

لا يركنن : (لا) حرف نهى وجزم مبني على السكون لامحل له من الإعراب ، (يركنن) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم . ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لامحل له من الإعراب .

أحد : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

إلى : حرف جر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب .
 الإحجام : اسم مجرور بـ (إلى) وعلامة جره الكسرة الظاهرة ،
 والجار والمجرور متعلقان بالفعل (يركنن) .

٨- موضع الشاهد كلمة (جارة)

ووجه الاستشهاد أن هذه الكلمة جاءت حالا وعامل النصب
 فى هذه الحال عامل معنوى وهو (ما) الاستفهامية ، ويراد
 بهذا الاستفهام التهويل والتعظيم .

الإعراب :

يا جارتا : (يا) حرف نداء مبنى على السكون لامحل له من
 الإعراب .

(جارة) مِنْ (جارتا) منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل
 ياء المتكلم المنقلبة ألف ، وجارة مضاف وياء المتكلم المنقلبة
 إلها مضاف إليه وهى ضمير متصل مبنى على السكون فى
 محل جر بالإضافة .

ما : اسم استفهام مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ .
 أنت : خبر المبتدأ وهو ضمير منفصل مبنى على الكسر فى
 محل رفع .

جارة : حال - على الراجع - منصوب بالفتحة وسكن لأجل
 الروى .

٩- موضع الشاهد (طُرّاً عنكم) .

ووجه الاستشهاد أن كلمة (طُرّاً) حال تقدمت على صاحبها
 المجرور بحرف الجر وهو الضمير فى (عنكم) فدل ذلك على
 جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر ، ومن قال

بجواز ذلك أبو على الفارسي ، وابن كيسان ، وابن مالك ،
وردوا بهذا الشاهد وما مثله على أكثر النحويين الذين منعوا
ذلك .

الإعراب :

بذكراكم : الباء حرف جر (ذكرى) اسم مجرور بالباء وعلامة
جره كسرة مقدرة منه ظهورها التعذر وذكرى مضاف و (كم)
مضاف إليه ضمير متصل مبنى على الضم فى محل جر
بالإضافة .

حتى : ابتدائية حرف مبنى على السكون لامحل له من
الإعراب .

كانكم : (كان) من (كائنكم) حرف تشبيه ونصب (كم) ضمير
متصل مبنى على الضم فى محل نصب اسم كان .

عندى : (عند) من (عندى) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر
(كان) منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة ،
وعند مضاف ، ويا المتكلم مضاف إليه وهى ضمير متصل
مبنى على السكون فى محل جر بالإضافة .

١٠- موضع الشاهد (شَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا) .

وجه الاستشهاد أن كلمة (شَيْبًا) تميز تقدم على عامل
النصب فيه وهو الفعل (اشْتَعَل) وفى ذلك دلالة على جواز
تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا ، وممن قال
بجواز ذلك الكسائى والمازنى والمبرد وقد ردوا بهذا الشاهد وبما

ماثله على مَنْ منع هذا التقديم مثل سيبويه ، والفراء ، وأكثر البصريين والكوفيين .

الإعراب :

ضَيَّعْتُ : (ضَيَّعَ) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل .

حَزَمَ : (حَزَمَ) مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة . (حَزَمَ) مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالإضافة .

في : حرف جر مبني على السكون لامحل له من الإعراب .
إِبْعَادِي : (إِبْعَادَ) اسم مجرور بفي وعلامة جره كسرة مقدرة منه من ظهورها حركة المناسبة ، (إِبْعَادَ) مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالإضافة وهذا من إضافة المصدر إلى فاعله .
الأملا : مفعول به للمصدر السابق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

السؤال الثالث : اشرح مع التمثيل قول ابن مالك :
والحال قد يُحذفُ ما فيها غُفْل * وبعض ما يحذف ذكره حُظْلُ

الإجابة

يتناول ابن مالك في هذا البيت الحديث عن حذف عامل النصب في الحال ، ويتمثل هذا الحذف في صورتين في ضوء ما قاله ابن مالك .

الصورة الأولى : جواز الحذف ، وذلك إذا دل على العامل المحذوف دليل حالى ، أو مقالى ، فالدليل الحالى أن ترى طالبا مُتَوَجِّهاً إلى الامتحان فتقول له (مُوَفَّقاً إن شاء الله) فتكون كلمة (موفقا) حال لفعل محذوف جوازا ، والتقدير (تودى الامتحان موفقا) ، ومثال الدليل المقالى قوله تعالى (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَادِرِينَ) ، فكلمة (قادرين) حال ، وعامل النصب فيها محذوف جوازا ، والتقدير - والله أعلم - (نجمعها قادرين) ، ونحو قوله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين . فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا) ، فالكلمتان (رجالا وركبانا) حالان وعامل النصب فيهما محذوف جوازا ، والتقدير - والله أعلم - (فِصَلُّوا رجالا أو ركبانا) .

الصورة الثانية : وجوب الحذف ويتحقق ذلك فى خمسة مواضع :

الموضع الأول : الحال التى سدت مسد الخبر نحو (مناقشتى الدرس مشروحا) ، فكلمة (مشروحا) حال سدت مسد الخبر ، وعامل النصب فيها محذوف وجوبا والتقدير (إذ كان ، أو إذا كان مشروحا) ، وقد تقدم الحديث فى ذلك فى درس المبتدأ والخبر .

الموضع الثانى : الحال المفردة المؤكدة لمضمون الجملة نحو (خالد أبوك عطوفا) ، وقد تقدم الحديث فى ذلك فى تقسيم الحال إلى مؤكدة ومؤسسة .

الموضع الثالث : الحال المفردة الدالة على زيادة مُتَدَرِّجَةٍ ، أو نقص متدرج نحو (تبرع بجنيه فصاعدا) ، ونحو (لك أن

تتأخر عشر دقائق فنازلا .

الموضع الرابع : الحال المقترنة باستفهام توبيخى نحو (أراسبا وقد نجح إخوانك) ، ونحو (أكسولا وقد اقترب الامتحان) فالتقدير (أتوجد راسبا أو كسولا) .

الموضع الخامس : الحال التى سمعت محذوفة العامل نحو (هنيئا لك) فالتقدير (ثبت لك الخير هنيئا) ، وعلى ذلك يتضح لنا أن الحذف فى المواضع الأربعة الأولى قياسى أما فى الموضع الخامس فسماعى .

وهكذا نرى ابن مالك أشار فى الشطر الأول من هذا البيت إلى الصورة التى يتحقق فيها حذف العامل جوازا ، وأشار فى الشطر الثانى إلى الصورة التى يتحقق فيها حذف العامل وجوبا .

السؤال الرابع : اشرح البيتين الآتين ، وأعربهما إعرابا تفصيليا :

إذا كنت فى كل الأمور معاتبا * صديقك لم تلق الذى لاتعاتبه
فعش واحدا أوصل أخاك فإنه * مقارف ذنب مرة ومجانبيه

الإجابة

الشرح

على المرء ان يعلم جيدا أن الكمال لله وحده ، فليس هناك إنسان كملت صفاته ، وصار معصوما من العثرات والأخطاء ،

وما دام الأمر كذلك فلا يجوز للإنسان أن يحاسب أصدقاءه على كل خطأ يرتكبونه ، فإنه إن فعل ذلك فلن يجد له صديقا ، ومن ثمَّ وجب عليه أن يختار أحد أمرين إما أن يعتزل الناس ، ويعيش وحيدا ، وإما أن يختلط بهم ، ويتجاوز عن عثراتهم فإنهم إن ارتكبوا خطأ مرة فلن يعودوا إليه مرة أخرى .

الإعراب

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمن متضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب .

كُنْتُ : (كان) من كنت فعل ماض ناقص مبنى على السكون لاتصاله بالتاء ، والتاء ضمير متصل مبنى على الفتح فى محل رفع اسم كان .

فى : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب .

كل : اسم مجرور بفى وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الأمور : كل مضاف و (الأمور) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

معاتبا : خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ،

وجملة كان واسمها وخبرها فى محل جر بالإضافة .

صديقك : (صديق) مفعول به لـ (معاتبا) وعلامة نصبه ^{منصوب}

الفتحة الظاهرة ، صديق مضاف ، والكاف مضاف إليه مبنى

على الفتح فى محل جر بالإضافة .

لم : حرف نفي وجزم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب

تلق : فعل مضارع مجزوم بـ (لم) وعلامة جزمه حذف حرف

العلة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت .

الذى : اسم موصول مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به

لاتعائبه : (لا) حرف نفى مبنى على السكون لامحل له من الإعراب .

(تعائب) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت ، والهاء ضمير متصل مبنى على الضم فى محل نصب مفعول به ، وحرك بالسكون لأجل الروى ، وجملة (لاتعائبه) لامحل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة (لم تلق الذى لاتعائبه) لامحل لها من الإعراب جواب الشرط .

فعش : الفاء فاء الفصيحة فقد أفصحت عن شرط محذوف وتقدير الكلام (إذا كان الأمر كذلك فعش واحدا) ، وهى حرف مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب و (عش) فعل أمر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت .

واحدا : حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والجملة لامحل لها من الإعراب جواب الشرط المحذوف .

أو : حرف عطف مبنى على السكون ولا محل له من الإعراب . صل : فعل أمر مبنى على السكون لامحل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت .

أخاك : (أخا) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة و (أخا) مضاف والكاف ضمير متصل مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافة ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة لامحل لها من الإعراب .

فإنه : الفاء حرف عطف (إن) حرف توكيد ونصب ، والهاء

ضمير متصل مبنى على الضم فى محل نصب اسم إن .
مقارف ذنب : (مقارف) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة ، مقارف مضاف وذنب مضاف إليه مجرور وعلامة
جره الكسرة الظاهرة .
وعلامه

مرة : مفعول مطلق ، أو ظرف زمان منصوب نصبه الفتحة
الظاهرة ، وجملة إن واسمها وخبرها معطوفة على الجملة
السابقة لامحل لها من الإعراب .

ومجانبه : الواو حرف عطف (مجانب) معطوف على
(مقارف) والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة و (مجانب) مضاف والهاء مضاف إليه ضمير متصل
مبنى على الضم فى محل جر بالإضافة ، وحرك بالسكون لأجل
الروى .

ثانياً : الأسئلة التى يجب عنها الطالب فى ضوء الإجابة عن
الأسئلة السابقة :

السؤال الأول : مثل لما يأتى فى جملة مفيدة معللاً لما تقول .

- (١) مستثنى يجب جره ، وآخر يجب نصبه .
- (٢) مستثنى مفرغ يعرب نائب فاعل ، وآخر يعرب مفعولاً به .
- (٣) حال جامدة مؤولة بالمشتق ، وأخرى غير مؤولة .
- (٤) حال نكرة ، وأخرى معرفة .
- (٥) حال صاحبها معرفة وأخرى صاحبها نكرة .
- (٦) جملة حالية رابطها ملفوظ ، وأخرى رابطها مقدر .

- (٧) حال عاملها لفظي ، وأخرى عاملها معنوي .
 (٨) حال يجوز تقديمها على صاحبها ، وأخرى يمتنع تقديمها عليه .

- (٩) حال يمتنع حذف عاملها ، وأخرى يجوز .
 (١٠) تمييز نسبة محول عن المفعول، وآخر محول عن الفاعل .
السؤال الثاني : بين موضع الشاهد ، ووجه الاستشهاد ، وأعرب ماتحته خط في الشواهد النحوية الآتية :

- (١) لأنهم يرجون منه شفاعته * إذا لم يكن إلا النبيون شافع
 (٢) أبحنا حيهم قتلا وأسرا * عدا الشمطاء والطفل الصغير
 (٣) تمل الندامي ماعداني فإنني * بكل الذي يهوى نديمي مولع
 (٤) لمية موحشا طلل * يلوح كأنه خلال
 (٥) وما لام نفسي مثلها لي لائم

ولا سد فقري مثل ما ملكت يدي

(٦) يا صاح هل حم عيش باقيا فتري

لنفسك العذر في إبعادها الأمل

(٧) عدس مالعباد عليك إمارة * أمنت وهذا تحملين طليق

(٨) خرجت بها أمشي تجر وراءنا

على أثرينا ذيل مرط مرحل

(٩) فلما خشيت أظاقيهم * نجوت وأوهنهم مالكا

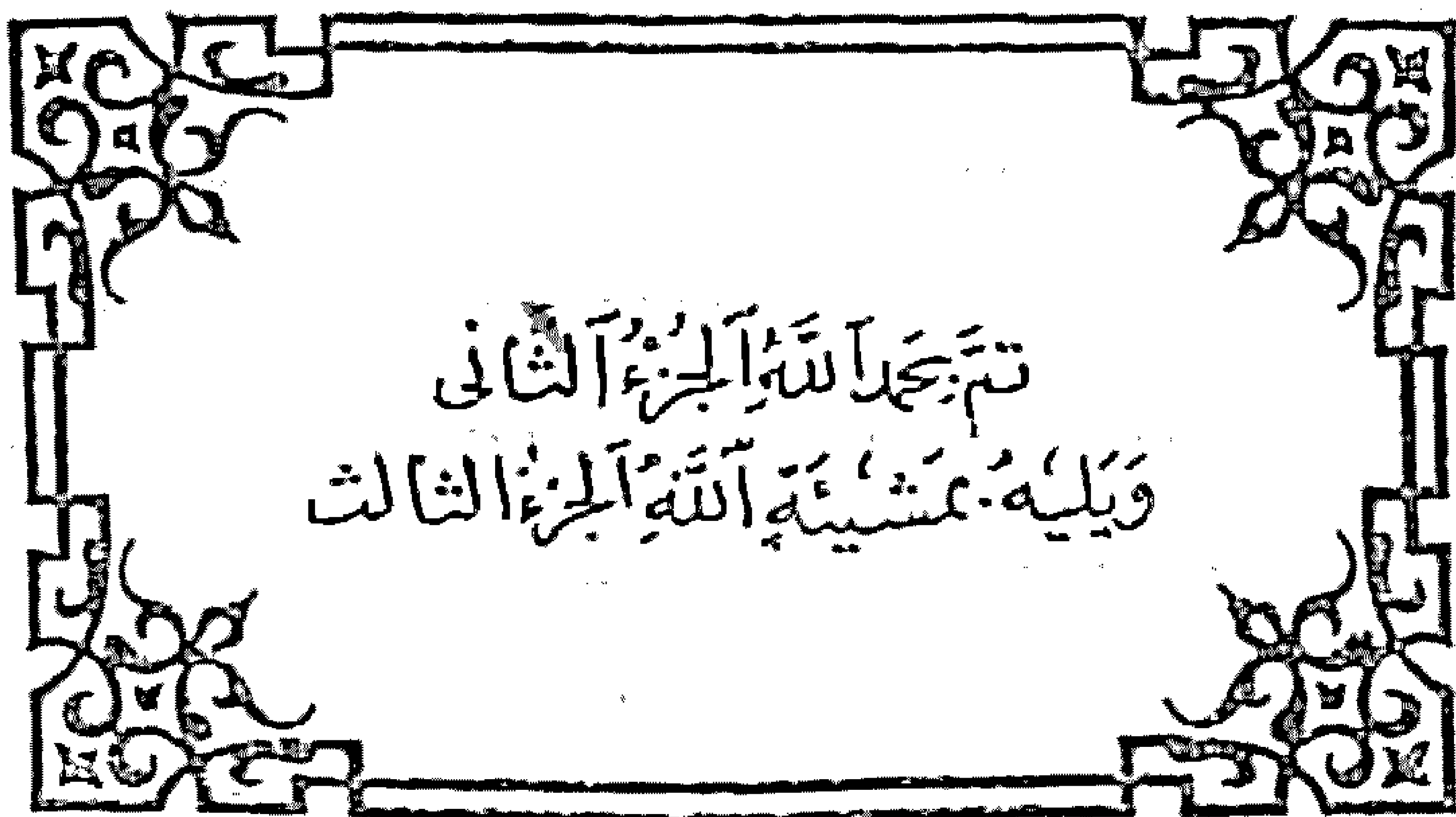
(١٠) أنفسنا تطيب لنيل المني * وداعى المنون ينادي جهارا

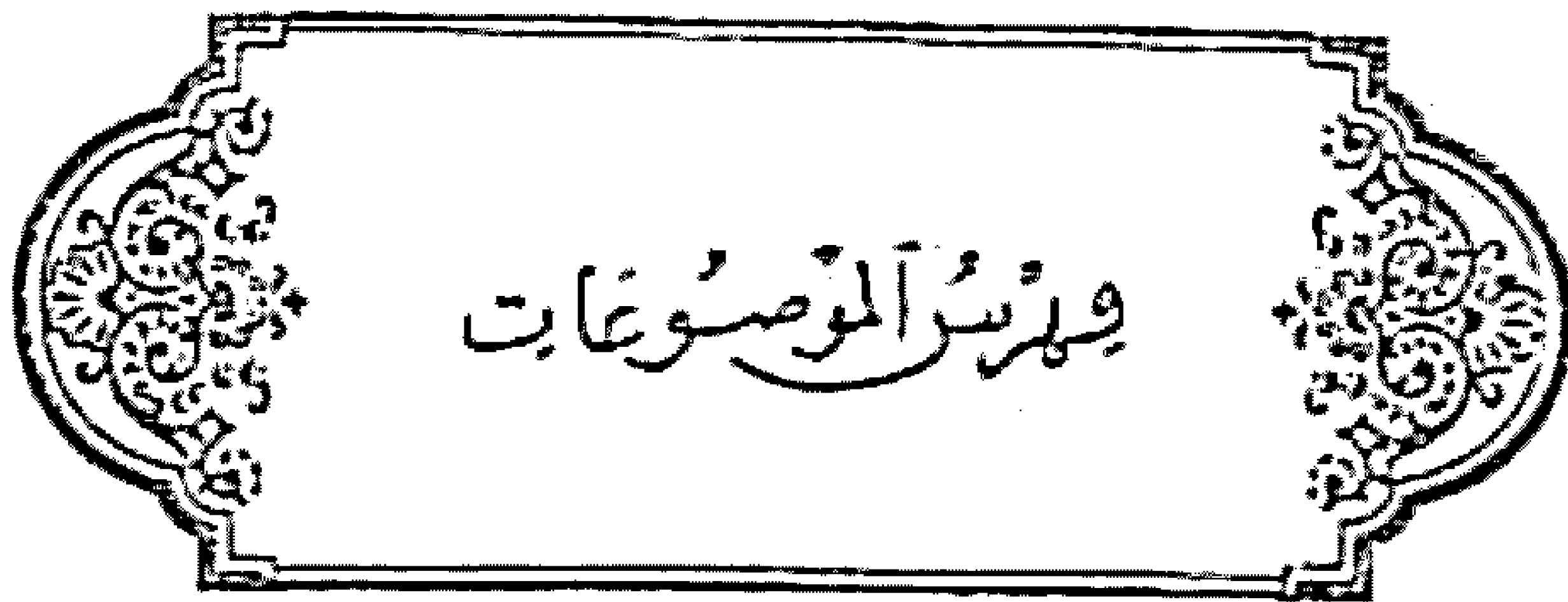
السؤال الثالث : اشرح البيت الآتي ، وأعربه إعرابا تفصيليا
 ولست بمستبق أبا لا تلمه * على شعث أي الرجال المهذب



تدريب على تحيين الخط
 كتب العبارة الآتية في كراسة مما دلل أنه يكونه خطه
 مماثل للخط الذي كتبت به بقدر المستطاع .
 تحذيره شركة الكروم

يلجأ بعضه الخارجيين على القانون الى غشه منتجات الشركة
 أو تقليدها، أو بإعادة استعمال فوارغها وعلقاتها .
 الأمر الذي سبب أضراراً صحية جسيمة لصحاح هذا العيب .
 والشركة إذ تهيب بعملائها التعامل مباشرة مع فروعها،
 ووكلائها المعتمدين فإنها تحذر المخالفين من الوقوع
 تحت طائلة عقوبات القوانين المنظمة لذلك .





أولاً . فهرسُ المَوْجَزِ

المنحة

الموضوع

٨ الجملَةُ الفعلية

٨ الفاعل

٢٧ نائب الفاعل

٤١ التدريبات

٤٤ أسلوب الاشتغال

٣٣ أسلوب التوازن

مكملاً للجملَة المفاعيل الخمسة

٦٠ ١ - المفعول به

٨٦ التدريبات

٩٧ ٢ - المفعول المطلق

١١١ ٣ - المفعول لأجله

١١٦ ٤ - المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

١٤٣ ٥ - المفعول معه

١٤٩ التدريبات

١٦٤ - أسلوب الاستثناء

١٨٩ - الحال

٢٢٨ - التمييز

ثانيًا : الفهرس المفصّل

الجملة الفعلية

الفاعل ٨ - ٢٦

تعريف الفاعل - أحكام الفاعل : الحكم الأول : وجوده فى الجملة - الحكم الثانى : وقوعه بعد عامله . الحكم الثالث : رفعه . الحكم الرابع تأنيث عامله إذا كان مؤنثا - الحكم الخامس : إفراد عامله - الحكم السادس : بقاءه مع حذف عامله - الحكم السابع : وضعه قبل المفعول به - الخلاصة .

نائب الفاعل ٢٧ - ٤٠

(أ) أسباب حذف الفاعل (ب) تغيير صورة الفعل (ج) أنواع نائب الفاعل .

الخلاصة .

التدريبات ٤١ - ٤٣

أسلوب الاشتغال ٤٤ - ٥٢

أحوال الاسم السابق فى أسلوب الاشتغال - الحالة الأولى : وجوب النصب . الحالة الثانية : وجوب الرفع . الحالة الثالثة : جواز الأمرين مع ترجيح النصب . الحالة الرابعة : جواز الأمرين على السواء . الحالة الخامسة : جواز الأمرين مع ترجيح الرفع - أمور متممة لبحث الاشتغال . الخلاصة .

أسلوب التنازع ٥٣ - ٥٩

صور أسلوب التنازع - الخلاصة

٦٠

مكملات الجملة

المفاعيل الخمسة

- ١- المفعول به ٦٠ - ٨٥
 ظاهر التعدي وال لزوم - تحويل الفعل اللازم إلى متعد .
 تحويل الفعل المتعدي إلى لازم . ظاهرة الترتيب في أجزاء
 الجملة الفعلية .
 ظاهرة الحذف . حذف المفعول به . حذف عامل المفعول به .
 أسلوب التحذير - أسلوب الإغراء - أسلوب الاختصاص .
- التدريبات ٨٦ - ٩٦
- ٢- المفعول المطلق ٩٧ - ١١٠
 أنواع المفعول المطلق - عامل النصب في المفعول المطلق -
 ما ينوب عن المصدر في المفعول المطلق - حذف عامل المفعول
 المطلق - الحذف الجائز - الحذف الواجب - الخلاصة .
- ٣- المفعول لأجله ١١١ - ١١٥
 شروط المفعول لأجله - أنواع المفعول لأجله - الخلاصة .
- ٤- المفعول فيه (وهو المسمى ظرفا) ١١٦ - ١٤٢
 ما يصلح للنصب على الظرفية من أسماء الزمان والمكان -
 تقسيم الظرف إلى متصرف وغير متصرف . عامل النصب في
 الظرف - الظروف المبنية . البناء العرض للظروف المعربة -
 النائب عن الظروف - الخلاصة .
- ٥- المفعول معه ١٤٣ - ١٤٨
 عامل نصبه - أحوال الاسم الواقع بعد الواو - الخلاصة .
- التدريبات ١٤٩ - ١٦٣
- أسلوب الاستثناء ١٦٤ - ١٨٨
 عامل نصبه - الاستثناء ب (إلا) - تقدم المستثنى بها -

الاستثناء المفرغ - تكرار (إلا) - استعمالات (إلا) - الاستثناء
بـ (غير وسوى) . الاستثناء بـ (ليس ولا يكون) - الاستثناء
بـ (خلا ، وعدا ، وحاشا) - الاستثناء بكلمة (بيد) -
الاستثناء بـ (لا سيما) - الاستثناء بـ (لما) - الخلاصة .

١٨٩ - ٢٢٧

الحال

تعريفه - مباحثه - الحال الجامدة - مجىء الحال مصدرا -
مجىء الحال معرفة - صاحب الحال - مجىء الحال من المضاف
إليه - مسوغات مجىء الحال من النكرة - عامل النصب فى
الحال - العامل اللفظى - العامل المعنوى - ظاهرة الترتيب فى
الحال - ترتيب الحال مع عاملها - ترتيب الحال مع صاحبها -
تعدد الحال - تقسيم الحال إلى مؤسسة ومؤكدة - تقسيم الحال
إلى مفرد ، وجملة ، وشبه جملة ، شروط الجملة الحالية -
الرابط فى جملة الحال - أحكام الربط بواو الحال - حكم (قد)
فى جملة الحال - ظاهرة الحذف فى الحال - حذف عامل النصب
فى الحال - حذف صاحب الحال - حذف الرابط - حذف الحال -
الخلاصة .

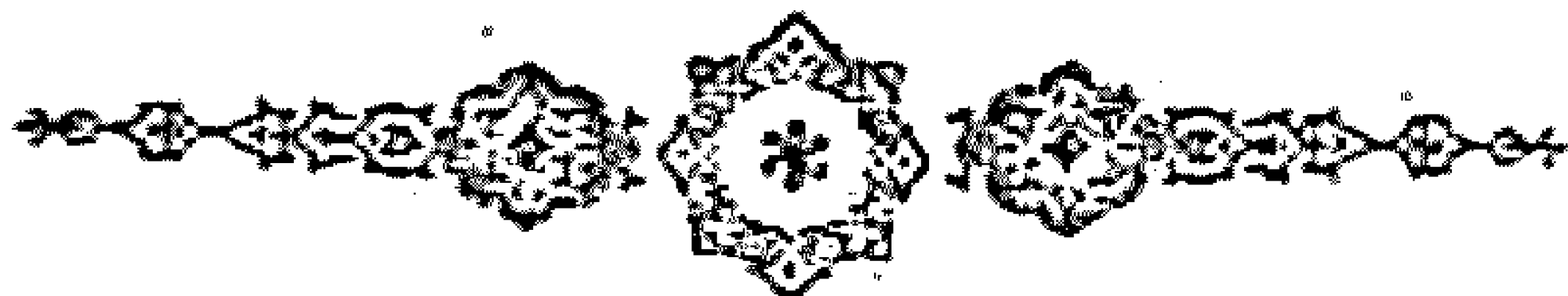
٢٢٨ - ٢٤٢

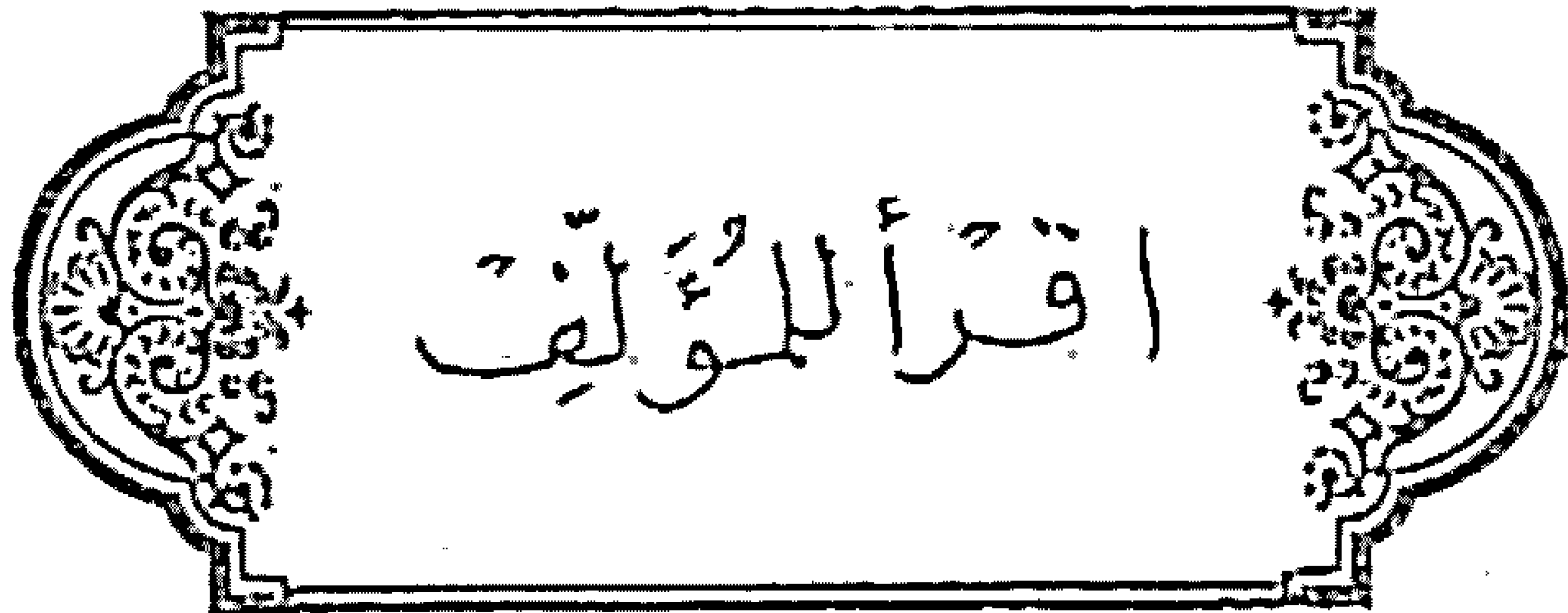
التمييز

تعريفه - تقسيم التمييز إلى تمييز ذات ، وتمييز نسبة - عامل
النصب فى التمييز - الأساليب المسموعة فى التمييز - حكم
التمييز من حيث النصب والجر - تقديم التمييز - موازنة بين
الحال والتمييز - الخلاصة .

٢٤٣ - ٢٦١

التدريبات





أولاً: البحوث:

- ١ - «ظاهرة الإعراب والبناء في النحو العربي بين القدماء والمحدثين». البحث الذي حصل به المؤلف على درجة الماجستير بتقدير ممتاز من جامعة القاهرة سنة ١٩٦٤ م. «مخطوط بكلية دار العلوم».
- ٢ - «الجوانب النحوية في لهجات العرب وموقف النحاة منها». البحث الذي حصل به المؤلف على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى من جامعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م. «مخطوط بكلية دار العلوم».
- ٣ - دراسة الأعلام في ضوء الاتجاهات النحوية الحديثة. بمجلة البيان (الكويتية) العدد رقم ١١٣ - أغسطس (آب) ١٩٧٥ م.
- ٤ - نشاطنا اللغوي كما نتوقعه في القرن الخامس عشر الهجري. بمجلة البيان (الكويتية) العدد ١٨٢ - أبريل (نيسان) ١٩٨١ م.
- ٥ - فلسفة النحو العربي... بين الرفض والتأييد. بمجلة الحصاد (تصدرها جامعة الكويت عن قسمي اللغة العربية واللغة الانجليزية، العدد الأول - السنة الأولى - يوليو (تموز) ١٩٨١ م.
- ٦ - دور ابن قتيبة في الدراسات اللغوية. بمجلة البيان (الكويتية) العدد ١٨٤ - يوليو (تموز) ١٩٨١ م.
- ٧ - الصحوة الإسلامية، وأثرها في حياتنا اللغوية. بمجلة الوعي الإسلامي. تصدرها وزارة الأوقاف بالكويت العدد ٢٢٠ - ربيع الثاني ١٣٠٣ هـ. يناير/فبراير ١٩٨٣ م.
- ٨ - ضعف الطلاب في اللغة العربية. السبب والعلاج. بجريدة الرأي العام (الكويتية) - العدد ٧٠٠٧ في ٢١/٥/١٩٨٣ م.
- ٩ - بناء الجملة في شعر نازك الملائكة. بالكتاب التذكاري الذي أصدرته جامعة الكويت. تكريماً للدكتورة نازك الملائكة ١٩٨٥ م.

ثانياً:

- ١ - في علم العروض. دراسة لأوزان الشعر العربي وقافيته. تاريخ النشر سنة ١٩٧٥ م.
- ٢ - لغة التطبيقية لعلم النحو. تاريخ النشر سنة ١٩٧٥ م.
- ٣ - بيط في علم الصرف - نسيم تصريف الأفعال. تاريخ النشر سنة ١٩٧٥ م.
- ٤ - نحو الكامل في قواعد اللغة العربية (في الجملة الاسمية) تاريخ النشر سنة ١٩٧٥ م.
- ٥ - بيط في علم الصرف - نسيم تصريف الأسماء. تاريخ النشر سنة ١٩٧٨ م.
- ٦ - هب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، تاريخ النشر سنة ١٩٨٥ م.

